عدوان على العقل

مناقشة نقدية لكتاب "حرب تلد أخرى" لسعد البزاز

إعداد
لجنة من المختصين

تحرير ومراجعة

أ.د. سمعان بطرس سمعان		د. عبدالله محمد محارب

مركز البحوث والدراسات الكويتية
١٩٩٥

عدوان على العقل

مناقشة نقدية لكتاب "حرب تلد أخرى"

لسعد البزاز

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص.ب : ٦٥١٣١ المنصورية
الرمز البريدي : 35652
تليفون : ٢٥٧٤٠٨١/٣
فاكس : ٢٥٧٤٠٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

هذا الكتاب هو ثمرة لجهود مجموعة متميزة من الأساتذة والباحثين، ساهمت آراؤهم وملاحظاتهم في صياغة الأفكار الرئيسية له وهم الأساتذة:

أ.د. سمعان بطرس

د. سيف عباس عبدالله

د. شملان يوسف العيسى

أ. عبد الرزاق البصير

د. عبد الرضا أسيري

د. عبدالله حمد محارب

د. يوسف عبد المعطي

ومركز البحوث والدراسات الكويتية يتوجه إليهم بالشكر والتقدير على جهودهم وإضافاتهم العلمية.

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

أ.د عبدالله يوسف الغنيم

تصدير

بعد تحرير دولة الكويت انكشفت صورة النظام العراقي وجيشه المهزوم، فسعى ذلك النظام لتحسين صورته إعلاميا بعد أن فقد سمعته ومصداقيته، فأنفقت الأموال الكثيرة ودارت عجلات المطابع لتحمل إلينا مؤلفات عجيبة تهاجم الكويت ودول الخليج وباقي الدول العربية التي وقفت مع الكويت في محنتها.

وقد اتخذت بعض هذه الكتب من مناهج الدراسات العلمية ستاراً لها، ونسي مؤلفوها أن أصحاب العقول لا يمكن أن ينطوي عليهم ذلك، إذ إن الادعاءات الزائفة والقصص المحرفة لا يمكن أن تكون مادة لأي دراسة علمية.

ولما كان من بين مهام مركز البحوث والدراسات الكويتية التصدي لمثل تلك الادعاءات وكشف زيفها، فقد أصدر قبل عامين كتابين رداً على كتاب «حرب الخليج . . . أوهام القوة والنصر» لمحمد حسنين هيكل، أولهما كتاب «الطغيان والانتحار القومي» للأستاذ عبدالرحمن شاكر، والثاني «زيارة لبيت العنكبوت» للدكتور عبدالله حمد محارب، وقد أثبت المؤلفان بالأدلة القاطعة التناقض الذي وقع فيه هيكل في كتابه المذكور وبخاصة عندما تمت المقارنة بين النسخة العربية والإنجليزية.

وبين أيدينا كتاب جديد للرد على آخر كتاب روّجه الإعلام العراقي فطبعه في عدد من اللغات، وهو كتاب «حرب تلد أخرى» لسعد البزاز الذي كان يشغل رئاسة تحرير جريدة الجمهورية العراقية. وقد جاء عنوان الكتاب محذراً ومنذراً بحرب جديدة يقتص فيها النظام العراقي من الشعوب التي وقفت ضده.

واللافت للنظر أن الكاتبين (هيكل والبزاز) لا يخرج هدفهما الرئيسي عن أمرين: أولهما الدفاع عن الموقف العراقي وتبرير العدوان، وثانيهما تصوير العراق بأنه وقع ضحية مؤامرة أمريكية هدفها القضاء عليه سعياً للسيطرة على منابع النفط

العربية، كما أن القارىء للكتابين يلاحظ أن مصادرهما تكاد تكون واحدة، وكلها تُعبِّر عن رأي القيادة العراقية ومَنْ وقف معها في عدوانها على الكويت. وقد أعلن البزاز بأن مصادره مستقاة من محاضر اجتماعات مجلس قيادة الثورة العراقي (السرية)، ولقاءات مع الملك حسين، وياسر عرفات، وبعض المسؤولين العراقيين. أي أن الكتاب بمصادره تلك يُعَد تصريحاً رسمياً صادراً من حكومة بغداد.. مضمونه أن الحرب لم تنته بعد، وإنما هناك حرب أخرى قادمة بل إنهم في العراق في حرب مستمرة، وهذا مايوحي به عنوان الكتاب وخاتمته.

وكان من الممكن تجاهل الكتاب، لولا ما تعمده الكاتب من تزييف حقائق التاريخ وتغيير الوقائع المعروفة المشهورة، وتغذية الباحثين والناشئة بمجموعة من الأباطيل والحقائق المحرَّفة، مما يجعل تجاهل ذلك الكتاب تكريساً للعدوان على العقل وخيانة لواجب الأمانة العلمية.

ويتقدم المركز بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل الذين قاموا بدراسة الكتاب والمساهمة في الرد عليه دفاعاً عن الحق المفترى عليه، وقياماً بواجبهم كباحثين هدفهم الوصول إلى الحقائق بالبيّنة الصادقة والشواهد التي لا تُنكر.

والله الهادي إلى سبل الرشاد

رئيس المركز

أ. د. عبدالله يوسف الغنيم

٤ محرم ١٤١٥هـ

١٣ يونيو ١٩٩٤م

مقدمة

يمثل كتاب سعد البزاز «حرب تلد أخرى» حلقة في سلسلة متصلة من الكتب حملت لواء العدوان العراقي بعد هزيمته تواصل عدوانه وتستهدف هذه المرة عقل الأمة العربية والإسلامية وفكرها وقيمها وكل المبادىء النبيلة التي تشكل جوهر وحدتها وتماسكها ولم تفصح هذه الكتب في وضوح عن لوائها وهويتها فنعلن أنها تتحدث باسم النظام العراقي فتقدم دعاويه وتشرح مبرراته وتبشر بأهدافه ولو فعلت لكان ذلك أصرح لها وأكرم.

ولكن هذه السلسلة من الكتب والمؤلفين اختارت أن تستتر وراء مسوح العلمية وأن ترفع شعار الموضوعية وتلعن الحياد وتتحدث باسم الأمة العربية ووحدتها، ورسالتها الخالدة.

بدأت هذه السلسلة بكتاب هيكل: «حرب الخليج أوهام القوة والنصر» وتوالت على نسقه كتب أخرى من بينها هذا الكتاب لسعد البزاز: «حرب تلد أخرى»، وهناك من هذه الكتب ما تستر وراء مركز دراسات لينال المصداقية من مثل كتاب حليم بركات «حرب الخليج خطوط في الرمل والزمن» الذي نشر ضمن إصدارات مركز دراسات الوحدة العربية، وهو كتاب دُفن في الرمل بعد إصداره ويكاد أن لم يسمع به أحد.

وهدف هذه السلسلة هو مواصلة تقديم الدعاوي التي قدمها العدوان العراقي تبريراً لغزوه الكويت وما قام به في الكويت من نهب وقتل ولكنها تعرض قضية العدوان العراقي على دولة الكويت تحت مظلة أخرى، منطلقة مما تصفه بمنظور عربي شامل تدعى أن معياره مصلحة قضية العروبة ووحدتها، ودعم قوتها وقدرتها، والتصدي للقوى المعادية المتربصة بها.

وتتبنى هذه السلسلة من الكتب نهجاً نمطياً يكشف لنا بتماثله في وضوح عن وحدة مصدرها وهدفها.

فهي تقدم لنا العراق ونظامه بإعتباره درع العرب، وسلاحه المشهر صاحب القوة والقدرة المؤثرة. فيذكر لنا سعد البزاز عن مقدرة العراق: «تمكن العراق من تغيير نظام الحكم في بلد يبعد ثلاثين ألف كيلومتر إلى الشرق منه، ويتدخل لحسم الصراع بين (داكار) و (نواكشوط) لصالح موريتانيا على بعد ثمانية عشر ألف كيلومتر إلى الغرب منه. وكان العراق موجوداً في غرفة عمليات المتنازعين في تشاد. وكانت إشارات سياسية وعسكرية تصدر عنه كافية لتوفير الحماية للبحرين أمام أطماع إيران.

وكانت لدى العراق قوة معنوية لاخراج مليون متظاهر في السودان، ومليونين في البنغال، ومليونين في باكستان. وكان بإمكانه التأثير في سياسات دول أفريقية. وقد استخدم نفوذه في تسريع إعلان وحدة اليمن. وكان قادراً على دعم أنديرا غاندي في المعارضة والحكم. وإقامة علاقات مع عشرات الأطراف السياسية في دول العالم الثالث» (ص ٢٧، ٢٨ من كتاب حرب تلد أخرى).

هذا التصوير للعراق ونظامه على هذا النحو الذي يملك القوة والقدرة على تحريك دول في العالم قصد به غرس فكرة أساسية في الأذهان:

إنه وحده القادر على تحقيق الحلم العربي في الوحدة والتصدي للقوى المضادة.

والهدف الواضح من وراء ذلك هو تبرير أي خطوة يتخذها العراق في سبيل تحقيق هذه الغايات (العليا) ولو كانت احتلال دولة جارة عربية مسلمة، والغاءها وضمها بل ونهبها.. وهذه النغمة ذاتها نجدها في كتاب حليم بركات فهو يتحدث عن العراق بعد هزيمته وتحرير الكويت ـ بعد كل ذلك ـ يقول: «سيبقى في التاريخ، وسيكون بقاؤه عظيما بقدر ما يمارس المقاومة والبطولة متوجا صموده طوال هذه المدة تجاه أكبر قوة في التاريخ» (ص١٨٢).

بل وينقل بركات إلينا ما كتبه من أسماهم أصدقاءه عن العدوان العراقي على الكويت ممجدا هذا الفعل:

«ما قام به العراق» هو الصراع من أجل الحضارة من أجل التخطي. إنه خطوة عملاقة لإنجاز الحضارة الحديثة».

ويصف النتيجة الأخيرة للحرب بأنها «عمقت الوعي القومي» وهي «صهر للوجدان العربي القومي» (ص ٢٢٨) بل وينقل عن صديق آخر له من المغرب مؤيدا قوله:

إن ما حصل هو استئناف لا انسحاب وهو استمرار عن طريق المقاومة في حرب غير تقليدية «لذلك تظل المشكلة المطروحة من سيضمن استقرار الخليج» وهي صياغة أخرى لمقولة سعد البزاز حرب تلد أخرى.

وفي مقابل هذا التمجيد للنظام العراقي وعدوانه تقوم هذه السلسلة من الكتب بتقديم الكويت وأبناءها بل وأبناء الخليج بعامة في صورة بشعة تستعدي باقي العرب عليهم، وتستقي هذه الكتب ملامح هذه الصورة من روايات خيالية وحوادث فردية تعرض في أسلوب روائي، ولا يستحي مؤلفو هذه الكتب أن يستخدموا أسلوباً هابطاً مسفاً لا مكان له في دراسات تتناول أحداثاً مصيرية للأمة العربية. ولا تتورع هذه الكتب وصولا إلى هدف «غسل المخ» وتثبيت صورة أخوة مسلمين عرب في الخليج على نحو يشين صورة العربي أمام المجتمع العالمي دون دليل أو برهان.

استمع إلى هيكل في كتاب حرب الخليج أوهام القوة والنصر وهو يقدم لنا حوادث فردية لا دليل عليها ليخرج منها بحكم عام يلطخ به شعوبا عربية مسلمة بكاملها ويؤيد ما يذكره بأن يقدم لنا وصفا لمشاهد من مسرحية بريطانية تعرض في لندن تصور العربي خليعا بلا شرف ماجناً بلا كرامة كدليل على ذلك. ويكون تعليقه الوحيد على ما تتضمنه من أمور يترفع هذا العمل النقدي العلمي أن يفصلها: «أن مشاهدة هذه المسرحية كانت تمثل مناخ سنوات معينة بين منتصف

السبعينيات، ومنتصف الثمانينيات» ص٩٥، ٩٦ من كتاب حرب الخليج أوهام القوة والنصر.

أما حليم بركات كاتب مركز دراسات الوحدة العربية والأستاذ الجامعي فقد أباح لنفسه مستوى من التدني في الخطاب يصعب وصفه فهو ينقل لنا من يومياته مخاطبته الكويتيين بعد التحرير:

«أهنئكم بتحرير بلدكم بإمكانكم الآن أن تستأنفوا حياتكم القديمة. البسوا قمصانا تحمل علم أمريكا وامنحوا نفطكم ونساءكم للغرب».

ويحدثنا حليم بركات في يومياته التي لا أدري لِمَ حرص أن تكون صادرة من مركز دراسات الوحدة العربية! عن الكويتيين خلال محنة الاحتلال على وطنهم فلا يذكر سوى أنهم يشتكون «من رفض بطاقات الائتمان وأنهم يأخذون التاكسي والباص والقطار ولا يأكلون في المطاعم الفخمة كما اعتادوا» ولا ينقل إلينا من مقابلة مع مواطن كويتي يعيش في الغربة إلا شكوى من أن «محلات لندن لا تعرف كيف تعد البتزا» ص ٤٩.

هذه الصورة الهزلية المفتراة يقدمها كاتب أستاذ في جامعة جورج تاون لتكون تعبيرا عن حالة شعب بأسره امتلأت الصحف والإذاعات بأخبار ما يحدث له من تعذيب وقتل.

وهو يتجنب تماماً أي ذكر لمقاومة شعب الكويت للاحتلال العراقي ولا يقدم لنا أي فقرة من تقرير منظمة العفو الدولية عما اقترفه النظام العراقي من جرائم بشعة خلال عداونه على الكويت بل يؤكد لنا أن جرائم الاغتصاب ليست إلا من اختراع شركات الدعاية الامريكية، و ينقل في موضع آخر إحصائية عن عدد حالات الاغتصاب في الولايات المتحدة وأنها أكثر من مئة ألف خلال سنة عدا الحوادث التي لم يعلن عنها ونترك للقارىء معرفة هدف هذا الكاتب من ذلك.

والنهج نفسه نراه في كتاب هيكل فلم يرد فيه شيء عن جرائم العدوان العراقي على شعب الكويت.

صمت كامل عن جرائم موثقة من المنظمات الدولية بل ومن وثائق النظام العراقي التي خلفها في الكويت ونحيل القارى إلى (١٧٦) وثيقة عراقية تحوي بشائع ممارسات النظام العراقي[١] على المواطنين الكويتيين خلال فترة الاحتلال وأعمال المقاومة التي تمت في مواجهته ونشير إلى وثيقة واحدة من تلك الوثائق.

فآمر لواء القوات الخاصة العراقية في الكويت خلال الاحتلال يذكر في نشرة سرية شخصية «تأكد لدينا أن وحداتكم تقوم بتعذيب المشتبه بهم من المدنيين بعد القاء القبض عليهم (بالعصا الكهربائية والكيبل) ويقومون بأخذ بعض حاجياتهم الشخصية، ويقومون بتهديدهم بأنهم سوف يعدمون».

صمت كامل عن جرائم النظام العراقي ووصف درامي مسرحي لمعاناة غيرهم.

فحليم بركات «تقطع قلبه إرباً» لأم عراقية تسترحم جنودا كويتيين بعد التحرير أن يطلقوا سراح إبنها وهو جندي في الجيش العراقي بعد أن أوقفوه على حدود سفوان.

ويفقد صوابه ويتجاوز كل الحدود في سخرية بالإيمان والأديان في تعليقه على بكاء سيدة فلسطينية تبكي ربما قبضوا على ابنها وزوجها فهي لا تعرف أين أراضيها (أي أنه لايدري تماما ماحدث) ومع ذلك اقرأ معنا نص تعليقه:

«من المؤسف أن أقول إن الله تخلى عن الضعفاء منذ زمن بعيد ولا أعرف «أين أراضيه» مهما بحثنا عنه» ص ٢١٠ من كتاب حليم بركات.

يتقطع قلبه ويفقد صوابه لقيام السلطات الكويتية بالقبض على جندي عراقي محتل لأرض الكويت ولا يذرف دمعة واحدة على مئات الشهداء الكويتيين وأمهاتهم الثكالى ومئات الأسرى الذين مازال النظام العراقي يحتجزهم وتحقيقاً

---

(١) المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، دراسة وثائقية من اصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية. الكويت ١٩٩٣.

(٢) وثيقة رقم ٥٦ من المرجع السابق، ص ١٨

لهدف التشويه تخلى كتّاب هذه السلاسل كما رأينا عن الكثير من القيم والاخلاقيات التي ينبغي أن يتواصى بها من يتناولون قضايا مصيرية بالتأمل والتحليل، كما لووا عنق المنهج العلمي في جمع البيانات وتحليلها فأخذوا بالشائعة وعمموا الحدث الفردي الوارد بلا دليل، فأصبحوا أقرب إلى الروائيين والقصاص منهم إلى الباحثين والمحللين.

واستكمالا لهذا الاطار المسرحي لأسلوب العرض نجد مؤلفي هذه الكتب يحاولون أن يبهروا القارىء منذ البداية في صفحات الكتاب الأولى، فنجدهم يعلنون أنه قد فتحت لهم الملفات السرية للدولة! وأنهم قابلوا صناع القرار من الرؤساء والقادة العرب وينقلون إلينا في كتبهم تصريحات وتفسيرات منسوبة إلى هؤلاء الملوك والقادة على نحو يصبح القارىء بعده تحت وهم شامل أنه يقرأ في كتبهم التاريخ من مصادره المباشرة.

نجد ذلك في كتاب هيكل عن حرب الخليج حيث يقول:

«أنني في سبيل اعداد هذا الكتاب التقيت وناقشت واستمعت إلى كثيرين من رؤساء الدول والقادة السياسيين والعسكريين في العالم العربي، وكذلك التقيت وناقشت واستمعت إلى كثيرين من المشاركين في صنع القرار في الولايات المتحدة وفي أوروبا، وقد سمح لي بعض الكرام من بينهم أن أطلع على أوراق وتقارير رسمية وسجلات معلومات كانت في حوزتهم بحكم المنصب والمسؤولية» (ص١٦ من كتاب حرب الخليج أوهام القوة والنصر)

ونستمع من سعد البزاز في مقدمة كتابه إلى نسخة من هذا القول: «لم يكن ممكنا وضع هذا الكتاب دون الوصول إلى ركام من الملفات والوثائق السرية التي كان مقدرا لها أن تبقى في طي الكتمان ربع قرن آخر من الزمان على الأقل»! . . . . وسيأتي تفصيل ذلك في هذا الكتاب.

وهكذا تبين من خلال العرض السابق أن هذه السلسلة من الكتب لم تلتزم في منهجها بأي قدر من الحياد أو الموضوعية فقد اختارت أن تكون كتب تبرير لا تفسير أو تحليل.

فإذا انتقلنا إلى مضمون هذه الكتب من خلال نظرة شاملة فإننا نجد خطاً واحداً يربط بينها فهي جميعا تدور حول دعم العدوان العراقي من خلال عرض المحاور الأساسية التي قامت عليها دعاوى هذا العدوان كدعوى تبعية الكويت لقضاء البصرة، وحق العراق الوهمي في منفذ بحري على الخليج، وضرورة توزيع الثروة العربية، وجواز محق كيان دول عربية وضمها بالقوة والعدوان في سبيل تحقيق وحدة عربية.

ولو اتجهت هذه الكتب إلى المناقشة العلمية لهذه القضايا، وعرضت وجهات النظر المختلفة، واستعرضت الادلة ومصداقيتها، وتبنت بعد ذلك ما توصلت إليه من قناعة مهما كانت لكان موقفها مفهوما ولكن عرض هذه الدعاوي في إطار تبرير العدوان هو ما نعتبره عدوانا على العقل العربي حيث تستبيح هذه السلسلة من كتب حملة مباخر العدوان التزييف وتخترع الروايات وتلوي عنق الحقيقة في مستقبل الحلم العربي في الوحدة والعمل المشترك في دعوة جديدة لتوحيد الأمة العربية بالغزو وتجميع كلمتها بالقهر وإقامة الحوار بين دولها بالسلاح المصوب إلى الرأس وهي مناداة بمبدأ جديد يخون كل القيم النبيلة ويستبدل بشرف الغاية مبرر الوسيلة.

إن مسؤولية القلم الذي أقسم به الله تعزيزا لدوره وقيمته في زمن الفتن ووسط التمزق الذي تعانيه الأمة العربية نتيجة لهذا العدوان وما نشره من مفاهيم وما استباحه من ممارساتٍ لهي مسؤولية خطيرة لأنها مسؤولية حماية العقل العربي وتسديد وجهته وبعث الأمل في كيانه وإعادة الثقة إليه ولن يكون ذلك إلا من خلال الكلمة الصادقة والحجة الدامغة والقصد النبيل وفي الصفحات التالية وقفة ناقدة في هدأة وموضوعية ومن خلال الوثائق والأدلة العلمية تناقش واحداً من هذه السلسلة من الكتب وهو كتاب سعد البزاز: «حرب تلد أخرى»، واثقين مؤمنين بقانون الحق الخالد: «فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».

مدخل
كتاب «حرب تلد أخرى»: نظرة في المنهج

تطلعت الشعوب العربية إلى مفكريها ومثقفيها بحثاً عن تفسير موضوعي لأحداث الغزو العراقي الغادر للكويت منذ بدايته إلى نهايته بتحرير الكويت، وللتعرف على مواطن الخلل الذي انتاب «النظام العربي» إلى درجة الانهيار، أملاً في تلمس السبل إلى إعادة بناء ذلك على أسس جديدة تجنب الأمة العربية مثل تلك الملمات والكوارث في المستقبل.

وقد صدر مؤخراً كتاب للاستاذ سعد البزاز يحمل عنواناً ذا مغزى «حرب تلد أخرى: التاريخ السري لحرب الخليج» وقد صدرت طبعتان لهذا الكتاب في أقل من عام واحد، وفي هذا خير دليل على تعطش القارىء العربي إلى معرفة الحقيقة.

وقد توقع القارىء أن يجد في الكتاب شيئاً جديداً باعتبار أن مؤلفه عراقي الجنسية وشاهد عيان على أحداث تتعلق «بالطريقة التي أدار بها العراق الصراع من جانبه» (ص٧). ومن المعلوم أن موضوع «إدارة الأزمات الدولية» قد حظي باهتمام بالغ في الأوساط السياسية والأكاديمية مع نشوب «الحرب الباردة» بين المعسكرين الامريكي والسوفيتي. وأصبح أكثر الحاحاً في الوقت الحاضر الذي يموج باضطرابات عديدة وتتزايد فيه احتمالات وقوع أزمات على المستوى الأقليمي يمكن أن تتصاعد إلى اشتباكات مسلحة تؤدي إلى تدخل دول كبرى فيها. وقد كانت حرب الخليج الثانية من أهم الأحداث التي استخدمت فيها استراتيجية ادارة الأزمات الدولية على نطاق واسع.

من هـذا المنطلق جـاء توقـع القارىء لهـذا الكتـاب، فقـد يكـون مصـدراً لمعلومـات ظلت في طي الكتمان، وقـد يساعـد على تصحيـح معلومات شـائعـة، خصـوصاً وإن الفـرصة قـد اتيحت للمؤلف لـلاطـلاع عـلى «الملفـات والـوثـائق السريـة»(ص٨)، كما أنـه كان عـلى اتصال مبـاشر بالأحـداث وبصنـاع القـرار. ولاغضاضة في أن عين المؤلف «ستظل ترى الوقائع من الزاوية التي اختار صاحبها المكـوث فيها»(ص٩) عـلى أن تكون رؤيتـه فاحصـة ومدققـة بهدف «تفسـير» مـا حدث، وليس «تبرير» ما حـدث. والخوف كـل الخوف في مثـل هذه الحـالات أن ينحرف الكاتب عن «التفسير» إلى «التبرير»، ولذلك فإنه ينبغي قراءة كتـاب سعد البـزاز بحذر شـديد خشيـة أن يكون الكتـاب أداة لـطمس الحقـائق، والـترويـج لمعلومات مضللة لخدمـة أهداف وسيـاسات أحـد أطراف الصراع، وهـو الطرف العـراقي. ويرجـع الحـذر إلى صفـة المؤلف، فهـو معـروف عنـه انـه من «كتـاب السلطة» الذين يتميزون بالتبعية المطلقة للسلطة السياسية في بـلادهم، ويسخرون أقـلامهم لتسويـغ سيـاسـات تلك السلطة، والـدفـاع عنهـا، والتشهـير بمـواقف الأطراف المناوئة لتلك السياسـات، فقد عـين المؤلف مديـراً عامـاً للدار العراقيـة للطبـع والنشر، ثم عين مـديراً لـلاذاعة والتلفـزيون، ثم رئيسـاً لتحريـر جريـدة «الجمهورية» وهي الجريد المتحدثة بـاسم حزب البعث العـراقي، ومن المعلوم أن جميع وسائـل النشر والاعلام في العـراق امّا مملوكـة للدولة أو للحـزب، أو تخضع لـرقـابـة صـارمـة من قبـل تنـظيم حـزب البعث العـراقي والحكـومـة (وزارة الاعـلام) ولذلـك فإنها لاتنـاقش الأمور السيـاسية أو الأمـور العـامـة للبلد الا بـالقـدر الـذي يمتـدح مـا تقـوم بـه الحكـومـة من أعـمال، وخـاصـة التسبيح بـحـمـد الـزعـيـم أضـف إلى ذلـك أنـه بـحـكـم انـتـمائـه إلى حـزب البعث العـراقي، وبحكم تـوليـه مـركـزاً قيـاديـاً في أخـطر جهـاز من أجهـزة السلطة الإعـلامية (الاذاعـة والتلفزيـون وجريـدة الجمهوريـة)، تصبح للمؤلف مصلحـة شخصيـة ـ إلى جـانب تـبريـر أعـمال السلطة السيـاسيـة ـ في تـبريـر سلوكه الشخصي (selff-justification)، هذه الصيغة الوظيفية تكفي بمفردها لالقاء ظلال كثيفة من الشك على مصداقية ما أورده المؤلف من معلومات وتحليـلات لأن

هدفه الحقيقي يصبح «التبرير» وليس «التفسير»، فالأمر بالنسبة له لايتعلق بتفسير ماحدث في أزمة الخليج، وأساليب إدارة تلك الأزمة خلال تطورها، والتداعيات التي ترتبت عليها، ولكنه يتعلق بتسويغ سياسات القيادة العراقية، وفي نفس الوقت تسويغ سلوكه الشخصي باعتباره أحد المنفذين لتلك السياسات. واذا كان الهدف هو «التبرير» وليس «التفسير» فإن ذلك يدفع المؤلف إلى تزييف الحقيقة، وليس بيانها، ويتم التزييف باتباع اسلوبين: الأسلوب الأول هو انتقاء الوقائع التي تخدم هدف المؤلف، وتجاهل غيرها من الوقائع التي لاتخدم عملية التبرير حتى لو كانت وقائع موثقة وواضحة وضوح الشمس. والأسلوب الثاني، هو تحرير معلومات مضللة وترويج الافتراءات التي لاتصمد أمام الشواهد الواقعية متستراً وراء الاستناد إلى «وثائق سرية»، واسناد المعلومات الى مصادر شخصية. وقد جمع المؤلف بين الاسلوبين:

فقد ادعى أنه أطلع على «الملفات والوثائق السرية» الخاصة بحرب الخليج (ص٨) وهو مصدر مشكوك في صحته حتى لو افترضنا أمانة النقل عنه، والغريب في الأمر أن المؤلف هو أول المتشككين في قيمة هذه الوثائق «لأن مسجلي الأحداث قد يتحاشون تدوين المعلومات الأشد حساسية»(ص٨). ولكي يوهم القارىء بأنه باحث مدقق في الأمور، وإنه لايألو جهداً للبحث عن الحقيقة ورصدها، فقد لجأ المؤلف إلى «صناع الأحداث» ليقابل المعلومات بشهودها»(ص٨). ولكن يلاحظ أن مقابلات المؤلف مع «صناع الأحداث» قد اقتصرت على بعض اعضاء القيادة العراقية (عزة ابراهيم، طه ياسين رمضان، سعدون حمادي، طارق عزيز)، ورؤساء الدول الذين أيدوا منذ البداية النظام الحاكم في بغداد من أمثال ملك الأردن (الملك حسين)، والرئيس اليمني (علي عبدالله صالح)، والرئيس الفلسطيني (ياسر عرفات). ومن حق القارىء أن يتشكك في صدق ما قاله صناع الأحداث والشهود عليها، حتى مع افتراض أمانة النقل عنهم. أضف إلى ذلك أن المصادر التي استند إليها المؤلف هي مصادر أحادية تعبر عن ادعاءات أحد الخصوم في القضية، دون التثبت من صحة تلك الادعاءات.

وهكذا فإن كتاب سعد البزاز هو من كتب الدعاية السياسية، وليس من

كتب التحليل السياسي الموضوعي. وعلى هذا الأساس فهو لايستحق المناقشة لانعدام قيمته العلمية. ولكن من ناحية أخرى، فإن الكتاب يحمل رسالة تضليل خطيرة إلى القارىء العربي العادي الذي تستهويه أحاديث المؤامرات السرية المحبوكة فيتأثر بالحديث عنها بصرف النظر عن الحقيقة الموضوعية فيندفع الى سلوك غير عقلانى تحت تأثير ذلك التضليل، وما أكثر النكبات التي حلت بالشعوب العربية لهذا السبب، ولذلك فإن أمانة الكلمة تستوجب مناقشة هذا الكتاب الذي يزخر بكم كبير من تزييف الحقيقة، واختلاق الوقائع، وتحريف المعاني وإخراجها من سياقها بهدف الترويج لسياسة حزب البعث العراقي، كما يحددها وينفذها قائد ذلك الحزب (صدام حسين)، تحقيقاً لطموحاته الشخصية، وتعبيراً عن داء العظمة الذي يتملكه، وليس تحقيقاً لخير الشعب العراقي وخير الأمة العربية كما يدعي.

الفصل الأول

تأصيل السياسة العراقية ازاء الكويت

تحت عنوان «ظلم الجغرافيا ويقظة التاريخ»، يحاول المؤلف تأصيل عملية غزو الكويت وضمها إلى العراق باسنادها إلى دعامتين: الوضع الجغرافي ومنطق التاريخ. إن التفاعل بين هاتين الدعامتين أدى إلى ترسيخ احساس الشعب العراقي بالخطر وبالخوف الدائم من أعداء حقيقيين أو وهميين يحيطون به من كل جانب ويتآمرون ضده (ص١٣).

فإن «العراق يعد بلداً قارياً محروماً من حافة رحبة على البحر»(ص٤). ومن لابحر له «يشعر بأنه محاصر فيقاوم بالغريزة طوقاً برياً تشكل حوله من منافسين واعداء»(ص٣پ).

وقد ازداد احساس العراقيين بظلم الجغرافيا لاعتقادهم بانه «كان لهم بحر من قبل.. ولم يعد لهم البحر اليوم..»(ص١٥). فقد كان العراق يتمتع في العصور القديمة بشاطىء واسع، ولكنه تقلص في العصر الحديث بفعل انحسار مياه الخليج واتساع رقعة اليابسة بسبب الترسبات الغرينية. وقد امتدت رقعة اليابسة إلى مسافة أكثر من مائة كيلو متر، من مدينة القرنة إلى الفاو. فكأن التحولات الجيولوجية الطبيعية قد ظلمت العراق بأن حرمته من اتساع الشاطىء الذي كان له في العصور القديمة فاصبح ضيقاً الآن. ولرفع هذا الظلم عنهم فان العراقيين المعاصرين «ينظرون إلى الكويت على أنها جزء من شاطئهم على الخليج» (ص١٦) وعلى حد تعبير (صدام حسين) فإن «الكويت هي ميناء العراق» (ص١٦).

هذا منطق غريب حقاً، فإن تفاعل عوامل الطبيعة يؤثر باستمرار في المعالم الجغرافية لجميع البلاد، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فهناك دول عديدة تعاني من عوامل التعرية والتصحر فانكمشت رقعتها الزراعية. وثمة دول أخرى تعاني من ظروف مناخية بالغة القسوة تؤثر سلباً في قدرتها الإنتاجية. وهناك مجموعة كبيرة من الدول ليس لها منفذ على البحر. . الخ، فإذا ادعينا أن من حق شعوب هذه الدول رفع ظلم الجغرافيا عنهم ولو كان ذلك على حساب الآخرين، لأصبحت العلاقات فيما بينهم في حالة فوضى دائمة بحكم عدم ثبات العوامل الطبيعية.

من ناحية أخرى، فإن الظلم مفهوم قيمي وهو نقيض العدل ومن ثم لايمكن أن يكون إلاّ وليد فعل اختياري إرادي. أمّا العوامل الطبيعية في ظواهر لا إرادية ليس في مقدور الانسان آن يتحكم فيها دائما ومن ثم لايسأل أحد عن آثارها أياً كانت تلك الآثار. فكيف يطالب المؤلف بتنازل الكويت عن إقليمها لكي تصبح جغرافية العراق عادلة؟!!.

ثم إذا كان العراقيون يشكون من ظلم التحولات الجيولوجية لهم لأنها قلصت اتساع شاطئهم على البحر، فإن نفس هذه التحولات قد أضافت إلى رقعة اليابسة مساحة من الأراضي الخصبة كبيرة تمتد بين القرنة والفاو وتشمل ميناء البصرة العظيم.

أما ما يدعيه الكاتب من أن قرار تخطيط الحدود يجعل العراق دولة عديمة السواحل «إذ لم يعد له بحر اليوم»، فهو قول ننصح معه العراق بمراجعة أوضاع موانيها القائمة حاليا ومراجعة كتب الجغرافية المطبوعة والصادرة عن جامعات العراق والتي تحدث العالم عن هذه الموانى وتعلي الإشادة بها وبقدراتها!!

إذ تؤكد تلك الكتب الحقائق الجغرافية الثابتة بأن العراق يمتلك سواحل تزيد أطوالها على مائة كيلو متر ابتداء من الفاو مروراً بالسواحل الجنوبية المطلة على خور عبدالله، ومن ثمَّ إلى خور الزبير وميناء أم قصر ومنها إلى منياء الزبير.

وتقع على تلك السواحل مجموعة من المواني أهمها ميناء الفاو والبكر وأم

قصر ، ولم يحدث أي انتقاص من تلك الموانى أو السواحل نتيجة أعمال لجنة تخطيط الحدود الدولية، بل إن قرارات اللجنة كانت في صالح العراق عند تحديد نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله، وعلى الرغم من حقوق الكويت التاريخية إلا أنها استجابت لقرارات اللجنة احتراماً منها للإرادة الدولية.

وعن امكانات تلك الموانى نتقل شهادة نُشرت في كتاب «العراق دراسة إقليمية» وهو من مطبوعات جامعة الموصل، (*) ففي ص: ٢٥٧ من الجزء الأول يشيد الكتاب بميناء البكر ويعتبره «أضخم الموانىء المشابهة في العالم من حيث سعة وطول الأنابيب البحرية الموصلة بين البر والبحر، وضخامة منشآته والمساحة الشاسعة التي تشغلها هذه المنشآت».

ويذكر الدليل السنوي الصادر من العراق عام ١٩٨٨ (**) ما نصه:

«يمتلك العراق أسطولاً تجارياً، وعدداً من ناقلات النفط الحديثة، واسطولاً لصيد الأسماك في أعماق البحار».

فهل تبحر هذه الأساطيل على الأرض أم من السواحل العراقية؟

ولا يحتاج المرء لمزيد من الدلائل بعد ما أوردناه ليدرك الهدف من ترديد النظام العراقي لأسطورة: «المنفذ البحري الغائب»، الذي حرم منه العراق، فما يطلبه العراق ليس المنفذ بل البحر بكامله وليس حدود الكويت بل وجودها.

وفي الحقيقة، كما سنرى في مقام آخر، فان امتداد شاطىء العراق لكي يشمل الكويت لايرتبط بالنشاط الملاحي بقدر ما يرتبط باتساع رقعة «الحياة الاقليمية» و«المنطقة الاقتصادية الخالصة» بغرض استغلال مواردها الاقتصادية لاسيما البترول.

(*) محمد أزهر السماك وآخرون: العراق دراسة اقليمية، مطبوعات جامعة الموصل، وزارة التعليم العالي، الجزء الأول ص ٢٥٧، الموصل ١٩٨٥.

(*) العراق ١٩٨٨، الكتاب السنوي للجمهورية العراقية، اصدار وزارة الثقافة والاعلام، بغداد ١٩٨٩ ص ٨٦.

في حقيقـة الأمر، فـإن القول بـأن الاستيلاء عـلى الكويت تفـرضه حتميـة جغرافية تتمثل في أن يكون للعراق واجهة بحرية رحبة، ماهـو إلاّ ذريعة للتـوسع على حساب الآخرين. ويذكرنا هذا المنطق بمبدأ استراتيجي قديم نادت بـه روسيا القيصرية، ودعا إلى ضرورة «الوصول إلى البحار الدافئـة». فقد اتخـذ هذا المبـدأ ذريعة للتوسع الروسي في منطقة البلقان للوصول إلى البحـر المتوسط، وفي جنـوب غربي آسيا (ايران) للوصول إلى المحيط الهندي، وفي شرقّي آسيا للوصول إلى بحر الصين والمحيط الهادي. كذلك يـذكرنـا منطق كـاتبنا (سعـد البزاز) بـالنظريـات الجيـوبوليتيكيـة في عهد النـازية والتي نـادت بضرورة تحقيق مجال حيـوي لالمـانيـا بالتوسع في شرق القارة الاوروبيـة وجنوبهـا، حتى لو كـان ذلك عـلى حساب دول وشعوب المنطقة.

وفي معرض تأصيل السياسة العراقية ازاء الكويت، يلجـأ المؤلف إلى تفسير مفتعل للتاريـخ، فهو يـدعي بأن التـاريخ قـد أفرز، عـلى مدى ستـة الآف سنة، ثلاث عقد تحـرك مكامن الشعـور بالخـطر لدى الشعب العـراقي! عقدة (كسرى) التي تمثـل الخطر الفـارسي القديم، وعقـدة (بابـل) التي تعكس الخطر الصهيـوني وتعـود إلى الأسر البابـلي عندمـا تمكن العراقيـون القدامى في سنـة ٥٣٨ ق.م من تدمير الهيكل اليهودي، وأسر اليهـود وجلبهم إلى بابـل، وعقدة (بـلاط الشهداء) التي تعود إلى سنة ٧٥٠ للميلاد عندما خسر العرب معركة كبيرة في فرنسا الجنوبيـة نشأ على أنقاضها «خوف دائم من النزوع العـربي المحتمل لغـزو أوروبا وهـو الأمر الذي أيقظ مشاعر العداء ضد العرب» (ص١٨-١٩). بناء على ذلـك، «لايوجـد شعب على وجه الأرض يشعر أنه معـرض للمخاطـر ومحاط بـالأعداء مثـل شعب العراق، الذي تشكل عند أبنـائه مشـاعر خـوف جماعيـة من وجود من يعمـل على افنـائهم.. وهي مشـاعـر جـاءتهم من ارث تـاريخي متراكم عمـره ستـة الاف سنة»(ص١٣).

هـذا التحليل مستمـد في الحقيقة من تـراث اليهـود التـاريخي، لاسيـما من عقيدة الصهيونية العالمية، فقد استقر في وجدان اليهود، منذ فجـر التاريـخ، انهم محـاصرون، وانهم في صراع حياة أو مـوت مـع الشعـوب الأخـرى، وقـد اقتبس

المؤلف هـذه العقيدة اليهـودية واسنـدها، بـافتعـال واضـح، إلى شعب العـراق، واتخذها ذريعة لتفسير تصادم العراق الآني مع إيران، ومع اسرائيل، ومـع الغرب المسيحي (ص١٩). وهنـا تبرز أهميـة موقـع الكويت، فـإن الاستيـلاء عـلى تلك الدولة يمنح العراق واجهة بحرية رحبة تمكنـه من كسر الطوق الـذي يفرضـه عليه الأعداء من كل جانب.

إن ادعاء العزلة المفروضة على العراق والعداء الدائم له يتعارض مع تاريخ الشعب العراقي، فقد أجمع المؤرخون، عرباً وغـير عرب، عـلى أن شعب العراق كان على اتصال دائم بالشعـوب المجاورة، وإن تفـاعله معها لم يـأخذ دائـماً صورة العداء والاقتتال، ولكنه قام بصفة أساسيـة على التفـاعل الاقتصـادي والاجتماعي والثقافي والحضاري. ولايوجد في كتـابات المؤرخـين أو علماء الاجتماع ايـة إشارة، من قريب أو من بعيد، إلى شعور العراقيين «الجماعي» بالعزلة.

بالإضافة إلى فساد منطق المؤلف علمياً، فهو منطق خطير من حيث تداعياته السيـاسية والأمنيـة، فهو يكشـف، عن قصـد حـاول المؤلف اخفـاءه بـين حقيقـة الهدف من وراء غزو الكويت وضمها إلى العراق، إلا وهو هـدف التوسـع كنتيجة حتمية «لظلم الجغرافيا ويقظة التاريخ!!» ومن ثم تصبح حجـة «الحق التاريخي في الكويت» من قبيل تلمس الاعذار لتبرير سياسة توسعية فجة على حساب الغير.

وقـد أراد الكاتب التملص من مـواجهة تفسـير السلوك العـراقي السيـاسي تفسيراً يقوم على الواقع الفعلي هرباً من النتيجة الحتمية التي ينطق بها هـذا الواقـع في مواجهة تفسـير ما قـام به النـظام العراقي من غـزو لجار شقيق بجيـوش جرارة وإعلان إبتلاع دولة مستقلة عضو في هيئة الأمم وجامعـة الدول العـربية آزرتـه في محنته ووقفت معه في شدته، وقدمت من العون ما لا سبيل إلى انكـاره ولهذا أعلن الكاتب في صراحة أنه «لا يرى من الصواب أن يفسر السلوك السياسي العراقي»، «تحت وطأة المتغيرات السياسية وتفاعلات الأحداث والظروف والمـواقف المستجدة (ص: ٧).

وهرباً أيضاً من تفسير بشاعة وحجم المسلك السياسي العراقي تجاه الكويت

يعلن أنه «لا يرى من الصواب أن يفسر هذا السلوك. . . على أساس رد الفعل الآني المحتمل إزاء الحدث الآني».

وبديلاً عن ذلك كله يدعو الكاتب إلى أن يفسر السلوك السياسي العراقي في ضوء «مشاعر جاءت من أرث تاريخي متراكم، وعُقد قديمة، وحسابات ثقيلة عمرها ستة آلاف سنة»!

تلك الأمور كانت في رأي الكاتب وراء قرار صدام حيث يروي لنا في (ص: ١٦) من كتابه «لذلك مد الرئيس صدام يده إلى الخارطة في الثاني من آب مخاطباً مساعديه السياسيين والعسكريين: الكويت هي ميناء العراق».
وينتهز هذه الفرصة لينسب إلى نوري السعيد «أنه خلص إلى استنتاج مماثل وهو يخاطب البرلمان في منتصف الخمسينيات: (لا استقلال ناجز للعراق ما لم يستعد منفذه الواسع على البحر)، وهو يقصد من طرف خفيّ أن نوري السعيد وإن كان قد وقَّع بنفسه رسالة العراق عام ١٩٣٢م كرئيس وزراء العراق التي أقر رسمياً فيها بحدود الكويت مفصلة والتي أودعت نسخة منها في ملفات عُصبة الأمم، إلا أنه رغم هذا الإقرار يستوى مع صدام وغيره في النظر إلى منافذ الكويت البحرية بإعتبارها مطلوبة لاستكمال إستقلال العراق! أي إنه بغض النظر عن الحقائق والاتفاقات الموقعة رسمياً فإن هناك مطلباً يلتقي حوله من ذكرهم من قادة العراق وسياسيوها، هذا المطمع هو الكويت.

هذا القول المنسوب إلى نوري السعيد والذي يدعي المؤلف أنه قد خاطب به البرلمان لا يخرج في أهدافه ووسيلة إستخدامه عن ذلك النهج الفاسد القائم على إلباس الباطل أسمالا من ادعاءات مبهرجة ليبدو أمام العقل نداً للحقائق الناصعة، فهو منهج أولئك الكتاب الذين سبق أن تحدثنا عنهم، فهم يتجاهلون في ترفع مُدعى توثيق تلك العبارات والآراء على الرغم من مكانة أصحابها السياسية والاجتماعية، فينسبونها إليهم دون الإشارة إلى مصادرها.

كما أن ذلك الحديث المنسوب إلى نوري السعيد يلقي في روع القارىء بأن العراق قد فقد منفذه الواسع على البحر ويتجاهل المؤلف أن للعراق منفذا أوسع

وأعظم من ذلك كله والذي يحتل جبهة بحرية طولها أكثر من مائة كيلو متر تمتد من الفاو وحتى ميناء أم قصرَ وهي ما تزال تشكل رئة رحبة استخدمهـا العراق لإنشـاء مجموعة من الموانى وأرصفة الشحن كما سبق أن أوضحنا.

وهذا التوجه العجيب، بحث المؤلف له عن سنـد في أقوال المؤرخ المشهـور أرنولد توينبي وهو يفسر التاريخ البشري وسلوك الـدول في مواجهـة التحديـات، فيـذكر أن هنـاك ثلاثـة أنواع من الفـرص في مواجهـة التحديـات، تحد صعب لا تستطيع الشعوبِ مواجهته، فتنهار، أو تحـد بسيط لا تحتاج الشعـوب في مواجهتـه إلى جهـد كبير فتصـاب بالخمـول، أو تحد ذهبي يُشكـل فرصـة ذهبيـة ينـتزع بهـا الشعب الحي فرصته في الحياة.

ويرى الكاتب أن فرصة إنتزاع الحياة هي فرصة العراق . . . (ص: ١٦).

وهو تبرير عجيب للعدوان عـلى الكويت وغـزوها يصـدر من كاتب يـدَّعي الحياد والموضوعية، تبرير يقنن شرعة الغاب ومنطق العدوان حيث يرى أن فرصـة إنتزاع الحياة هي فرصة العراق «فلم تكن هناك دافعية أقوى في التأثير من الشعـور المُحدق ليس من اللحظة الآنية ولكن تحت وطأة المتراكم من التجارب. . »

ويختتم هذا التبرير العدواني للتاريخ والحاضر والمستقبل بـأن «التصادم الآني (للعراق) مع الغرب المسيحي واسرائيل وإيـران مبني في جانب فعـال منه» عشيـة دخول الكويت وبعده»، على تلك العُقد التي تحرك مكمن الشعور العراقي.

ويبحث المـرء بدقـة وعنـايـة في أدبيـات حـزب البعث العـربي الاشـتراكي وكتـابات قـادته ومنهم صـدام عن أي ذِكْر سـابق أو دعـوة لمـواجهـة مـع «غـرب مسيحي»، فلا يعثر على كلمة واحدة.

فحزبِ البعث العربي الاشـتراكي حزب علماني لا يضـع للعقائـد ومبادئهـا مكاناً في توجهاته!

تبرير عجيب ينادي بإنتزاع فرصة الحياة ولو تطلب تحقيق ذلك إنتزاع حيـاة وهوية وأراضي دولة شقيقة.

أما تلك العقد المفتعلة والتي عاد إليها المؤلف في خاتمة هذا الفصل، فقد حصرها في ثلاث عقد: «عقدة كسرى» أي الخطر الفارسي كما يقول، و« عقدة بابل» وهو الخطر الصهيوني، والثالثة «عقدة بلاط الشهداء» وهو في استعراضه لتلك العقد المدعاة يحرص على أن يعود بوصف «العراقيين» إلى ما قبل التاريخ فالبابليون أصبحوا هم «العراقيون القدامى» والقائد المسلم صلاح الدين الأيوبي، هو «القائد العراقي» الذي حارب الصليبيين.

أما العقدة الأولى، فلم يقل لنا المؤلف ما علاقة القائد العربي والصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص وقواته التي جاءت من الجزيرة العربية بالعراق وأهله، فالعراق في ذلك الوقت كانت منطقة نفوذ فارسية، بل كان من بين أهل العراق من حارب في جيش الفرس ضد المسلمين.

أما العقدة الثانية وهي «عقدة بابل» فهو يبنيها على أحداث الأسر البابلي لليهود على يدي بختنصر وقواته ويسميهم «العراقيون القدامى» ليدفع في ذهن القارىء مجموعة من الإشارات إلى تحدي «العراق» لإسرائيل، ولهذا فهو يعضد ذلك بالوعد الإلهي لليهود في العراق، وطلب هيرتزل استئجار مستعمرات يهودية في العراق من رجال الدولة العثمانية، ثم يختم هذه الفقرة بقوله:

«ناهيك عما استجد من مواقف العداء والتربص على مدى نصف القرن الماضي عندما بدأت أولى خطوات إنشاء اسرائيل».

والمؤلف بهذا الادعاء يحاول أن يهيل التراب على الأمجاد العربية والإسلامية وانتصاراتها ضد اليهود على مر التاريخ، فهو في قفزات مقصودة يتجاوز «فتح بيت المقدس» سنة ١٧ هجرية على أيدي القوات الإسلامية بقيادة أبي عبيدة بن الجراح بعد موقعة أجنادين، وقد تم بها تحرير فلسطين بكاملها وضمها إلى الدولة الإسلامية الجديدة، ثم يمعن المؤلف في التجاهل والتجاوز ويلغي من التاريخ المعارك التي خاضها المسلمون بعد ذلك في الأعوام، ٤٩٢هـ (١٠٩٩م)، ثم ٥٨٣ (١١٨٧م)، ثم (١٢٤٤م).

ويسقط المؤلف من الحساب الحروب العربية الاسرائيلية في العصر الحديث والتي بدأت بحرب ١٩٤٨ . مروراً بحرب ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، وإنتهاء بحرب اكتوبر ١٩٧٣ .

ولأن العالم كله لم يكن به على مر التاريخ إلا من سكن العراق كما يظن المؤلف فقد كانت معركة بلاط الشهداء (والتي جعلها المؤلف أنها حدثت ٧٥٠م بينما الصحيح سنة ٧٣٢م)، نافرة عن هذا الاستقراء المفتعل، فلم يكن من بين قوادها «عراقي» كما إنها حدثت في طرف أوروبا الغربي، وأين هذا المكان من «العراق»؟ ولأن المؤلف يرى أن العراق لابد أن يكون هو الدنيا بأسرها، فإنه يحاول أن يرتق هذه الهوة السحيقة بين العراق وبلاط الشهداء تاريخيا وجغرافيا بأن يضم إليها في نسج مهلهل المعارك الصليبية ويجعل قائدها عراقيا، وهو «صلاح الدين الأيوبي» إستناداً إلى أن أصوله «كردية» وهو بهذه الصفة يمكن أن يكون سوريا أو تركيا، وربما إيرانيا أيضاً فأرض الأكراد لم تكن في يوم من الأيام محصورة داخل العراق فقط .

ولانستطيع أن نترك هذا الفصل دون الإشارة إلى إشكالية الحرب، فيؤكد لنا المؤلف بأن الساسة العراقيين، ومعهم بعض المفكرين الاجتماعيين كانوا يرون أن «للحرب وظيفة لايمكن انكارها بوصفها اختباراً» لقدرة المجتمع على التكتل والتضامن وتجديد نفسه(ص١٤) . واننا لنعجب حقاً أن نجد في عصر أسلحة الدمار الشامل، أناساً يدعون إلى الحروب ويمجدون فوائدها. إن مثل هذه الدعوة لاتصدر إلاّ من نظم ديكتاتورية عسكرية متعطشة إلى السيطرة على شعوبها وشعوب الدول الأخرى، مهما عانت تلك الشعوب من ويلات الحروب المدمرة، وقد، قرر المجنمع الدولي، كرد فعل لاقدام «دول المحور» على اشعال الحرب العالمية الثانية، بأن الدعوة إلى الحرب، وتصعيد الروح العسكرية في المجتمع، يقعان تحت طائلة القانون الدولي باعتبارهما «جرائم» ضد السلام وضد الانسانية .

الفصل الثاني
قرار غزو الكويت

يطرح المؤلف قضية غزو الكويت من زاويتين: دوافع قرار الغزو، وتوقيت ذلك القرار، وفي طرحه لهذين الموضوعين لايسعنا إلاّ أن نلاحظ التناقضات الشديدة التي وقع فيها المؤلف، وهي في حقيقتها تناقضات لازمت السياسة العراقية التي تعتمد بصفة اساسية على التدليس وترويج الافتراءات بقصد التغرير بالآخرين، فارادة القيادة العراقية الظاهرة لاتطابق دائماً إرادتها الحقيقية، ولذلك فإن التقييم الموضوعي للأحداث أصبح ضرورة ملحة لتبصير الأمة العربية بحقيقة ما حدث ولماذا حدث.

دوافع قرار غزو الكويت:

يؤكد المؤلف على أن العراقيين كانوا قد توصلوا في وقت مبكر بعد انتهاء الحرب مع ايران ـ أي اعتباراً من أغسطس ١٩٨٨ ـ إلى أن حل المعضلات التي يعاني منها العراق لن يتم عبر حلول جزئية أو مؤقتة، فكان لابد من إيجاد حل شامل وكلي لمجموعة مشكلات مركبة نتجت عن تضحيات كبيرة قدمها العراق من أجل الآخرين (حماية منطقة الخليج من التوسع الإيراني طبقاً للمنطق المعلن للقيادة العراقية)، وبصرف النظر عن صحة ادعاء العراق أنه قام بدور حامي دول الخليج العربية الآخرى، في مواجهة الأطماع الإيرانية، فإن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب مع ايران وضعت العراق علي «شفا انهيار اقتصادي محتم» مما أعطى دفعة قوية للبحث عن الحل الشامل لجميع المشاكل العراقية المتداخلة، ويتمثل هذا الحل الشامل في أن يكون للعراق **«حصة السيد»**، وحصة **«الأخ الأكبر»**، وحصة **«الأخ الحامي»** في منطقة الخليج (ص٣٤ ـ٣٦).

وفي موضع آخر من الكتاب يوضح المؤلف حقيقة مضمون ذلك الحل الشامل، وفي ذلك يقول: «صار الحلم الذي يشغل السياسيين والاقتصاديين والمثقفين والعسكريين أيضاً، هو أن تتكامل اقتصاديات العراق والكويت، وإن قل ذلك عن هذا المستوى فلايجوز أن يتداعى إلى أقل من تمتع العراق الدولة الأكبر بالامتياز والأولوية، **فلا يجوز أن يأكل الأصغر من الاناء الكبير ويأكل الأكبر من الاناء الصغير**»(ص٥١).

وفي موضع آخر يتحدث المؤلف عن احتمال قبول السياسيين العراقيين التعايش مع الكويتيين «**لو نشأت بين العراق والكويت علاقة الأخ الكبير والأخ الصغير، بكل مايترتب للكبير من حقوق وامتيازات أنكرها الكويتيون**». (ص١٩٤-١٩٦).

وأخيراً يتحدث المؤلف عن الحاجة إلى «**إعادة رسم الخريطة السياسية للجزيرة والخليج والمشرق**» (ص٢٠٩ - ٢١٠).

وما ذكره المؤلف مغلفاً في عبارة الحاجة «إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للجزيرة والخليج والمشرق» أعلنته قيادة النظام العراقي ونادت به كمبدأ أساسي روجت له في التبرير لغزو الكويت، وهو مبدأ «إعادة توزيع الثروة»، الذي أشار إليه المؤلف بقوله «لا يجوز أن يأكل الأصغر من الإناء الكبير ويأكل الأكبر من الإناء الصغير».

وحديث النظام العراقي عن توزيع الثروة قدم إلى الجماهير في صورة غوغائية لاستثارة المشاعر من خلال قصص مزعومة أو فردية لصور من الانفاق والسلوكيات التي تهدر المال بلا حساب وأغفل عن عمد هذا الكتاب ذكر أي دور للكويت ومساهمتها في التنمية ومشروعاتها في الدول العربية الشقيقة والدول الإسلامية التي قامت بها من منطلق إحساسها العربي والإسلامي بواجبها تجاه المساهمة في تخفيف المعاناة عن أشقائها والعمل على تسريع جهود التنمية فيها.

وقد أنشأت الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عام ١٩٦١ برأسمال قدره ٥٠ مليون دينار كويتي وهو ما يبلغ ٣٠٪ من إجمالي دخل

الكـويت الفعلي في ذاك الـوقت ويكفي أن يرجـع أي منصف إلى تقريـر صنـدوق النقد الدولي ـ وهو تقرير دولي لا مصلحة لـه في التحيز لأي دولـة ـ والذي صـدر عام العدوان العراقي الغادر والذي أظهرت الدراسات التي احتوته :

إن جملة مساعدات التنميـة التي أسهمت بها دولـة الكويت للدول المختلفـة بلغت ١٨,٦ مليـار دولار أمـريكي خـلال الفـترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٩٠ بمتـوسط يبلغ نحو ١٠٣٨,٣ بليون دولار سنوياً .

ولو قارنـا نسبة المعـونات الكـويتية إلى جملة النـاتج القـومي مع نـظيرتها في الدول الصناعيـة المتقدمـة لتبيَّن لنـا أن نسبة المعـونة الكـويتية قـد بلغت في بعض سنوات السبعينات أكثر من ٢٧ مرة مساعدات الـدول المتقدمـة في معظم سنـوات عقد الثمانينات .

ورغم تقلص عائدات النفط في عقد الثمانينات إلا أن المساعـدات الكويتيـة استمـرت في النصف الأول منه قـريبة من ١١ مثـلاً (مـرة) . لمسـاعـدات الـدول المتقـدمة الصنـاعية ، كـما يلاحظ أن نسبـة هذه المسـاعـدات قـد بلغت ١٤٪ من الدخل القومي للكويت في عقد السبعينات .

ولم يكن لهذه المساعدات أي أهداف سياسية أو عسكرية أو لتحقيق مصالح اقتصـادية للكـويت ، بل كـانت أداءً لواجب ومسئـولية تستشعـرها الكـويت نحو شقيقاتها وأخواتها من الدول العربية والإسلاميـة ، ويتضح ذلـك بجلاء من نسبـة الفـائدة في تلك القـروض حيث لم تتجـاوز أكـثر من ٠,٥٪ أي لم تصـل حتى إلى ١٪ . كما أن عنصر المنح في بعض تلك القـروض قد تـراوح ما بـين ٥٤٪ إلى أكثر من ٧٣٪ في بعضها ، وتراوح في غيرها من القروض ما بين (٣٢٪) إلى (٥٠٪) .

كـما أن مدة القـرض تراوحت مـا بـين ١٥ ـ ٣٩ سنـة في بعض الحـالات ، وبلغت متوسط فترة السـماح ٤ سنوا ت ووصلت في بعض الحـالات ما بـين ٨ ـ ٩ سنوات .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المساهمة في تخفيف الأعباء عن الدول الشقيقـة لم

تقتصر على الدعم الحكومي وصناديق التنمية التابعة له بل كانت تقدم من الهيئات الشعبية التطوعية الخيرية في الكويت، أي أنها مبادرة الأمة بكاملها وليس جهازها الحكومي وحده.

ولم يشر المؤلف من قريب أو بعيد وهو يدعو إلى حقوق هذا الأخ الأكبر في ثروة أخيه وإعادة توزيع الثروة إلى تصرفات هذا الأخ الأكبر في ثروة العراق ودخلها، علماً بأن العراق هي الدولة الثانية من حيث عائدات دخلها النفطي بين الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية.

يكفي أن نعلم أن دخل العراق عام ١٩٨٠م وصل إلى ٢٥ بليون دولار.

ونتساءل ماذا كان حظ الفرد العراقي منها؟ وأين أثر هذه الثروة في مستوى الخدمات المقدمة للمواطن العراقي؟ وماذا قدم العراق للأمة العربية؟

ألم يكن من واجب المؤلف لو تحلى بالإنصاف والنهج العلمي والصدق في تناول قضاياه أن يجيب على هذه التساؤلات، وأن يوجه النصح إلى من أسماه الأخ الأكبر حول السفه والإهدار في تبديد ثروة شعب العراق؟

من المقتطفات السابقة، نلاحظ أن الأمر لايتعلق في الحقيقة بسقف انتاج النفط وانخفاض أسعاره بسبب تجاوز الكويت لحصتها المقررة لها طبقاً لاستراتيجية منظمة (الاوبك)، كما أن الأمر لايتعلق باسقاط الديون العراقية، أو بتقديم مساهمات مالية أكبر إلى العراق، **ولكنه يتعلق بالاستيلاء عنوة على ثروة الكويت كمخرج من المأزق الاقتصادي الذي وضع العراق نفسه فيه**، أكثر من ذلك، فإن المنطق العراقي يعني أن الهدف لم يكن الاستيلاء على الكويت فحسب، **ولكن السيطرة على منطقة الخليج بأكملها**. هذا هو الهدف الاستراتيجي الحقيقي للعراق، أمّا غير ذلك من أهداف ـ ومنها الاستيلاء على الكويت ـ فهي أهداف مرحلية على طريق تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي العام.

وإذا اقتصرنا على هذا الهدف المرحلي ـ أي الاستيلاء على الكويت ـ نلاحظ أن النظام العراقي حاول، في بادىء الأمر، استخدام جميع وسائل الضغط للتوسع

التدريجي في الكويت، وفرض هيمنته التامة عليها، دون إثارة موضوع مركزها الدولي، وهو الأسلوب الذي أطلق عليه المؤلف والساسة العراقيون شعار «التعايش مع وضع الكويت» (ص١٩٦، ٣٦٣). فقد اكتفى العراق في بداية مسعاه للسيطرة بإثارة قضية تعمد الكويت خفض أسعار النفط العالمية، وقضية الديون، وقضية المعونات لإعادة أعمار العراق بعد حربه مع ايران، وقضية الحدود التي تفرع عنها اتهام الكويت بسرقة النفط العراقي في حقل الرميلة.. الخ.. وعندما فشل العراق في هذا المسعى، قرر توجيه «ضربة استراتيجية» إلى الكويت (ص٣٢)، أي اعتماد الخيار العسكري لتحقيق الحل الشامل لمشكلات العراق المركبة.

وحيث أن استخدام القوة العسكرية في حاجة إلى تبرير لاقناع الرأي العام العربي والعالمي بمشروعية ذلك الأسلوب، فقد ابتدع النظام العراقي «**نظرية التآمر**»، فادعى أنه اضطر إلى استخدام القوة للدفاع الشرعي عن نفسه في مواجهة تآمر «آل الصباح» مع الامبريالية الاميركية لاضعاف العراق (ص٥١، ٨٠، ١٣٦، ١٥٢). وكان دور الكويت في المؤامرة هو، على حد تعبير أحد علماء السياسة العراقيين (د/ خير الدين حسيب)، استفزاز العراق من أجل أن يقوم بعمل ضدها مما يعطي للدول الإمبريالية الغطاء الشرعي للتدخل لتصفية قوة العراق العسكرية والاقتصادية. [١].

ومن تبريرات القيادة العراقية لأسباب الغزو قول المؤلف (أن اسرائيل تنوي مهاجمة العراق بالأسلحة الكيماوية فأدى ذلك إلى زيادة درجة التحسب والقلق في العراق) ص: ٥١.

(١) مركز دراسات الوحدة العربية، **أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، (ندوة القاهرة، ٢١ - ٢٢ ابريل ١٩٩١)، بيروت، ١٩٩١، ص ١٦٦ - ١٦٩. راجع أيضاً: محمد حسين غلوم، «المثقفون العرب والاحتلال العراقي للكويت»، **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، المجلد العشرون - العدد الأول / الثاني - **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، **المجلد العشرون - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف ١٩٩٢، ص ٢٤٠ - ٢٧٥. وأعمال ندوة الرباط (١٥ مارس ١٩٩١) عن «حرب الخليج ووعي التغيير الحضاري»، وأعمال ندوة القاهرة (٢١ - ٢٢ ابريل ١٩٩١) سالفة الذكر.**

وفي هذا الموضع ينسى المؤلف أو يتناسى عبارة قالها في أول الفصل تجعل كل ما جاء به بعد ذلك يبدو مناقضاً تماماً لأدنى صور الصدق الإنساني، إذ كان قد قال في ص: ٢٣ (لم يكن القرار السياسي في الدخول إلى الكويت قد طُرح للمناقشة حتى ٢٧ و٢٩ حزيران (يونية) ١٩٩٠) فعلى الرغم من ملاحظتنا السابقة على هذه العبارة، فإن ما أورده المؤلف هنا حول تهديد اسرائيل للعراق يوم ٢٧/٧ لم يكن له علاقة بالوضع المتردي في الخليج على إثر التصعيد العراقي للأزمة خلال شهر يوليو، إذ إن حديث المسؤولين الاسرائيليين في هذا الموضوع كان بسبب تهديد صدام حسين بحرق (نصف اسرائيل بالأسلحة الكيماوية) في الأول من شهر أبريل ١٩٩٠م، وقد أصاب الفزع صدام حسين من تصريحه هذا أكثر مما أصاب الإسرائيليين إذ إن الرئيس بوش طلب من صدام سحب تصريحاته تلك، كما إنه علم أن اسرائيل تستعد لضربة وقائية، ووصل به الرعب إلى الدرجة التي التجأ فيهاإلى الملك فهد يطلب حضور الأمير بندر سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن إلى العراق ليقوم بدور الوساطة بين العراق والولايات المتحدة، لكي تنقل الأخيرة إلى اسرائيل تأكيد صدام حسين بأنه (لم يكن يعني ما يقول) ويقول الصحفي بوب وود ورد في كتابه «القادة» ص: ٢١٣ وما بعدها:

(قال صدام لبندر أن كلماته أُسيء فهمها بحيث تعني أنه ينوي شن ضربة هجومية ضد إسرائيل، واعترف لبندر أن يتمنى لو كان خطابه غير ذلك. لقد ألقاه على أفراد قواته المسلحة في اجتماع عام حيث كانت العواطف ملتهبة، والناس تصفق وتهتف. وكما نعرف، قال صدام لبندر، لن يؤذيك في العالم العربي أن تهدد إسرائيل، وهكذا فعلها. ومع ذلك، فلقد هدد فقط بمهاجمتها لو تعرض هو للهجوم. فأي ضربة مباغتة «متوقعة» من إسرائيل دائماً، ففي عام ١٩٨١م شنت إسرائيل غارة جوية وقائية لتدمير مفاعل أوزاريك النووي العراقي، في جنوب بغداد، وما زالت الذكرى حية، وقال صدام: إنه لا يريد التعرض لهجمة أخرى.

ثم قال: «لو هاجمتني اسرائيل الآن، لن أستمر لست ساعات، عندما هاجمتني المرة الأولى (١٩٨١) كنت في حرب (مع إيران) وكان يمكنني أن أقول إنني

في حرب. والآن لو هوجمت، لن يفهم الشعب لماذا حدث هذا. فالهجمة الثانية ستضعه في موقع حرج، وهناك قمة عربية قادمة، وبندر يعرف أن صدام رجل يحب التفاخر والتباهي.

ضغط صدام ملحاً «أريد أن أؤكد للرئيس بوش ولجلالة الملك فهد أنني لن أهاجم اسرائيل». وفي المقابل، كما قال، يجب أن يعمل الأمريكيون مع إسرائيل للتأكد أن إسرائيل لن تهاجم العراق.

ما دامت العراق والسعودية ليس لهما علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لذا يطلب صدام من بندر، بعلاقاته واتصالاته المنتظمة ببوش، أن يبعث الرسالة ويتلقى الرد عن طريق الولايات المتحدة.

سأله بندر «هل تريد منا إبلاغ ذلك لبوش بإعتباره رأينا وإستنتاجنا؟ أم على أنها رسالة منك إلى الرئيس بوش؟».

أجابه صدام «إنها رسالة مني للرئيس».) (١)

فلم يكن هناك تهديد اسرائيلي للعراق في الأيام التي سبقت الغزو، بل كان هناك تهديد عراقي في شهر أبريل سنة ١٩٩٠ بحرق «نصف اسرائيل» ولم يكن ذلك التهديد سوى ادعاء كاذب وأدرك بعده صدام أنه قد أيقظ الشياطين بهذا التصريح، ولم يكن له قبل بها، فعاد يعتذر ويؤكد أنه لم يكن يعني ما يقول.

ثم يقول: سعد البزاز (وشهد شهر تموز (يوليو) حدثاً آخر عزز شكوك بغداد بوجود من يتآمر عليها) (ص: ٥٢). وينقل موجزاً عن مكالمة التقطتها أجهزة التصنت العراقية بين (الملك فهد والشيخ زايد بن سلطان) (سنعلق على نص المحادثة في الصفحات التالية).

ومن المنطقي أن تكون هذه الوقائع ذات قيمة في تصعيد الأحداث لو أنها وقعت قبل اتخاذ قرار الهجوم، أما وإن قرار الغزو كان قد اتُخذ منذ نهاية شهر يونيو، فإن كل تلك الروايات تصبح لا قيمة لها.

---

(١) بوب وودورد، القادة، ترجمة سيد زهران ص ٢١٢ ومابعدها.

وينسى المؤلف حماسته أو انقياده على الأصح للأوامر بقوله: (وصار الحلم العراقي الذي يشغل السياسيين والاقتصاديين والمثقفين والعسكريين أيضاً هو أن تتكامل إقتصاديات العراق والكويت) ص: ٥٢.

إن هذا القول يؤكد بكل وضوح أن احتلال الكويت هو حلم عراقي لتتكامل اقتصاديات العراق والكويت.

ومثلما أنسته حماسته أو انقياده للأوامر ما ذكرناه عن الحلم العراقي وأن ذلك حجة عليه وليست حجة له، نقول: إن هذا الانقياد دفع المؤلف إلى رواية فقرة فيها إعادة لما قدمناه من إشغال الجيش العراقي.

يقول المؤلف: (عندما يكون لديك جيش من مليون رجل لا تستطيع أن تؤكله فأرسله إلى أرض أخرى يأكل من أنعامها) ص: ٥٢. ومعنى هذا أن في احتلال الكويت تفريجاً أو حلاً لكرب كانت القيادة العراقية تعاني منه، وهي أنهم يعيشون في ضائقة اقتصادية وأن العدوان على الكويت يفرج عنهم هذه الضائقة كما يحل لهم مشكلة اطعام الجيش أو على الأصح الاستجابة لحاجات الجيش المادية، وإلا فإن هذا الجيش لن يجد ما يأكله إلا عظام قياداته، وسينقلب السحر على الساحر، وخوفاً من تهديد الجيش العراقي للنظام الحاكم في العراق، رؤي اشغاله بحرب جديدة، بدأت باحتلال الكويت.

أما ثالثة الأثافي كما يقال فهي نص الحديث التليفوني الذي يدعي المؤلف أن المخابرات العراقية وأجهزة التصنت قد سجلته بين الملك فهد والشيخ زايد، إذ أن القارىء لهذا يُدرك لأول وهلة أن قائله شخص عراقي مائة في المائة، فاللهجة التي كتب بها النص لا تمت بصلة إلى لهجة السعوديين، على اختلاف مناطقهم، ولا إلى أية إمارة في الخليج، بل هي يقيناً لهجة عراقية، ومعها بعض المفردات الأردنية، وهي تؤكد بما لايدع مجالاً للشك بأن هذه المحادثة المدّعاة ما هي إلا عملية ملفقة، ففي السطر الأول والثاني ورد النص كالآتي:

(كـل الأمور يـوم أجانـه بشارتي متفق عليهـا إلا أمـر بسيط فهسـه راح من عندنا جناب الموظف قال أنا باتصل بجـماعتنا وأرجـع عليكم واتصلح الأمور كتله دخلك يالاجي).

فكلمة (هسه) التي تعنى (الآن)، كلمة عراقيـة مائـة بالمـائة وغير معروفـة، ولا ينطق بهـا أهل الخليج والجزيرة العربية على الاطلاق.

ثم كيف يقـول (الملك) عن المـوظف (جنـاب) المـوظف، أمـر مستغـرب حقيقةً.

وهناك كلمة (دخلك يالاجي) وهذا تعبير عراقي آخـر، ولا نقول نحن في الخليج أو الجزيرة هذا التعبير إطلاقاً، ثم تجد (ما بيها معنى) و(طيب هاليحسدونـا وينهم) (مـاعدهم شيء) و(هبـازة يحب دبازة) و(مـا يحلم الانسان بيهـا) و(وكلمة بدها تكون هي الأول وهي الأخير) و(على كل هاي تعطينا فكرة) و(تسير بيها).

وهـذه العبارات والألفـاظ ليست من لهجات الجـزيـرة العـربيـة أو الخليـج العربي في شيء على الإطلاق.

أضف إلى ذلـك بعض العبارات التي وضعهـا العـراقيـون في غـير سيـاقهـا الصحيح الذي تستعمل به في الخليج والجزيـرة العربيـة، فعبارة (الله يهـديك) لا تقال في مقام الدعاء للمخاطب استحساناً لكلامه، وإنما تقـال في مقام الاعـتراض على حديث المخاطب، لأنه في رأي المتكلم قـد حاد عن الصـواب فإنـه يرد عليـه بقوله (الله يهديك) أو (الله يهـداك) أي أن الكلام الـذي قلته أيهـا المخاطب غـير صحيح أو فيه بعض المبالغة أو غير ذلك من وجـوه الاعتراض، وقـد أورده النص المدّعي للحديث التليفـوني بين الملك فهـد والشيخ زايـد، في مقـام الاستحسـان والقبول والتسليم بما قيل، وهذا لا يتفق مع عادات وتقاليد اللهجـات في الجزيـرة العربية ودول الخليج العربي.

وكذلك قـوله (مثـل ما تخـربط) على لسـان الملك فهد تـأييداً لقـول الشيخ زايد، وهذه العبـارة فيها الـذم والقدح كله للمخـاطب أي إنك تقـول كلامـاً غير متسق ولا موزون ولا يمكن أن تكون رداً من الملك فهد على الشيخ زايد تأييداً له.

ويبدو أن المخابرات العراقية أرادت أن تلفق هذه المكالمة التليفونية فاستعانت باثنينَ من بدو العراق الذين تختلف لهجتهما اختلافاً تاماً عن أهل الجزيرة والخليج العربي، فنضح لسانهما بلهجتهما العراقية الصحيحة.

أضف إلى ذلك أن مثل هذه التسجيلات إن صحت هي دليل على أن العراق كانت تتجسس على الكويت ودول الخليج وتراقب خطوطها الهاتفية، فالنية العدوانية كانت مبيتة، كما إن الادعاءات التي أوردها الكاتب، لايمكن أن تتفق مع الجو السياسي الذي كان يغمر مشاعر الناس وقياداتهم في تلك الأيام، وقد التزمت الكويت بضبط النفس ولم تحاول حتى إبداء أي مظهر من مظاهر الاستنفار العام أو الاستعداد بين وحدات الجيش الكويتي، حرصاً منها على عدم تطوير الأوضاع إلى حالة أسوأ مما كانت عليه. ولاشك أن هذا يتناقض تماماً مع ما ادعاه المؤلف من تطمينات بريطانية حول مساعدة الكويت نقل أخبارها معارضون كويتيون (ص: ٥١). ثم أين هم هؤلاء المعارضون الذين ذكرهم المؤلف لماذا لم يظهروا في فترة الاحتلال التي لم تجد فيها القوات العراقية كويتياً واحداً يتعاون معها، بل وقف جميع الكويتيين صفاً واحداً وراء قيادتهم، ولم يتخلف أحدٌ منهم.

إن أطروحة «المؤامرة» هي الأطروحة الرسمية التي روجها النظام العراقي لتسويغ غزوه للكويت في جانب، واتخاذها ملاذاً للتنصل من تبعة فشل عملية الغزو من الجانب الآخر، باسناد ذلك الفشل إلى أطراف آخرين، وتحميلهم تبعة جميع النتائج السلبية التي ترتبت عليه. وقد تبنى سعد البزاز نظرية التآمر بالكامل لارضاء حاكم بغداد، الأمر الذي اوقعه في تناقضات صارخة في أكثر من موضع في كتابه، لاسيما عند مناقشته للعلاقات العراقية ـ الأمريكية كما سنرى، فمن الواضح أن مسار تلك العلاقات، قبل أزمة غزو الكويت، يدحض تماماً فكرة التآمر.

وفي الحقيقة، فإن العيب الرئيسي لنظرية التآمر هو أنها تتعمد إخفاء الحقائق الثابتة، أو تحريف مغزاها، حيث أنها تهدف فقط إلى تعبئة الرأي العام العراقي والعربي لمؤزارة سياسية توسعية فجة، ثم اتخاذ النظرية ستاراً لاخفاء

العوامل الحقيقية لفشل تلك السياسة، والقاء تبعة معاناة الشعب العراقي من جراء تلك السياسة على عاتق المتآمرين ضد العراق، فنظرية التآمر ليست لها قيمة تفسيرية علمية لأنها تقوم على اسناد نوايا معينة ذات طبيعة إجرامية إلى طرف أو آخر من أطراف العلاقات الدولية دون سند من الواقع.

من ناحية أخرى، ولأن استخدام القوة ينطوي بالضرورة على مخاطر مواجهة ردود فعل الدول الأخرى الاقليمية والعالمية، فقد أقدم العراق على غزو الكويت على ضوء تقديره لمواقف تلك الدول. فالاستيلاء على الكويت كان بالنسبة له مخاطرة محسوبة، وإن ثبت بعد ذلك أن النظام العراقي قد أخطأ تماما في حساباته، فناله ما ناله من هزيمة وتدمير أهم عناصر قوته كدولة إقليمية كبرى، وما ترتب على ذلك، للأسف الشديد، من تداعيات سلبية على الهامش العربي ككل.

وهكذا يتضح أن هذا والكتاب موضوع المناقشة هو عبارة عن ترديد لمطالب العراق تجاه الكويت، ومحاولة لاقناع الرأي العربي بتعنت الحكومة الكويتية في تلبية تلك المطالب بتحرض ومساندة من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية، ومن ثم فشل سياسة التعايش مع وضع الكويت الدولي، وتبرير استخدام القوة ضدها لضمها إلى العراق. ثم يستعرض المؤلف أسباب فشل التسوية السلمية للأزمة العربية والدولية التي ترتبت على عملية غزو وضم الكويت، وأسباب هزيمة العراق في «حرب الخليج». وترجع هذه الأسباب في مفهوم النظام العراقي - وأيضاً في مفهوم المؤلف - إلى تآمر الولايات المتحدة الأمريكية (والدول الغربية عموماً) مع الدول العربية الخليجية - لا سيما المملكة العربية السعودية - ودول عربية أخرى (مصر وسوريا) ضد العراق من جانب، وتخاذل الاتحاد السوفييتي وفرنسا، إن لم يكن تواطؤهما مع الولايات المتحدة وبريطانيا من الجانب الآخر. وأخيراً يندد المؤلف باستخدام الأمم المتحدة كأداة للدبلوماسية الأمريكية لاضفاء صفة الشرعية على استخدام القوة ضد العراق، وفرض شروطٍ تعسفية عليه عقب هزيمته على يد القوات المتحالفة، ومن ثم توقع المؤلف أن حرب الخليج سوف تلد حرباً أخرى.

في هـذا السياق العـام لغزو الكـويت وحرب الخليـج لا يخـرج المؤلف عن الإطـار العام الـذي وضعه النـظام العراقي والـذي يقوم عـلى تـزييف الحقـائق، واصدار الاتهامات الباطلة والمتناقضة في ذات الوقت ضد الآخرين، في محاولـة منه لالقـاء وزر ما حـدث في أزمة الخليج عـلى الغـير، وتسـويـغ هـزيمته في «حـرب الخليج»، وتأكيد رفضه لآثار الهزيمة، ، وعزمه على الثـأر منها في المستقبـل. بعبارة أخـرى، فـإن المؤلف يتـوقـع أن العــراق لن يـتردد في معــاودة تـوجيــه «ضربـة استراتيجية» أخرى، ضد الكويت متى سنحت له الفرصة في ذلك، ومن هنا جـاء عنـوان الكتاب: «حـرب تلد اخرى». ولنتنـاول منـاقشـة ادعـاءات العـراق إزاء الكويت، واحداً تلو الآخر، في محاولـة للتعرف عـلى حقيقة تلك الادعـاءات بعد تجريدها من الصياغات اللفظية والصور البيانية المضللة.

إن نقطة الانطلاق في تبرير اندفاع العراق نحو غزو الكويت تتمثـل في عزم النظام العراقي على معالجة الانهيار الاقتصادي الذي عانى منه العراق بسبب حربه مع إيران طوال ثماني سنوات كاملة. في هذا السياق العـام، ادعى النظام العـراقي بأن الكويت كـانت تعمل جـاهدة عـلى الحيلولة دون معـالجة المشكلة الاقتصـادية العراقية المتأزمة. وفي هذا الصدد وجه العراق أربع تهم رئيسية إلى الكويت:

١ ــ العمل على خفض أسعار النفط عالمياً وذلك بتعمدها طرح كميات كبـيرة من النفط الخام في الأسواق العالمية، متجاوزة بذلـك الحصة المقـررة لها في سقف الانتاج كما حددته منظمة «الأوبك»، ومن ثم حرمان العراق من الموارد المالية اللازمة لاعادة تعميره.

٢ ــ ضآلة المساهمات الكويتية في إعـادة بناء العـراق (وكذلـك ضآلـة المساهمـات السعودية والاماراتية).

٣ ــ رفض الكويت إلغاء ديونها على العراق الناشئة عن الحرب مع إيران.

٤ ــ سرقة الثروة النفطية العراقية من حقل الرميلة الجنوبي.

وبالنسبة للاتهام الأول، فقد تبنى سعد البزاز موقف صدام حسين، والذي أكده في أكثر من مناسبة، وهو أن السياسة النفطية الكويتية هي بمثابة حرب معلنـة

ضد العراق، وأنه لا يمكن للكويت أن تنفذ سياستها البترولية المرسومة لاضعاف العراق الاّ إذا كان وراءها من يساندها، أو يحرضها على خفض الأسعار، وقد أثبتنا في مقام آخر بطلان هذا الاتهام. فإن انخفاض أسعار النفط عالمياً يرجع الى عدة عوامل مرتبطة بالوضع الاقتصادي العام في الدول المتقدمة والمستوردة للنفط (الركود الاقتصادي العام، تكوين احتياطي استراتيجي من النفط، الاعتماد بدرجة أكبر على انتاج الدول غير الأعضاء في منظمة «الأوبك»، استخدام مصادر طاقة بديلة على نحو أكبر. . . الخ)، ولم يكن مرتبطاً بصفة أساسية بتجاوز الكويت لحصتها المقررة من إنتاج دول منظمة «الأوبك»[1] وحتى مع افترض تجاوز الكويت لحصتها المقررة فإنها تصبح مسئولة أمام المنظمة، ولا يخول ذلك التجاوز حقا للعراق في استخدام القوة المسلحة لارغام الكويت على الالتزام بمقررات منظمة «الأوبك».

وقد أقر المؤلف ضمناً بعدم جدية الاتهام الموجه الى الكويت. فقد اتفق وزراء نفط «الأوبك» في جنيف (٢٧/٧/١٩٩٠)، وتحت ضغط عراقي، على تحديد سعر جديد للنفط وتحديد سقف الانتاج.

ولم تعارض الكويت هذا القرار بل أعلنت التزامها به واستعدادها لتنفيذه فلم يكن للكويت إذاً موقف ومخطط منفرد للاضرار بالاقتصاد العراقي، وقد شعر الكاتب بعدم جدية هذا الاتهام فسارع إلى القول بأن «تمتع العراقيين بهذه الزيادات في أسعار النفط كان قصيراً وقلقاً» ص: ٥١ ولجأ إلى ذكر مبررات أخرى للغزو يستر بها ضعف هذا الاتهام فذكر أنه في يوم اقرار وزراء نفط الأوبك (٢٧/٧/٩٠) لزيادة الأسعار وتحديد سقف الانتاج «هددت اسرائيل بمهاجمة العراق بالأسلحة الكيماوية» ص: ٥١، وعاد إلى نظرية المؤامرة مورداً معلومات

---

(١) راجع مناقشة الدكتور سمعان بطرس لكتاب محمد حسنين هيكل عن «حرب الخليج»، في مجلة **العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، المجلد ١٩، العدد الأول/ الثاني، ربيع/صيف ١٩٩١، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧.

بأسلوب تقريري يوهم أنها حقائق ثابتة بينما مصدرها الوحيد هو المخابرات العراقية ـ عن تحريض بريطاني للكويت لرفض المطالب العراقية (ص: ٥١).

إنها أمور ذكرت عن عمد لتستر الاتهام الواهي للكويت باضعاف الاقتصاد العراقي من خلال اغراق السوق بالنفط.

من ناحية أخرى، فإن جميع دول منظمة «الأوبك» ـ بما فيها العراق ـ كانت تخرق حصص الانتاج المقررة بالقدر الذي تسمح به طاقتها الانتاجية.

وأخيراً فإنه من المعلوم أن العراق طالب مراراً بزيادة حصته في إنتاج البترول بحيث تصبح مساوية لحصة إيران في طاقة التصدير (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥). فكيف يأخذ العراق بعد ذلك على دول أخرى زيادة انتاج النفط، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعاره، بينما يعمل هو جاهداً على زيادة طاقته التصديرية لهذه السلعة؟ معنى ذلك أن العراق يبيح لنفسه سياسة بترولية لا يجيزها لغيره.

وبالنسبة للاتهام الثاني، يؤكد المؤلف بأن مساهمات «آل الصباح» في سنتي ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ في حملة «إعادة بناء مدينة الفاو» لم تتجاوز ١٢ مليون دولار (ص ٣٥). وبرغم عدم صحة هذا الرقم، فمن الملاحظ أن المؤلف قد تجاهل تماماً «الهبات» و«القروض» الكويتية للعراق خلال حربه مع إيران والتي تصل إلى مليارات الدولارات، إضافة إلى الامدادات العسكرية والغذائية وغيرها من تسهيلات لوجستية بحيث كانت الكويت هي العمود الفقري للامدادات المختلفة للعراق وتعرضت بسبب ذلك لضربات ايرانية مباشرة بالاضافة إلى أعمال التخريب في الداخل قامت بها عناصر موالية لايران وبمساعدة منها. وقد اعترف العراق في حينه بأهمية دور الكويت الداعم للمجهود العراقي، ولكنه عاد وتنكر لهذا الدور بعد انتهاء الحرب.

ومن ناحية أخرى، هل يوجد التزام على أية دولة بتقديم مساهمات مالية إلى دولة أخرى؟ وبالاضافة إلى ذلك، ألا يحق للدولة المانحة أن تتأكد من أن الموارد

المالية التي تقدمها إلى دولة أخرى تستخدم فعلاً لأغراض الاعمار والتنمية الاقتصادية، وأنها لا تبدد تلك الموارد في مغامرات خارجية أو بإقامة مشروعات مظهرية وترفيهية تهدف إلى إحاطة الحاكم بمظاهر العظمة والأبهة، أو لإثرائه شخصياً و إثراء أنصاره السياسيين؟ فإن العلاقة بين الدول المانحة للقروض والدول المتلقية لها تثير قضية عامة تتعلق باستخدام تلك القروض. وكان ينبغي أن يناقش المؤلف هذه القضية العامة في العلاقات الكويتية ـ العراقية قبل أن يتهم«آل الصباح» بالتقتير في تقديم الهبات والقروض إلى العراق.

وأخيرا نتساءل: هل امتناع دولة عن تقديم مساهمات مالية إلى دولة أخرى يعتبر سبباً مشروعاً للغزو ونهب ثروات الآخرين أو تدميرها؟ قد يحدث ذلك في منطق عصابات قطاع الطرق التي تفرض الإتاوات على الغير، وليس في منطق حكومات مسئولة تحترم مبدأ الشرعية والاخلاق الدولية.

وبالنسبة للاتهام الثالث، يذكر المؤلف، في أكثر من موضع في كتابه، أن رفض الكويت الغاء ديونها لدى العراق كان من بين أسباب الغزو العراقي لها. وإنه لأمر يدعو إلى الدهشة بقدر ما يدعو إلى الاشمئزاز، فلا يوجد أي سند قانوني أو أخلاقي للمطالبة باسقاط الديون، ولكن النظام العراقي لا يعتد كثيراً بالمبادىء القانونية أو الأخلاقية، فمطالبته باسقاط الديون الكويتية لدى العراق تستند فقط إلى حجة الادعاء أن تلك المبالغ قد منحت مقابل حماية العراق للكويت ولدول الخليج الأخرى، من التهديدات الإيرانية، وهذه حجة واهية لأن العراق لم يخض حرباً ضروساً مع إيران من أجل حماية دول الخليج العربية، ولكنه خاضها لتحقيق أهداف عراقية ذاتية، الأمر الذي أدى الى تعرض تلك الدول التي ساندته في حربه مع ايران لاخطار محققة. بعبارة أخرى، فإن مبادرة العراق بشن حرب على إيران قد خلقت خطراً حقيقياً على دول الخليج العربية، فكيف يطالبها العراق بعد ذلك بدفع ثمن حمايته لها من ذلك الخطر، أليس هذا هو أسلوب عصابات «المافيا» وما على شاكلتها من العصابات الارهابية؟

من ناحية أخرى، فقد ابطل المؤلف (ص ٦١) وكتاب آخرون متعاطفون

مع العراق[1]، هذا الاتهام الموجه إلى الكويت عندما ذكروا أن الحكومة الكويتية أبدت استعدادها لاسقاط ديونها لدى العراق شريطة أن يتم ذلك في السر لسببين رئيسيين: السبب الأول، هو الخوف من أن تطالب الدول الأخرى المدينة الكويت باسقاط ديونها فتخسر الكويت مبالغ طائلة اقرضتها لدول كثيرة في إطار برامج المعونات الاقتصادية والمالية سواء كان ذلك في اطار ثنائي أو في نطاق العمل الخليجي الجماعي، والسبب الثاني، إن عدم المجاهرة باسقاط الديون العراقية هو في صالح العراق لأن إعفائه العلني من الديون التي عليه للكويت سوف يؤدي إلى ضغط الدائنين الآخرين له ليقتضوا ديونهم منه[1]. ولم يقتنع النظام العراقي بهذا المنطق واصر على أن يكون اسقاط الديون صريحاً وعلنياً لأن الإشهار، في رأينا، هو دليل على سطوة «الأخ الحامي».

وفيما يتعلق **بالاتهام الرابع** فقد قال المؤلف: «إن الكويت سحبت النفط من حقل الرميلة العراقي مما يدل على وجود سياسة مخططه لإيذاء العراق والتآمر عليه».

وموضوع سحب النفط من حقل الرميلة ورد أيضاً في مذكرة وزير خارجية العراق إلى الجامعة العربية ضد الكويت. وقد استخدم الإعلام العراقي هذا الادعاء على نطاق واسع واعاد تكراره على أنه من الحقائق الثابتة.

وقد يكون من المناسب بعيداً عن المزايدات الإعلامية أن نتعرف حقيقة هذا الأمر من خلال رؤية علمية موثقة لا تقوم على الانفعال.

يقع حقل الرميلة جنوب غربي البصرة ضمن حقول الحوض الجنوبي العراقي ويعتبر مع حقل الزبير من الحقول العملاقة للنفط في العراق.

---

(١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج؛ **أوهام القوة والنصر**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٢، ص ٣١٠ - ٣١١.

(١) يلاحظ أن الحوار العراقي - الكويتي حول اسقاط الديون قد اجراه سعد البزاز على لسان الملك حسين و«الكويتيين»، بينما أجراه محمد حسنين هيكل على لسان سمو الأمير جابر الصباح وصدام حسين. هذه المفارقة من حيث اطراف الحوار تلقى ظلالا كثيفة على مصداقية مصدر المعلومات.

والاتهام العراقي يدعي أن الكويت تسحب النفط من حقل الرميلة من خلال حقل الرتقة الذي يقع داخل الحدود الكويتية من جهة الشمال. فهل يمكن حدوث ذلك بالفعل من وجهة النظر العلمية؟

هناك مجموعة من الحقائق العلمية الخالصة تتعلق بحقل الرميلة العراقي وحقل الرتقة الكويتية تشكل في مجموعها الرد الواضح على هذا الادعاء.
أولا: أن حقل الرتقة الكويتي منفصل عن حقل الرميلة العراقي في كافة السمات والمكونات الأساسية من حيث:
- التركيب
- ومستوى المياه والزيت
- ونوع الخام المستخرج من كل منهما
- معدلات الضغط والانتاج
- الاحتياطيات والمقدرة

فمن حيث التركيب نجد أن الطبقات الحاملة للزيت في حقلي الرميلة والرتقة منفصلين بفالق (Fault) مما أدى إلى إرتفاع التركيب الجنوبي عن التركيب الشمالي بحوالي ٢٠٠ متر تقريباً مما يؤكد الانفصال المباشر بين الحقلين وينفي تماماً إتصالهما.

ومن حيث مستوى المياه / الزيت في البئرين نجد أن الفالق أو الصدع الذي أدى إلى إرتفاع تركيب حقل الرتقة بحوالي ٢٠٠ متر أدى بالتالي إلى انفصال مستوى المياه / الزيت (O.W.C) في حقل الرتقة عن الحقول في المناطق المجاورة.

ويؤكد ذلك معدلات الانتاج والاحتياطيات المقدرة.

أما ما يدعيه العراق من أن ذلك ربما تم من خلال إقامة حفر مائل في بئر الرتقة (Deviated Wells) فمعروف بمراجعة الخرائط الجغرافية وموقعي البئرين (الرميلة والرتقة) أن حقل الرتقة يبعد عن منطقة الحدود العراقية بمسافة أفقية أكثر من خمسة كيلومترات فلو فرض جدلياً أنه تم حفر بئر مائل تتخطى الحدود تحت السطح لسحب واستغلال البترول من حقل الرميلة العراقي فإن الأمر يحتاج إلى

جهاز حفر له قدرة على حفر بئر عمقها الكلي يزيد عن عشرة كيلومترات تشمل الجزء الرأسي والجزء المائل داخل الأراضي الكويتية وكذلك الجزء المائل داخل العراق.

ومعروف أن ذلك ضرب من المستحيل عملاً وعلماً.

ولو نظرنا إلى **نوع الخام** في كل من البئرين لوجدنا أن الزيت الخام المنتج من حقل الرتقة هو من النوع المتوسط إلى الثقيل الكثافة وبه مكونات كيمائية وبيوكيمائية يختلف تماماً عن نظيرها من حقل الرميلة الذي يتمتع بزيت ذي كثافة أقل (جودة أعلى)، ومركباته البيوكيمائية مستقلة تماماً ومختلفة مما يدل على تفاوت التركيب في كل من الحقلين كما في الجدول التالي الذي يقدم مقارنة لمعدلات الانتاج والاحتياطي في كل من الحقلين:

حقلي الرتقة الكويتي والرميلة العراقي من حيث الانتاج والاحتياط

الحقل / البيان	الرتقة	الرميلة
الانتاج اليومي	٢٠٠٠٠ برميل يوميا عام ١٩٨٠، هبط إلى ٩٠٠٠ برميل يوميا عام ١٩٩٠	٣٠٠٠٠٠ برميل يومياً عام ٠ زاد إلى ١٠٠٠٠٠٠ برميل يوميا عام ١٩٩٠
احتياطي الخام	٤/١ بليون برميل زيت خام	أكثر من ٢ بليون برميل زيت.

وتعتمد هذه المقارنة على أن احتياطيات خام النفط لها معاملات عدة من أهمها الضغط الطبيعي للسائل وسمك الطبقة الحاملة للنفط مما يشير إلى أن كلا من الحقلين له نظام هيدروليكي خاص به وأنه لا يوجد أي اتصال بينهما.

كما أن الإنخفاض الواضح في إنتاج حقل الرتقة الكويتي من عشرين ألف

برميل يوميا عام ١٩٨٠ إلى تسعة آلاف برميل فقط عام ١٩٩٠ والارتفاع الواضح المتزايد في إنتاج حقل الـرميلة العراقي من ٣٠ ألف بـرميل يـومياً عـام ١٩٧٠ إلى مليون برميل يوميا عام ١٩٩٠ يقدم لنا بديهية من بديهيات علم البترول:

فلو أن حقـل الرتقـة الكويتي هـو امتداد لحقـل الرميلة كـما يـدعى العـراق لوجب أن يكون متجدداً بحيث يتزايد إنتاجه بصفة مستمر بدلاً من أن ينقص!(١)

إن العلم يرد بما لا يدع مجالا للشك على هذه الدعـاوي العراقيـة التي تديـر الظهر لحقائقه معتمدة على الإثارة وتزييف الحقائق.

وهكـذا تبطل الحجـج الهـامـة التي استنـد إليهـا العـراق في تـبريـره لغـزو الكويت.

---

(١) انظر: حقلا بترول الرتقة والرميلة، الحقيقة والجدل بين التاريخ والعلم، أ. د أمين محمـود عبدالله، د. محمد درويش محمد سالم القاهرة ١٩٩١.

الفصل الثالث

قضية الحدود العراقية ـ الكويتية

ما أكثر ما كتب في قضية الحدود بين العراق والكويت. فقد تناولتها الاقلام بالتحليل في زوايا مختلفة. ومع أنها قضية واضحة من حيث طبيعتها القانونية، فإن الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وكذلك المواقف الايديولوجية قد أفسدت المنطق القانوني السليم في كتابات جميع العراقيين (وبعض الكتاب العرب الآخرين) ومنها كتاب سعد البزاز. ولم يتورع هؤلاء الكتاب، في سبيل تسجيل مواقفهم، عن تزييف الحقائق التاريخية الثابتة والموثقة، أو حمل هذه الحقائق على غير معناها.

ويتضح من سياق إثارة هذه القضية في مناسبات تاريخية كثيرة أن العراق أراد تحقيق أهداف مختلفة وفقاً لمقتضى الحال. فأحياناً، يطالب بالكويت بأكملها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق، ومن ثم يرفض الاعتراف بأية حدود بين البلدين، وتارة أخرى يتهم الكويت بالتوسع التدريجي والمبرمج في إقليم العراق، الأمر الذي يفيد أن النزاع بين الدولتين هو مجرد نزاع حول مسار خط الحدود، وليس انكاراً لدولة الكويت كلية، وتارة أخرى يطالب العراق بتنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان لأسباب استراتيجية، الأمر الذي يفيد رغبته في تعديل مسار خط الحدود بين البلدين، وتارة أخرى، يكتفي العراق بطلب استئجار هاتين الجزيرتين، أو الحصول على تسهيلات فيهما، بحجة مواجهة الخطر الايراني، الأمر الذي يفيد اعتراف العراق بمسار خط الحدود بين البلدين، لا عجب إذن أن يقع النظام العراقي في تناقضات عديدة عند إثارته لقضية الحدود مع الكويت، وليس مستغربا أن يقع سعد البزاز في نفس هذه التناقضات لأن كتابه لا يتناول تحليل القضية تحليلا موضوعياً، ولكنه يكتفي بتسجيل المواقف الرسمية لحكومة العراق.

يستهل المؤلف عرضه لقضية الحدود بقوله: «ينظر العراقيون المعاصرون إلى الكويت على أنها جزء من شاطئهم على الخليج، وإن رجلا انكليزيا هو السير بيرسي كوكس قرر وحده سنة ١٩٠٨ (وصحتها ١٩٢٢) خلال اجتماع في خيمة بالصحراء بمنطقة العقير أن يجعل الكويت كيانا منفصلا عن العراق (ص ١٦). ويضيف المؤلف بأن الأوامر اليومية التي كانت تهدف إلى تعبئة الجمهور العراقي كانت تشير إلى «حقوق مستلبة في الأرض، في الشاطىء.. وإن الكويت فرع من العراق لا بد أن يعود لأهله» (ص ٢٣)، ثم يستعير المؤلف تبرير طه ياسين رمضان لضم الكويت إلى العراق بالقوة ـ خلافاً لمنطق الوحدة العربية التي يجب أن تتم سلميا ـ وذلك على أساس أن «الكويت جزء من العراق، وأنها لا تقع ضمن منطق الوحدة العربية، فهي جزء من قطر واحد وليست قطرا بإمكانه أن يتوحد مع آخر سواه» (ص ٣٣). كذلك يذكرنا المؤلف بموقف رئيس وزراء العراق الأسبق عبدالكريم قاسم الذي طالب، في ١٩٦١، بالكويت باعتبارها جزءاً من العراق لكونها قضاءاً ملحقاً بلواء البصرة (ص ٢٥، ١٩٢). وقد أكد صدام حسين هذا الادعاء في لقائه مع القائم بالأعمال الاميركي في بغداد جوزيف ويلسون (٦/٨/سنة ١٩٩٠) عندما قال: «أن الكويت كانت جزءاً من العراق» (ص ١٧٨ ـ ١٧٩). وفي النداء الذي وجهه صدام حسين إلى العرب والمسلمين كافة بعد إعلان ضم الكويت إلى العراق (١٠/٨/١٩٩٠) برر صدام حسين عملية الضم بحجة تصحيح الأوضاع التي خلفها الاستعمار عندما أنشأ «الدويلات البترولية المسخ»، وضرورة العمل على تحرير الكويت من براثن الاستعمار «وتوحيدها مع أمها العراق» (ص ١٢٣ ـ ١٢٦). وأخيرا يقول المؤلف بأن العراق قد تحاشى الخوض في تفاصيل الحدود بين البلدين «لاعتقاده بأن الكويت كلها هي جزء منه» (ص ١٩٦).

هذا هو جوهر الادعاء بأن للعراق حقاً تاريخياً في الكويت بأكملها، فما حقيقة ذلك الادعاء؟

لقد صدرت عدة كتب وبحوث تؤكد زيف ادعاء العراق بأن له حقاً تاريخياً

في الكـويت [1]. ولا حاجـة لتكرار مـا ورد في هذه الكتب المـوثقة تـوثيقـاً علميـاً دقيقاً. ونكتفي في هذا المقام بتذكير القارىء بأهم معالم تـاريخ الكـويت السياسي لإثبات أن تلك الدولة تمتعت، منذ نشأتها في القرن الثامن عشر، بـوضع الإمـارة المستقلة عن سلطان الدولة العثمانية، وإنها لم تكن في يوم من الأيام تـابعة «لقضـاء البصرة».

إن جوهر المشكلة فيما يتعلق بكيان الكويت الدولي يرتبط بنوعية العلاقة بينها وبين الدولة العثمانية، فالحقيقة التاريخية التي أثبتها المتخصصون تؤكد أنه بينـما خضعت ولايات الموصـل وبغداد والبصرة للحكم العثـماني المباشر، فـإن الكويت لم تـرتبط بالدولة العثمانية إلاّ بتلك الصلة الإسلامية العامـة التي كانت تـربط جميع الأقـطار الإسلامية بالخلافة العثمانية؛ فقد كانت العلاقة بينهما هي علاقة دينيـة فقط تمسك بها حاكم الكويت في شكل تمسكه باستخـدام العلم العثماني بـاعتباره رمـزاً للصلة التي تـربط جميع المسلمـين، دون المساس بسيـادة أهـل الكـويت عـلى أراضيهم. وتـأكيداً عـلى هذه السيـادة، قام شيـخ الكويت بـاضافـة اسم إمارتـه عـلى العلم العثماني.

---

(١) د/ جمـال زكريـا قاسم: الخليـج العربي من ١٥٠٧ إلى ١٩٧١ (أربـع مجلدات)، القاهـرة ١٩٦٦-١٩٨٥؛ د/ ميمـونة الصبـاح: الكويت في ظـل الحماية البريـطانيـة، الكـويت ١٩٨٨؛ مؤسسـة الكويت للتقدم العلمي: الكويت وجوداً وحدوداً، الكويت ١٩٩١؛ مـركز البحـوث والدراسـات الكويتية: ترسيم الحدود الكويتية العـراقية، الحق التـاريخي والارادة الدوليـة، الكويت، الـطبعة الثانية، ١٩٩٣.

AL-BAHARNA (Hussain), The legal Status of the Arab Gulf States, Manchester, 1968 KELLY (J.B.), Britain and the Persian Gulf, London, 1968; CLEMENTS (Frank A.), Kuwait, Oxford, Clio Press, 1985; NYROP (richard F)., ed., Persian Gulf States: Country Studies, Washington, American University, 1985; RUSH (Alan), Al-Sabah: History and Geneadlogy of Kuwait's Ruling Family, 1752-1987, Atlantic Highlands, Ithaca Press, 1987; ZAHLAN (Rosemaric Said), The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, Boston, Unwin Hyman, 1989; CRYSTAL (Jill), Rulfers and Merchants in the Gulf: Oil and Politics in Kuwait and Qatar, New York, Cambridge University Press, 1990; SLOT (H.d.), The Origins of Kuwait, E.J. Brill, N.Y., 1991; Kuwait foundation for the Advancement of Sciences (Kuwait Documents Project), Kuwait in World Maps: Facts and Documents, 1992.

إن القول بتبعية الكويت للعراق وادعـاء كونها جـزءاً من قضاء البصرة هي دعوى قد استهلكت ودحضتها الدراسات العلمية الموثقة عن المنطقة وتاريخها، كما يرفضها المنـطق البسيط، ولا ندري كيف تكـون الكويت جـزءاً من قضاء البصرة ولايكون بها ممثل عثماني أو حامية عثمانية في أي فترة من تاريخها؟

وكيف تكون الكويت جزءاً من قضاء البصرة وتعقـد معاهـدة عام ١٨٩٩م مع بريطانيا؟

وكيف تكـون الكويت جـزءاً من قضاء البصرة ومـع ذلـك يلجـأ إليهـا من خرجوا على والي بغداد الثائرين على السلطات العثمانية، بل وترفض تسليمهم؟

وكيف تكون الكويت جزءاً من قضاء البصرة وترفض الموافقة العثمانية على الطلب الألماني بشأن إقامة خط حديدي يمر بأرضها وشراء منطقة ساحلية لتكون مقـراً لمحطة نهائيـة لهذا الخط، معـارضة بـذلك اتفاقاً عثـمانيـاً ألمـانيـاً يتبنى هـذا المشروع، بل وترفض قبول هدايا الوفد الألماني، وترفض التفاوض معه؟

وكيف تكون الكويت قضاءاً عثمانياً ويتم السماح للوكالة البريطانيـة التابعـة لشركـة الهند الشرقيـة بالإنتقـال والاقـامـة في الكـويت (في الفـترة من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٥م)، إثـر خلاف مـع السلطات العثـمانيـة؟ وكيف يمكن أن يتم ذلـك وهـو يشكل تحدياً واضحاً للسلطات العثمانية؟

وكيف تكـون الكويت قضـاءاً عثمانيـاً تابعـاً للبصرة ومع ذلـك لا تستعـين بالجيش العثماني لصد هجمات القبائل المعـادية لهـا، بل تعتمـد على أبنـاء الكويت لحماية مدينتها في التصدي لهم وتبني السور بسواعدهم عـام ١٧٦٠م وحدهم دون الاستعانة بإمكانات الدولة العثمانية؟

تلك تسـاؤلات يجيب عليهـا المنـطق المستقيم والفـطرة السليمـة في عبـارة واضحة:

أن الكويت عبر كل هذه الفترات التاريخية كان لها قرار واضح الاستقلال لايحمل أي معنى للتبعية.

وقرار الكويت المستقل ينبع من كيانها المتميز وشخصيتها المستقلة شهد بها الرحالون الذين زاروا المنطقة، ووثقتها الخرائط التي رسمت للمنطقة.

ويمكن للراغب في بيانات أكثر تفصيلاً عن هؤلاء الرحالين توضح ذلك أن يرجع إلى ما كتبه الرحالون العرب من أمثال مرتضى بن علوان (١٢١١هـ /١٧٠٩م)، عن الكويت (مخطوطة بمكتبة برلين)، أو إلى مادونه الرحالون الأجانب من أمثال كارستن نيبور (١٧٦٣ ـ ١٧٦٥م)، وبكنجهام (١٨١٦م)، وستوكلر (١٨٣١م)، فقد ذكروا أن الكويت بلد مستقل لم يخضع لحكم أجنبي، كما له إن شاء أن يرجع إلى التقارير التي كتبها ممثلو الدول المختلفة عن الكويت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، من أمثال كولونيل لويس بلي (١٨٦٣م)، المقيم البريطاني بالخليج أو الأرشيف الروسي في كتابات بندارفيسكي، فسيجد الاجماع الواضح على ذلك.

أما موقع الكويت في المصورات الجغرافية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فقد ظهرت الكويت فيها ذات حدود واضحة متميزة عن منطقة البصرة والعراق والدولة العثمانية، بل إن بعض رسامي الخرائط حرصوا أن يلونوا منطقة الكويت بلون مخالف.

ويمكن الرجوع في ذلك إلى الخريطة الهولندية للأخوين أوتنز في أوائل القرن (الثامن عشر)، وتبدو فيها الحدود بين منطقة الكويت (كاظمة)، والدولة العثمانية واضحة تماماً كما يمكن الرجوع إلى خريطة كارل ريتر الألماني (١٨١٨م) وقد ظهرت فيها الكويت في دائرة تحيط بموقعها الحالي، وتضم وربة وبوبيان (مكتبة جامعة كمبردج).

وهناك العديد من الخرائط الأخرى التي ظهرت فيها الكويت بحدودها الواضحة كالموجودة في أطلس جونستون ١٨٤٧م التي أشارت فيها إلى الكويت بإسم جمهورية الكويت، إشارة إلى حكمها المستقل، وخريطة جمعية المعلومات النافعة (١٨٤٠م)، وغيرها من الخرائط.

وأخيراً هناك جانب هام يلاحظه كل دارس لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وقبائلها، وهو التمايز الواضح بين منطقة الكويت والجزيرة العربية وبين منطقة العراق، وقد لاحظ هذا التمايز أيضا باحثون أوروبيون وتطلعنا دراسة هنري فيلد في الثلاثينات «أنثروبولوجيا العراق»، أن القبائل الكويتية لاعلاقة لها بالقبائل العراقية، وقد توقف الباحث في توزيعه للقبائل العراقية قبل الحدود الكويتية.

أما الشهادة من أهلها لقضية التبعية المزعومة فمن الخير أن نقرأها في كتابات أهل العراق.

ومن هؤلاء القاضي أحمد نور الأنصاري (١٢٧٧هـ/١٨٦٧م)، في كتابه «النصرة في أخبار البصرة»، وهو تقرير قدمه إلى منيب باشا والي البصرة (نشر ضمن مطبوعات المجمع العلمي العراقي عام ١٩٦٩)

وقد كرر القاضي أحمد الأنصاري في كتابه أن البصرة ليست لها وصاية إدارية أو سياسية على الكويت مشيراً إلى «هرب عدد من أعيان البصرة من بطش ولاتها إلى الكويت»، ص: ٢٦ و ٢٧ من كتابه.

وينص عند كلامه على أملاك أهل الكويت في جنوب العراق أن «مما يلي المعامر الفاو المنسوب لأهل الكويت، وما بعد الفاو قرية إلا جريان ماء البحر المالح»، ص: ٢٢ و٢٣ أي سيادة الكويت تمتد من الفاو إلى البحر.

والكتابات كثيرة والشهادات أوضح من أن تعزز، فهل يجوز بعد ذلك أن ينكر باحث صادق أو عالم محايد كل ذلك، ليكرر مقولة لا أصل لها عن تبعية الكويت للعراق؟

ولا يعني كل ما سبق أنه لم تكن هناك دول طامعة في الكويت.

فقد كان الخليج يعج بقوى متصارعة تريد كل منها أن يكون لها موضع قدم في مواطنه الاستراتيجية مستخدمة في التوصل إلى ذلك كل ما تملكه من وسائل.

فالعثمانيون على سبيل المثال كانوا يعملون بكل جهودهم على أن تخضع

لنفوذهم كل الكيانات والامارات بالمنطقة، ومن هذا المنطلق منح أمير الكويت لقب قائمقام، وهي تسمية من طرف واحد فلم يستعملها أمير الكويت في أي مراسلة له، ومراسلاته تملأ الأرشيف البريطاني وصورها معلنة مذاعة في كتب التاريخ، فقد كان حريصاً دائما أن يوقع بعبارة: (حاكم الكويت وشيخ قبائلها).

ولم يكن هناك داع لأن يرفض حاكم الكويت هذا التكريم من الخلافة العثمانية التي تربطه بها رابطة الإسلام العامة، فليست القضية أن تمنح الخلافة العثمانية لقباً لحاكم الكويت ولكن المهم، هل يعني ذلك اللقب تبعية أو خضوعاً؟، والإجابة واضحة فيما ذكرناه.

والعثمانيون حاولوا بالتهديد والقوة في عدة مناسبات أن يلووا عنق الكويت وحاكمها، وقد انتهت كل تلك المحاولات بالفشل وظل القرار الكويتي مستقلاً دون تبعية أو خضوع. وسوف ترد في صفحات تالية تفاصيل بعض هذه المحاولات.

والحقائق التاريخية والجغرافية تقول إن الكويت لم تكن في يوم الأيام جزءاً من العراق، بل إن العراق نفسه لم يكن موجوداً على الخرائط في تلك العصور، بل كانت ولايات الدولة العثمانية الثلاث «البصرة، بغداد، الموصل» تستقل كل منها عن الأخرى، وترتبط كلها بتبعية مباشرة وصارمة بالدولة العثمانية، قد أكد ذلك الرحالون والجغرافيون عندما أوضحوا بما لايقبل الشك بأن الكويت كانت دولة لها كيانها المستقبل، وهم لم يقرروا تلك الحقيقة إلا بعد أن زاروها وأقاموا بها مدة تمكنهم أن يتحدثوا عنها أحاديث مفصلة. ومن هؤلاء الرحالة مرتضى بن علوان ١٧٠٩م ثم جاء بعده الرحالة الدانماركي كارستن نيبور ١٧٦٣ - ١٧٦٥م والرحالة بكنجهام في عام ١٨١٦م، الذي لفت نظره احتفاظ الكويت دوماً باستقلالها (ترسيم الحدود الكويتية العراقية ص: ١٣ - ١٤).

ومهما يكن من أمر فإننا نعتقد بأن مؤلف هذا الكتاب قد وقف على ما قاله أولئك الرحالون وغيرهم من أن الكويت تأسست في أوائل القرن الثامن عشر،

قبل ثلاثة قرون ككيان يقع في الشمال الغربي من الخليج العربي مكونا نصف دائرة ممتدة إلى الجنوب على ساحل الخليج.

ودلالة الوثائق التي تؤكد استقلال الكويت منذ أمد بعيد «دلالة واضحة» ويرجع تاريخ تلك الوثائق إلى فترات تسبق نشأة العراق كدولة مستقلة، فهي ليست وثائق مصطنعة لتزييف دليل أو للمطالبة بحقوق لا أصل لها قُدِمَت حين برز النزاع على الحدود، بل هي حقائق التاريخ الثابتة الموثوقة.

أما الاحتجاج باتفاقية ١٩١٣ للتدليل على استقلال الكويت عن ولاية البصرة بسبب أن الاتفاقية المذكورة لم تستكمل إجراءات إبرامها، فمن المعروف أن نشوب الحرب العالمية الأولى قد حال دون التصديق عليها. ولكن تنبغي ملاحظة أن الاتفاقية المذكورة قد اتخذت أساساً لتعيين حدود دولة العراق نفسها. فمن المعلوم أن العراق كدولة هو من صنع بريطانيا التي مارست ضغوطاً كبيرة في مفاوضات الصلح لكي يكون دولة موحدة. فقد تم الاتفاق في معاهدة «سيفر» في سنة ١٩٢٠ على ادماج الولايات العثمانية السابقة - الموصل وبغداد والبصرة - في دولة موحدة، كما تم الاتفاق على وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بمقتضى عهد عصبة الأمم وذلك ضمن الحدود التي تم تعيينها في ١٩١٣. وقد أقرت حكومة مصطفى كمال أتاتورك الجديدة هذا الوضع بمقتضى معاهدة «لوزان» في سنة ١٩٢٣.

وقد تجاهل سعد البزاز (وغيره من الكتّاب مثل محمد حسنين هيكل) جميع هذه الاتفاقيات الدولية لأنها تبطل بوضوح ادعاء حق تاريخي للعراق في الكويت باعتباره وريثاً للدولة العثمانية. فقول سعد البزاز بأن: (السير بيرسي كوكس قد انتزع الكويت من العراق في مؤتمر العقير) لايستند إلى أية حقيقة تاريخية لأن موضوع ذلك المؤتمر، في ١٩٢٢، كان الاتفاق على إقامة منطقة محايدة بين ممتلكات سلطان نجد وأمير الكويت ودولة العراق الجديدة. (وينطبق نفس الحكم على المناهج الدراسية في المدارس والجامعات الحكومية التي ادعت بأن الكويت كانت جزءاً من العراق لترسيخ أوهام في

أذهان الناشئة والشباب بأن ذلك الادعاء هو حقيقة تاريخية لا سبيل إلى دحضها)[1].

وينطبق ما قلناه على حديث المؤلف عن الادعاءات العراقية بأن لها حقوقا تاريخية في الكويت، في فصل عقده المؤلف بعنوان (الكويت: العسل المسموم) ص: ١٨٧ ـ ١٩٧ فقد ورد في هذا الفصل ص: ١٩٠ أن نوري السعيد أرسل رسالة إلى المعتمد البريطاني يعترف فيها بحدود الكويت سنة ١٩٣٢م. لكن المؤلف يعلق على هذه الرسالة بأنها: مترجمة عن الانجليزية وأنها أول رسالة تتخلى فيها العراق عن جزيرتي وربة وبوبيان.

ولا يجهل أحد أن نوري السعيد سياسي يفهم أن تنازل أي مسؤول عن أية بقعة من أرض وطنه مهما صغرت تُعد خيانة لوطنه. فنوري السعيد لم يتنازل عن بقعة من وطنه وكان على المؤلف أن يورد نص الرسالة ليتضح ما جاء فيها للقراء.

وهو في هذا الفصل يحاول ليّ حقائق التاريخ وادخالها في خضم عبارات انشائية مكثفة ليجعلها أدلة على تبعية الكويت للعراق، ويجعل من مغامرتين استعراضيتين فاشلتين قام بهما بعض الأفراد بتحريض من السلطات التركية بداية للمطالبات العراقية بالكويت كما يدعي.

وقد وصف البروفيسور غيورغي بونداريفسكي الباحث الروسي المتخصص في تاريخ الخليج العربي تلك الحادثتين وصفاً دقيقاً ففيما يتعلق بالمحاولة الأولى التي يقول عنها المؤلف: (فقد قاد رجب النقيب أول حركة عسكرية عراقية للمطالبة بالكويت سنة ١٩٠١ عندما اتجه بباخرته مع مجموعة من الشبان ووجه انذارا لشيخ الكويت بأن ينصاع له أو يرحل).

---

(١) راجع في هذا الادعاء كتاب الدكتور / مصطفى النجار: **التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية**، ١٩٧٥.

فحقيقتها التاريخية التي تتحدث عنها الوثائق التركية والبريطانية كما عززتها الوثائق الروسية لم تكن كما وصفها سعد بزاز.

يقول الدكتور غيورغي (في نوفمبر ١٩٠١ أرسل سعدون (شيخ قبيلة المنتفق) إلى الكويت مبعوثين من أقربائه لاستيضاح امكانية توقيع اتفاقية مع انجلترا، ليستجيب لرغبة قبيلته في الدخول تحت حماية الانجليز.

وقد أدركت الآستانة خطورة هذا التوجه على نفوذها في العراق حيث إن هذه القبيلة تستوطن المناطق الصحراوية الواقعة مابين النهرين.

وكررت السلطات التركية (وليست العراقية، إذ لم يكن للعراق وجود إذّاك) طلبها بصورة أشد عندما قررت ايفاد مبعوث جديد إلى مبارك على متن السفينة العسكرية التركية (زحّاف)، (كان الانذار الموجه مع النقيب إلى مبارك غريبا وخطيراً، ويطرح أمامه ثلاثة اختيارات: التوجه إلى الآستانة للإقامة الدائمة بها مع منحه منصب العضوية بمجلس الدولة وراتب يعادل ١٥٠ ليرة شهرياً، أو تعيينه حاكماً بإحدى ولايات الامبراطورية العثمانية، أو أخيراً الاعتراف بأن الكويت تعتبر جزءاً لايتجزأ من الإمبراطورية العثمانية، والموافقة على استقبال قوات الثكنة العسكرية التركية للإقامة في أراضيه، وإدخال هيئة الجمارك التركية وغيرها من الهيئات في الكويت. وفي حالة رفض مبارك لكل هذه الاقتراحات كان النقيب مكلفاً بأن يهدده بأقسى العقوبات الممكنة حتى الإغارة الفورية عليه من قبل القوات التركية وعربان شمر)(١).

وكانت أيضاً نتيجة هذه المهمة الفشل الذريع، فعاد رجب أفندي يجر أذيال الخيبة على متن السفينة التركية، فلم يكن المبعوث عراقياً، ولم تكن المهمة للمطالبة بضم الكويت إلى العراق وإنما كانت محاولة بسط النفوذ التركي على الكويت

---

(١) أنظر: الفصل السادس من كتاب: «الكويت وعلاقاتها الدولية»
، غيورجي بوندرافيسكي، ترجمة د. ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية. الكويت (تحت الطبع)

المستقلة في ذلـك الوقت عن أي نـوع من أنواع النفـوذ المبـاشر ولم يكن لمـا يسمى الآن بـالعراق وجـود في تلك الأيام حيث إن جميـع الأراضي والولايـات في منطقـة مابين النهرين واقعة تحت السيطرة العثمانية.

أما الحادثة الثانية والتي يقول عنهـا المؤلف ص ١٨٩ : (أما المحـاولة الثـانية فقد جرت سنة ١٩٠٢م وقادهـا الناشط العـراقي يوسف بن ابـراهيم الذي عـرفه المؤرخ الكـويتي عبد العـزيز الـرشيد بـأنه بـطل وأسـطورة واستخـدم يـوسف بن إبراهيم السفن والزوارق وهو ينطلق من شط العرب في اتجاه الخليج على رأس قوة محلية متواضعة ليطالب مشايخ الكويت بالانصياع له).

ولكي يجعـل المؤلف هذه الـواقعة دليـلاً على عبـارتـه التي صـدر بهـا هـذه الصفحـة وهي (أنـه منـذ ١٩٠١ وحتى «دخـول» الكـويت أبـدى ملوك العــراق ورؤسـاؤه ودعاتـه السيـاسيـون مقـاومـة لفكـرة الاعـتراف والتعـايش مـع حـالـة الكويت)، أقول لكي يصل المؤلف إلى ذلك يتجاهل في سرده لهذه الواقعة أسبابها وروايتهـا الصحيحة والمـطالب التي أراد يـوسف بن ابـراهيم من شيـوخ الكـويت (الانصياع لها) على حد تعبـير المؤلف، والحقيقة التـاريخية المعـروفة أن يـوسف بن ابـراهيم الذي يسميه المؤلف (العراقي النشط) هـو قريب محمـد وجـراح الصبـاح الذين قتلا في الحادثة المشهورة، فهو كويتي وليس عراقيا، وقد استمر يوسف هـذا يطالب بحق أقربائه من آل الصباح في الحكم، وظل يحيك الدسائس والمؤامرات المتتالية، ومنها المحاولة الفاشلة التي أراد بها قتل مبـارك والاستيلاء عـلى الحكم، وفي سبيل ذلك اتصل يـوسف بالأتـراك ثم بآل رشيـد في حائـل، ثم بالـبريطانيـين ولم يترك الشيـخ خزعـل أمير المحمـرة، المهم في هذه الحـادثة أنها بعيـدة تمامـاً في أسبـابهـا ونتائجها عن القضية التي يريد المؤلف أن يقيم الدليل عليها وهي مطالبة العراقيين بالكويت. (راجع في ذلك تاريخ الكويت ـ عبد العزيز الرشيد، تـاريخ الكـويت الحديث، الدكتور أحمد أبو حاكمة).

(*) آل ابـراهيم أسرة تجاريـة كويتيـة معروفـة لهم أملاك معـروفة في نـواحي البصرة والفاو. وقـد أشار صـاحب كتاب «النصرة في أخبـار البصرة» إلى أملاك عبـدالله عيسى بن إبراهيم الـذي يصفه دائـما «بالكويتي» (ص٢٢).

أما العبارات التي صدر بها هذا الفصل المنقولة على لسان «ستة من الشباب الكويتي» في رسالة لهم إلى الملك غازي وهي قولهم: «انقذوا الكويت قبل أن تبكوا دماً عليها»، فقد ترددت هذه العبارات في كتب العراقيين الذين دأبوا على السير طبقاً لمنهج الأطماع العراقية في الكويت، وعلى الرغم من ذلك، فإن رأى ستة من «الشباب الكويتي» لايمكن أن يعبر بأي حال من الأحوال عن رأي الشعب الكويتي.

ويكفي للرد على هذه المزاعم أن نرجع إلى الكتاب الذي تقدم به هؤلاء الشباب الذين قابلوا أمير الكويت داعين إلى بعض الاصلاحات وتشكيل مجلس تشريعي مؤكدين على استقلال بلادهم وسيادتها:

«إن تطور الأحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفاً تبعث المخلصين من رعاياك على أن يبادروا إليك بالنصيحة راغبين في التفاهم وإياك على ما يصلح الأمر ويدرأ عنهم وعنك عوادى الأيام ويصون لنا كيان بلدنا ويحفظ استقلالنا غير قاصدين إلا إزالة أسباب الشكوى وإصلاح الأحوال»[١].

فهل تحمل هذه الرسالة إلا حوار الحب والمودة وتبادل النصيحة بين الراعي والرعية وتأكيد الإصرار على استقلال الكويت وحفظ كيانها.

وقد كان الاستاذ عبدالعزيز الرشيد أحد أعضاء مجلس الشورى الكويتي قد كتب مقالاً يرد به على الشائعات التي يغذوها العراقيون عن ميل الكويتيين للانضمام إلى العراق ونشره في جريدة الشورى التي تصدر في القاهرة (العدد ١١٩ - ١٧ فبراير ١٩٢٧م) قال فيه:

(وقد علمت بعد البحث الدقيق أن لا صلة بخبر الضم، وأن مسألته لم تطرح على بساط البحث في الكويت، وكل ما قيل فيه فلا وميض له من الحقيقة..).

---

(١) الكويت في ظل الحماية البريطانية، للدكتورة ميمونة الخليفه الصباح الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٨٨، ص ١٤٨.

ويضيف: (أما نحن الكويتيين، وقد ظللتنا سماء الكويت واغتذينا بلبانها وربطتنا بها رابطة الوطن، فلا نود إلا أن نكون فيها متمتعين بالحرية الحقة، والاستقلال الذي لاتشوبه شائبة في هيئته وعظمته وسلطانه، تحت من كان لهم فيها الحق الصراح دون سواهم إذا ما أهابوا بأهلها إلى مايرفع شأنهم ويعلي رؤوسهم في هذا المجتمع إلى العلوم التي هي السلاح الوحيد للأمة الضعيفة في هذا العصر. . هذا ما نوده من صميم الأفئدة وتميل إليه جميع الجوارح).

فهذا هو رأي الكويتيين عبر عنه الأستاذ عبد العزيز رشيد بكل صدق واخلاص، وهو رفضهم القاطع لكل مشاريع الضم، وأما تلك العبارات التي استدل بها المؤلف فلا يعود لها ظل من الحقيقة بعد ذلك.

أما عن حدود الكويت الشمالية التي اعترفت بها العراق، في رسالة رئيس وزرائها إلى المعتمد البريطاني في الكويت سنة ١٩٣٢م، يقول المؤلف: ص ١٩٠.

«وتدل صياغتها على إنها مترجمة من الانجليزية إلى العربية وكانت أول وثيقة تشير إلى «تخلي» العراق عن جزيرتي وربة وبوبيان» ثم يضيف المؤلف:

إلا إن السيد نوري السعيد رئيس الوزراء المحنك كان قد عاد في ١٩٥٨/٣/٢٤م ليحاول تصحيح ما ورد في الرسالة التي وقع عليها قبل ستة وعشرين عاما فأثار قضية الكويت خلال مباحثاته مع ممثلى شركات النفط في الشرق الأوسط ومنها شركة(I.P.C)، عندما أكد عزمه على مد أنبوب للنفط والماء بين العراق والكويت. . . وأردف دعوته تلك بقوله الشهير الذي تضمنته وثيقة سرية عن تلك المباحثات.

(لاتوجد حدود كويتية يختلف عليها. . الخ) ثم يسرد المؤلف بعد ذلك مجموعة من الروايات لحوادث مشهورة، فيضيف عليها ويترك بعض أحداثها المهمة وصولا إلى إظهار أن الخلاف على الحدود الشمالية للكويت هو لصالح العراق.

وحديث المؤلف السابق يجعلنا نتوقف لنناقش بعض العبارات التي وردت في هذا الحديث وهي على التوالي:

* «تخلي» العراق عن جزيرتي وربة وبوبيان.

* تراجع نوري السعيد عن اعترافه بالحدود الكويتية سنة ١٩٣٢م، عندما اجتمع به ممثلو شركات البترول سنة ١٩٥٨م.

* إن هذا التراجع تضمنته وثيقة سرية.

أما فيما يتعلق بالحديث عن كون رسالة رئيس الوزراء العراقي إلى المعتمد البريطاني هي أول وثيقة تشير إلى «تخلي» العراق عن جزيرتي وربة وبوبيان. فإن في هذه العبارات عبارة كاذبة جملةً وتفصيلاً، وهي كلمة «تخلي العراق» فلم تكن تلك الجزيرتان تحت السيادة العراقية في يوم من الأيام منذ نشأة الكويت الحالية التي سبقت نشأة العراق بأكثر من قرنين من الزمان، بل إن حوادث التاريخ ووثائقه تؤكد أن حدود الكويت كانت تمتد لتشمل سنام وسفوان وأم قصر، ولولا التعنت العثماني وأطماعه لدخلت الفاو في الحدود الكويتية وذلك لغلبة أملاك الكويتيين على أراضيها، ومع ذلك فإن العثمانيين (وليس العراقيين الذين لم يكن لهم صوت في ذلك الوقت) حاولوا استلاب أم قصر وسفوان، ونجحوا في ذلك، وقد بدأ الاقتطاع الأول من حدود الكويت الشمالية عندما أرسلت الدولة العثمانية سنة ١٩٠٢م حاميات عسكرية للإقامة في كل من أم قصر وسفوان وبوبيان (استطاع الشيخ مبارك أن يطرد العثمانيين من بوبيان) وتقول الدكتورة ميمونة خليفة الصباح:

وقد احتج الشيخ مبارك على ذلك موضحاً أن أم قصر جزء من أراضي الكويت، تقع في نهاية خور الصبية، وفيها قصر ابن رزق، وهو من رجال الكويت المشهورين في عهد الشيخ جابر بن صباح، وأخذت أم قصر اسمها من وجود هذا القصر فيها...

واستجابة لمطالبة الشيخ مبارك أوصت الحكومة البريطانية بضرورة

انسحاب العثمانيين من المناطق التي سبق لها احتلالها داخل الحدود الكويتية وأن تحل القوات الكويتية مكانها.

وتضيف الدكتورة ميمونة:

ومن المفيد الإشارة إلى تقرير الكولونيل السير بيرسي كوكس الذي أيد فيه ما ذهب إليه كل من الكولونيل فوكس، والكابتن شكسبير بشأن حدود الكويت وحقوق شيخها، ورأي أن مطالبات الشيخ بسفوان أقوى بكثير مما كان يُعتقد، فهي تستند إلى أساس جيد وقوي.

ويوصي كوكس بان تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار حين رسم الحدود لاسيما وأن المستر جاكسون (J.P.Gakson) نائب المقيم السياسي البريطاني في الخليج كان قد أشار في تقريره المؤرخ ٦ سبتمبر ١٨٩٧م إلى اعتبار سفوان هي الحد الشمالي للإمارة وأنها كانت دائماً مكاناً تقيم به قبائله، إلى جانب ما أكده القنصل البريطاني في البصرة عام ١٩٠٢م من أن السلطات العثمانية لم تفكر إطلاقاً في ممارسة سلطاتها سواء في سفوان أو أم قصر حتى الأحداث الأخيرة.

ومن ضمن المكاتبات والتقارير التي ترجع إلى تواريخ سابقة والتي استند إليها السيد (بيرسي كوكس) رسالة من الشيخ مبارك إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج بتاريخ ٧ فبراير ١٩٠٢م سجل فيها مطالبه بسفوان ذاكراً ما نصه بالنسبة لسفوان:

فإن محاصيل الحنطة التي يتم انتاجها فيها هي تحت سلطتي وحمايتي وأن مقر قبائلي يقع إلى الغرب منها وهم يتوجهون إلى هناك خلال الصيف حيث توجد المياه، وقبل الآن لم يستول الأتراك وغيرهم على سفوان، كما صرح الشيخ للضباط البحريين الذين سألوه عن هذه المسألة بأنه كانت توجد ثماني أو عشر أسر من المستقرين هناك مثل (بن هندي) و(بن تركي) وكانوا قد أقاموا هناك باستمرار لمدة

أربعين عاماً. وأشار إلى أنهم لم يكونوا يدفعون إتاوة، ولكنهم قدموا له بين وقت وآخر البرسيم والبصل اعترافاً بخضوعهم له(١).

ومن الوثائق الهامة التي توضح حدود الكويت الشمالية مع العراق في تلك الفترة الرسالة رقم (٨٣٤) من السيد بيرسي كوكس المقيم السياسي البريطاني في الخليج إلى حكومته بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩١٢، والمرافق بها رسالة من الكابتن شكسبير تتضمن نتائج دراسة قام بها عن المنطقة، وقد جاء فيها أن الحدود الشمالية للكويت يبغي أن تكون كما يلي:

تبدأ من مفرق خور الصبية وخور الزبير، عبر الحدود على طول المجرى المائي لخور الزبير بحيث تشمل جزيرة الصوف (لعله يقصد جزيرة الصوفية) المقابلة لأم قصر في الخور الأخير، ثم يمر الخط شمالي آبار أم قصر وشمالي آبار سفوان وجبل سنام، إلى سلسلة تلال الرتق..

أما الأساس الذي بنى عليه شكسبير وصفه للحدود فهو السيطرة الفعلية على الآبار من قبل القبائل التي تدين بالولاء للشيخ مبارك، وهذا بالطبع هو الاختيار المتفق عليه لملكية الأراضي في المناطق الصحراوية التي يقطنها البدو الرحل، إذ لم يكن في ذلك الوقت أي وثائق مكتوبة بهذا الشأن

وفي خضم التسويات الدولية في ذلك العصر وتوزيع مناطق النفوذ بدأت قناة بريطانيا تلين للإغضاء عن الاحتلال التركي للحدود الكويتية في أم قصر وسفوان في مقابل تسوية خاصة بين بريطانيا وتركيا في بعض مناطق نفوذ كل منهما في أفريقيا وبعض أجزاء من آسيا. ولهذا فقد امتلأت الأضابير في وزارة الخارجية البريطانية بالبرقيات والتقارير حول الوسيلة التي سيتم اتباعها مع الشيخ مبارك لاقناعه بقبول التنازل عن تلك المناطق، وطلب قسم الشؤون الخارجية من المقيم السياسي العمل على إعداد الشيخ مبارك لقبول الخسارة التي سيمنى بها بفقده

---

(١) مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية ـ د. ميمونة خليفة الصباح ـ حوليات كلية الآداب جامعة الكويت ـ ص: ١٤ وما بعدها.

لبعض المناطق في البنود الخاصة بالحدود من الاتفاقية الانكليزية ـ العثمانية وذلك إذا ما قرر المقيم السياسي زيارة الكويت أو رغب في ذلك.

وعلى الرغم من عدم قبول الشيخ مبارك لكل المبررات البريطانية حول الاتفاقية بينها وبين الدولة العثمانية واحتجاج مسؤوليها في حكومة الهند البريطانية وتأييدهم للشيخ مبارك في مطالبه، أقول على الرغم من ذلك فإن الحكومة البريطانية لم تعدل موقفها، وأبقت على تنازلاتها عن حقوق الشيخ بالنسبة لحدوده الشمالية، فتنازلت للدولة العثمانية عن المواقع التي سبق للأخيرة أن احتلتها عام ١٩٠٢م، اقتصاصاً من الشيخ لتوقيعه اتفاقية الحماية مع بريطانيا، وهي سفوان وأجزاء من أم قصر[١].

وهكذا فإن اتفاقية ١٩٣٢م بين الكويت والعراق، التي وصفت الحدود بينهما وصفاً مفصلاً كانت في الواقع أول وثيقة تشير إلى «انتزاع» الدولة العثمانية لسفوان وبعض أجزاء أم قصر من الأراضي الكويتية، وبالتالي فإن حقوق الكويت في جزيرتي وربة وبوبيان «اللتان تقعان جنوب أم قصر وسفوان» ليست محل نقاش.

أما النقطة الثانية وهي الادعاء بأن نوري السعيد قد تراجع عن موقفه أمام ممثلي شركات البترول البريطانية ومنها شركة (I.P.C) من القبول بالحدود المبينة في اتفاقية سنة ١٩٣٢م فإنه حديث يدعو إلى السخرية، إذ كيف يوافق نوري السعيد في رسالتين رسميتين متبادلتين وموثقتين على تلك الحدود، ثم يدعى المؤلف أنه تراجع عنها في اجتماع مع «ممثلي شركات البترول»؟ فما قيمة هذا الاجتماع ـ هذا إن صح ما يدعيه المؤلف ـ الذي لايمكن أن يوصف بأنه اجتماع مع أطراف ذات طابع سياسي رسمي، أمام الوثائق الرسمية المتبادلة مع حكومتي الدولتين، علماً بأن شركة البترول المشار إليها هي في حقيقتها شركة عراقية اسمها شركة البترول العراقية Iraq Petrolum Company فهو حديث تم داخل «البطن» العراقي، هذا إن صح وقوع مثل هذا اللقاء وما قيل فيه.

---

(١) المرجع السابق ص: ٣٥

أما الملاحظة الأخيرة وهي قـوله ص: ١٩١ «انـه أردف دعوتـه تلك بقولـه الشهير الذي تضمنته وثيقة سرية عن تلك المباحثات».

فنحن نتسـاءل فقط كيف يكون هـذا القول شهيـراً ثم تتضمنه بعـد ذلـك وثيقة سرية، فمن البديهيات أن ما يكتب في مثل تلك الوثائق لايجوز تداوله إلا في محيط دائرة ضيقة جداً، وهذا يتناقض تماماً مع وصفه بأنه «قول شهير».

أما عن «عدم قيام أية مؤسسة تشريعية في العراق بتصديق محضر اتفاق سنة ١٩٦٣م بين الدولتين» وهو مـايدعيـه المؤلف في ص: ١٩٣، فمتى كان في العـراق منذ بداية عصر الانقلابات العسكريـة سنة ١٩٥٨م أيـة مؤسسة تشريعيـة حقيقية تملك التصـديق على أي شيء؟ أمـا مايسمى بـالمجلس الوطني العـراقي، فهو كـما يعرف ذلك المؤلف عن يقـين، ليس إلا واجهة من واجهـات حكم صدام حسـين للعراق.

وفي حقيقة الأمر، فإن حجة «الحق التاريخي» ليست حجة واهيـة فحسب، ولكن التمسك بها يمثل أيضاً تهديداً خطيراً لاستمرار العلاقـات بين الـدول، فإن معـظم الحدود الـدولية القـائمـة الآن هي من صنـع الـدول الكـبرى التي رسمت الخطوط على الخـرائط وفقاً لمصـالحها الاسـتراتيجية والاقتصـادية دون اعتبـار، في حـالات كثيرة، للتركيبـات البشرية أو الاتصـال الجغرافي بـين الأقاليم المختلفـة، ولهـذا السبب نشبت صراعـات كثـيرة بـين الـدول التي قـامت عـلى أنقـاض الإمبراطوريـة النمساويـة ـ المجريـة والإمبراطـورية العثـمانية في وسط أوروبـا وفي البلقان أدت في النهاية إلى إشعال نـيران الحرب العـالمية الثـانية. ولـذلك حـرص ميثاق الأمم المتحدة عـلى تأكيـد مبدأ سـلامة الأراضي والاستقـلال السياسي لأيـة دولة، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، ووجوب تسوية المنازعات بين الدول بالوسائـل السلمية أخـذاً في الاعتبار ضرورة إنماء العلاقات الودية بين الأمم «على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسـوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها» (المادتان ١ و٢). وحيث أن الحدود القائمـة الآن بين الـدول الأفريقيـة هي في الأصل من صنـع الاستعمار

(مؤتمر برلين في سنة ١٨٨٥)، فقد فطنت الحكومات الأفريقية إلى خطورة رفض تلك الحدود والادعاء بحقوق تاريخية على أية أقاليم فاتفقت، في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، على عدم المساس بالحدود القائمة فيما بينها لأي سبب من الأسباب. ولذلك فإن تمسك العراق ومن يسانده من كتّاب، بحق تاريخي في الكويت هو بمثابة دعوة إلى الاقتتال بين الدول العربية بحجة حقوق تاريخية مزعومة.

وتشير المراسلات المتبادلة، من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٢، بين حاكم الكويت وحكومة العراق من خلال بريطانيا (باعتبارها صاحبة الحماية على الكويت، والانتداب على العراق) إلى اعتراف العراق رسمياً بخط الحدود المبين في اتفاقية ١٩١٣ التي سبق ذكرها وذلك على النحو التالي طبقاً لما جاء في رسالة رئيس وزراء العراق نوري السعيد بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢:

«من تقاطع وادي العوجه مع الباطن إلى جهة الشرق بامتداد الباطن جنوبي آبار سفوان وجبل سنام وأم قصر إلى نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله، وتعود جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وقاروه وأم المرادم للكويت».

وقد وافق حاكم الكويت على ذلك التحديد في رسالة بعث بها إلى الوكيل البريطاني في الكويت بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٣٢.

ويلاحظ أيضا أن العراق ممثلة في رئيس وزرائها هي التي أخذت زمام المبادرة في تأكيد تعيين الحدود بينها وبين الكويت وذلك في الخطاب المشار إليه الذي وجهه نوري السعيد رئيس الوزراء إلى السير فرانس هـ. همريز المندوب السامي في ١٩٣٢/٧/٢١.

وقد حرصت العراق على اتمام هذه المراسلات والحصول على موافقة الكويت لتستوفي بذلك شرطاً أساسياً لقبولها عضوا في عصبة الأمم وهو أن تكون الدولة طالبة العضوية لها «حدود واضحة مع جيرانها» ولذلك نجد أن العراق بعد تبادل الرسائل الذي أشرنا اليه حول الحدود مع الكويت وجهت في

٢٧/٩/١٩٣٢ خطابا إلى الأمين العام لعصبة الأمم «سير أريك دراموند» تذكر فيه أنه «باستثناء بعض مناقشات حول التعريف الدقيق للحدود مع سوريا فإن حدود العراق مع سائر جيرانها هي حدود واضحة تماما».

وهو أمر ينطبق على حدودها مع الكويت التي حرصت العراق على تأكيد ثباتها مع تفصيل وبيان لها في خطاب نوري السعيد.

ونتيجة لاستيفاء هذا الشرط الأساسي وافقت لجنة نظر طلبات الدول راغبة الانضمام إلى عصبة الامم على طلب العراق وتم قبولها في ٣/١٠/١٩٣٢.

إن تبادل الرسائل بين الحكومات هو أسلوب من أساليب إبرام المعاهدات الدولية، وقد تم تسجيل وإيداع اتفاق ١٩٣٢ بين الكويت والعراق لدى الأمانة العامة لعصبة الأمم. وهكذا استقرت حدود الكويت نهائياً بمقتضى اتفاق دولي ملزم لكل من العراق والكويت.

وكان مفروضاً بعد اتفاق الطرفين على «تعيين» خط الحدود على النحو السابق أن يتم فصل الحدود على الطبيعة، أي «ترسيمها». وهنا أقامت الحكومات العراقية العقبات العديدة للحيلولة دون إتمام عملية الترسيم ويرجع ذلك، في حقيقة الأمر، إلى أن إبرام العراق لاتفاق ١٩٣٢ لم يكن بحسن نية، وأنه لن يتردد في التنصل منه حين مقدرة.

ولم يخل موقف العراق من التناقض المكشوف. ففي ١٩٥٨ دعت حكومة نوري السعيد إلى انضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وذلك على أساس أنها **إمارة مستقلة محتفظة بشخصيتها وبنظام الحكم فيها وبعلمها الخاص في إقليمها**، وإذا تعذرت العضوية الكاملة للكويت في الاتحاد، فإنه يمكن الاكتفاء بانضمامها إلى اللجنة الاقتصادية للاتحاد **مقابل اعتراف الحكومة العراقية بالحدود القائمة**. وقد رفضت الكويت تلبية هذا المطلب بحجة معلنة هي عدم رغبتها في التورط في سياسات المحاور العربية المتنافسة. غير أن ما نريد أن نؤكده

في هـذا المقام هـو أن الـطلب العـراقي تضمن ـ بمـا لا يقبـل الشـك ـ الاعـتراف بالكويت كشخصية قانونية دولية مستقلة ضمن حدود واضحة المعالم.

وقد عاد العراق إلى إثارة موضوع تبعية الكويت للعراق بمناسبة إبرام اتفـاق بين بريطانيا وأمير الكويت سنة ١٩٦١ يقضي بانتهاء الحمايـة البريـطانية، وإعـلان إمارة الكويت دولة مستقلة كاملة السيادة، وتقدمت الدولة الجديدة بطلب عضوية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد بادر عبدالكريم قاسم إلى الإعلان بـأن إنهاء الحماية البريطانية يعني «عودة الكويت إلى الوطن الأم العـراق»، وأصدر أمـراً بتعيين الشيخ عبدالله سالم الصباح «قائمقاماً» للكـويت تابعـاً «لمتصرف البصرة»، وهدد باستخدام القوة «لفرض الطاعة على الكـويت» (ص ١٩٢). ولكن الرئيس العراقي تراجع عن موقفه بعد أن تقدمت الكويت بشكـوى إلى مجلس الأمن وإلى مجلس جامعة الدول العربية، وبعد أن عادت القوات البريطانيـة إلى الكويت بنـاء على طلب الحكومـة الكويتيـة، ووصول قـوات أمن تابعـة لجامعـة الدول العـربية (قوات مصرية وسعودية أساساً) للدفاع عن استقلال الكويت.

تزييف تصريحات بشأن الكويت على لسان الرئيس عبدالناصر:

ومن قبيل تزييف الحقائق التاريخية لتأكيـد أحقية العـراق في الكويت، أقحم سعد البزاز اسم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وادعى أنه قـال «إنه مؤمن بـأحقية العـراق في المـطالبـة بمينـائـه الـطبيعي في الكـويت» (ص١٩٢). ولكن هذا القول يتناقض مع إرسال قوات مصريـة للدفاع عن استقلال الكويت. ولرفع هذا التناقض لجأ المؤلف كعادته إلى إسناد نوايا إلى الـرئيس المصري لاتقوم عـلى أية أسـاس. فقـد ادعى بـأن إرسـال القـوات المصرية إلى الكويت لم يكن يتصل «بالخلاف على صلة العـراق بالكـويت»، ولكنه استند إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

أولاً: أن جمال عبدالنـاصر أراد أن «ينشيء مركـز استقطاب نفـطي» بديـلاً عن السعودية التي تقاسم معها العداء.

وثانياً: «إن سوء العلاقات بينه وبين حكومة عبدالكريم قاسم في العراق جعلته في وضع يختار فيه التضامن مع الكويت ضد العراق».

وثالثاً: أراد عبدالناصر أن «يفوّت على البريطانيين فرصة الاستفراد بدور الحماية» في الكويت (ص ١٩٢ ـ ١٠٣).

هذا التحليل ينطوي على تزييف متعمد للحقيقة التاريخية وإن دل على شيء فهو يدل على حقد دفين يكنه النظام العراقي الحالي لمصر، ونستعين للتدليل على ذلك برواية محمد حسنين هيكل مع أنه كاتب متعاطف مع العراق، وسبب اعتمادنا على تلك الرواية أنها موثقة فهي تستند إلى محضر اجتماع مسجل عقد في بيت الرئيس جمال عبدالناصر، بعد سقوط حكم عبدالكريم قاسم في ١٩٦٣، للتفاوض حول إمكانية إقامة وحدة ثلاثية بين مصر وسوريا والعراق. ففي هذا الاجتماع طرح رئيس وفد العراق علي صالح السعدي قضية الكويت وحق العراق الذي لا ينازع فيها على حد زعمه. ولكن جمال عبدالناصر كان له رأي مختلف طرحه على النحو التالي:

«نحن وقفنا ضد عبد الكريم قاسم عندما أراد أن يضم الكويت. إننا لم نفعل ذلك عن عداء لعبد الكريم قاسم. . وإنما اتخذ موقفنا على أسس موضوعية». ومضى عبد الناصر يعدد هذه الأسس قائلاً: «ان مجيء دول الخليج إلى إطار العمل العربي مكسب كبير في حد ذاته. . وسوف تكون كارثة إذا تصور الناس في هذه المنطقة إنها تخلصت من الوجود الانكليزي السافر لكي يبتلعها العالم العربي الواسع. وأنا مستعد أن اتفهم بعض دعاواكم. . ولكني أقول لكم في منتهى الوضوح أن ما تطلبونه شيء فات أو انه بحكم الحقائق العربية والدولية. . ومهما كانت آراؤكم وحججكم القانونية والتاريخية، فأنا لا أنصحكم بإثارتها. . ولكم ان تتذكروا تجربة مصر مع السودان. قبل الثورة (ثورة ١٩٥٢) كان هناك كلام كثير من حقوق تاريخية ووثائق. . ولكننا ادركنا أن البقاء في

السودان يعني اعتراضنا لحق أهله في تقرير مصيرهم. . وهكـذا أجرينـا الاستفتاء وتركنا الشعب السوداني يقرر مصيره بنفسه»[1].

شتان بين هذا الخطاب السياسي المسؤول والواقعي وتـأكيد سعـد البزاز إن جمال عبد الناصر أبلغ وفداً عراقياً التقـاه في القاهـرة «أنه يؤمن بـأحقية العـراق في المطالبة بمينائه الطبيعي في الكويت»!!!

العراق يعترف رسميا مرة أخرى بحدود دولة الكويت واستقلالها:

المهم في هذا الموضوع أن التراجع العراقي أعقبه ابرام اتفاق بين الطرفين في اكتـوبر ١٩٦٣ . وقـد نص الاتفاق صراحـة على «**اعـتراف الجمهوريـة العراقيـة بـاستقلال دولـة الكويت وسيـادتها التـامة بحـدودها المبينـة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٢م والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابـه المؤرخ في ١٠ أغسطس ١٩٣٢م**». وتضمن الاتفاق تشكيل «لجنة مشتركة» لفصل الحدود بين البلدين على الطبيعة (أو «ترسيم» الحدود وفقاً للمصطلح الشائع في المنـطقة). وأخيراً اتفق الطرفان على «أن يتم فوراً تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين عـلى مستوى السفراء». وقد قامت حكومة الكويت بتسجيل ذلك الاتفاق وايداعه لدى كل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وهكذا اعترف العراق اعترافاً قانونياً وصريحـاً باستقـلال دولة الكـويت في حدود دوليـة معينة بـوضوح في وثـائق دولية رسميـة، واعترف المجتمـع الدولي بـأكمله بأن الكـويت دولة مستقلة ذات سيـادة كاملة وعلى هـذا الأساس قبلت عضـويتها في جميـع المنظمات الـدولية العـالمية وفي المنظمات الاقليمية. والشـاهد عـلى ذلك أن قـرار مجلس الامن رقم ٦٦٢ بتاريـخ ١٩٩٠/٨/٩ اعتبر «أن ضم الكويت إلى العراق أيا كان الشكل والذريعة ليس له أي أساس قانوني وهو لاغ وكأن لم يكن». وقد صدر هذا القـرار بالاجمـاع، بدون أي صوت معارض أو أي امتناع عن التصويت.

---

(١) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٦.

تنكر العراق مرة أخرى لاعترافها:

ولكن العـراق تنكر لاتفـاق ١٩٦٣، كما أنـه تعمد عـرقلة عملية «تـرسيم» الحـدود. وفي تبريـر هذا التنكـر وهذه العـرقلة وقع النـظام العراقي في تنـاقضات كثيرة، وجاراه المؤلف في هذه التناقضات.

يروي المؤلف أنه خـلال زيارة سعـدون حمادي للكـويت في أواخر ١٩٨٩، وجه سؤالاً محدداً لوزير الخارجية الكويتي: «ما هو الحل الذي تريدونه حتى نحسم موضوع الحدود»؟ وأجابه الوزيـر الكويتي: «نعـود إلى إتفاق ١٩٦٣». ورد عليـه سعـدون حمادي: «إن مـا تتحدث عنـه ليس إتفاقـاً ولا معاهـدة لأن المسـودة التي وضعت آنذاك لم يصادق عليهـا أي مصدر تشريعي في العـراق. وهذا يعني أنها لم تكتسب الصفة القانونية بموجب الدستور العراقي، وبصراحة فإن ماتتحدث عنـه وتسميـه اتفاق ١٩٦٣ غـير قائم من النـاحيتين القـانـونيـة والتـاريخيـة» (ص٣٩، ١٩٤).

إن توجيه سؤال سعدون حمادي على النحو السـابق يفيد أن العـراق يعترف بالكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، وتبطل بذلك حجة الحق التاريخي للعراق في كامل الكويت. ولكن من ناحيـة أخرى، ينـازع العراق الكـويت في «تعيين» خط الحدود بين البلدين بدعوى ان اتفـاق ١٩٦٣ لم يستكمل اجـراءات ابرامـه شكلياً حيث انه لم يتم التصديق عليه من السلطة التشريعية العراقية.

ولايتسـع المقام هنـا للدخول في جـدل فقهي حول وجـوب التصـديق عـلى المعاهدات من عـدمه، أو شروط صحـة التصديق في حـالة وجـوبه لصحـة ابرام المعـاهدات من حيث الشكـل. فيكفي التأكيـد عـلى أن معـاهـدة ١٩٣٢ قـد تم تسجيلهـا وإيداعهـا لدى أمـانـة عصبـة الأمم، كـما أن اتفـاق ١٩٦٣ تم تسجيله وإيداعه لدى أمانة كل من هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، ولم يعترض العراق على ذلك في حينه، وهكذا اكتسبت هاتان الوثيقتـان صفة الاتفـاق الدولي الملزم لكل من العراق والكويت.

العراق بين ادعاء تبعية الكويت والسعي للحصول على موضع قدم فيها:

والأمر الذي يلفت الانتباه أن الحكومة العراقية ـ ومعها المؤلف ـ نقضت بنفسها حجة عدم تمتع اتفاق ١٩٦٣ بالصفة القانونية فقد ذكر المؤلف أنه «في عام ١٩٧٣ وقعت أول حادثة مع الكويتيين، عندما قررت قوات الحدود العراقية ايقاف عملية قضم تدريجي للأراضي العراقية في الجنوب، وإرجاع مراكز الحدود الكويتية بضعة أميال إلى الخلف في منطقة اشتهرت باسم (الصامتة).. واستثمرت (الكويت) انشغال العراق في الحرب مع ايران فتقدمت بنقاطها الحدودية مرة أخرى باتجاه الشمال حتى **بلغت المسافة بين آخر نقطة حدودية سنة ١٩٦٣ وما بلغته في أواسط الثمانينات ثمانين كيلو متراً**» (ص١٩٥).

واضح من هذا القول أن التناقض قائم بين الادعاء بعدم تمتع اتفاق ١٩٦٣ بالصفة القانونية من جانب، واتهام الكويت بخرق اتفاق ١٩٦٣ بالصفة القانونية من جانب، واتهام الكويت بخرق ذلك الاتفاق من الجانب الآخر، فضلاً عن ذلك، فإن رواية المؤلف لحادثة (الصامتة) تنطوي على تزييف للوقائع. فالحقيقة التاريخية تؤكد أنه، مع تصاعد حدة التوتر بين العراق وإيران بشأن «شط العرب»، منحت الكويت العراق في سنة ١٩٦٩ بعض التسهيلات في شريط ساحلي لمساعدته في حماية ميناء «أم قصر» في مواجهة التهديدات الإيرانية. وقد

استغل العراق هذه الفرصة فجاوز حدود الرخصة الممنوحة له، وقامت قواته سنة ١٩٧٣ باحتلال مركزين حدوديين للكويت جنوب «أم قصر»، وكاد هذا الحادث أن يتطور إلى نزاع مسلح بين البلدين لولا تدخل جامعة الدول العربية دبلوماسياً، ولم تنسحب القوات العراقية من الأراضي الكويتية الاّ في سنة ١٩٧٥ بعد ابرام اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران والتي أنهت النزاع بين البلدين حول الحدود في شط العرب. هذه السابقة تفسر رفض الكويت، أثناء الحرب العراقية ـ الايرانية، منح العراق «تسهيلات» في جزر «وربة» و«بوبيان» للتعجيل بتحرير «الفاو» من

قبضة الاحتلال الايـراني، وكانت حجـة الكويت آنـذاك أنها لو منحت العـراقيين هذه التسهيلات لما تركوا الجزيرتين بعد الحرب. كما أن سابقـة ١٩٧٣ تفسر رفض الكويت لطلب العراق «استئجار» جزيرتي «وربة» و«بوبيان» لمدة طويلة. أمّا قـول المؤلف بـأن الكويت استمـرت انشغـال العـراق في الحـرب مـع ايـران فتقـدمت بنقاطها الحدودية مرة أخرى باتجاه الشمال فهو مجرد ترديد لما ورد في رسـالة العـراق إلى الجامعة العربية بتاريخ ١٥/٧/١٩٩٠، وقـد نقضت لجنة تـرسيم الحدود التي شكلها مجلس الأمن هذا الادعـاء، وأثبتت أن العراق هـو الذي تـوسع جنـوباً في أرض الكويت وحفر فيهـا آبار نفط وأقـام فيها منشـآت في محاولـة لفرض سيـاسة الأمر الواقع[1].

وفي مـوضـع آخـر، يـذكـر سعـد البـزاز، عـلى لسـان صـدام حسـين في ٢٥/٧/١٩٩٠ ـ أي قبـل الغزو بـاسبوع واحـد ـ «إن دولـة الكـويت. . كـانت تتـوسع عـلى حساب أراضينـا». كـما جـاء عـلى لسـان الـرئيس العـراقي في يـوم ٦/٨/١٩٩٠ ـ أي بعد الغزو بـأربعة أيـام وقبل إعـلان قراره بضم الكـويت إلى العراق ـ ما يلي: «**الكويت كانت دولة ومـازالت** ضمن حدود غـير معروفـة، أي دولـة بـلا حـدود. . **إذن الكـويت لحـد الآن هي دولـة ولكن ليس لهـا حـدود**» (ص١٧٨-١٧٩). هذا اعتراف صريح بأن الكويت تتمتع بـالشخصية الـدولية. أمّا القول بأن الكويت هي دولة بلا حدود فهو ينـطوي على تنـاقض واضح. فـإن الـدولة هي كيـانات سيـاسية إقليميـة. ولا إقليم بدون حـدود، وان كان العـراق ينازع في مسار خط الحدود بينه وبين الكويت.

وفي موضع آخر يذكر المؤلف أن الحكومة العراقية تقدمت رسمياً إلى حكومة الكويت بمقترحين يقوم أولهما على «اعطاء العراق تسهيلات من النوع الذي حصل عليه خلال الحرب مع ايران»، ويقوم الثـاني على «الالـتزام ببنود معـاهدة الـدفاع

---

(١) خالد السرجاني: «ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتيـة بعد أزمـة الخليج الثـانية، السيـاسة الـدولية (القاهرة)، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٢٣٧.

العربي المشترك» (ص٣٩). وكان رد الكويت «إن الموضوع يحتاج إلى مزيد من الدراسة» (ص٤٠).

وفي موضع آخر، يقول المؤلف أنه قبيل انعقاد مؤتمر جدة في أواخر شهر يوليو ١٩٩٠، قال العاهل الاردني: «ان عليكم أن تكونوا مرنين في موضوع الحدود وانتم ذاهبون لملاقاة العراقيين في جدة». وانبرى وزير الخارجية الكويتي (الشيخ صباح الأحمد) ليقول: «إننا لن نتنازل حتى عن شبر واحد، فدستورنا لايسمح لنا بذلك» (ص٦٢).

وفي موضع آخر، يقول المؤلف أن العراق عرض عدة مرات على الكويتيين «أن يستأجر وربة وبوبيان لمدة ٩٩ سنة كحل وسط يعوض بغداد عن مطالبتها المزمنة باستعادة الجزيرتين»(ص١٩٦).

هذه المقتطفات تبرز التناقض الواضح بين ادعاء حق العراق التاريخي على دولة الكويت بأكملها، وفي ذات الوقت المطالبة باستئجار بعض أجزاء من اقليم تلك الدولة، أو طلب الحصول على تسهيلات في تلك الاجزاء، فإن هذه المطالب تفيد بالقطع اعتراف العراق قانوناً بدولة الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة. وقد حاول المؤلف أن يدفع هذا التناقض بقوله إن طلب استئجار بعض أجزاء إقليم دولة الكويت، أو طلب الحصول على تسهيلات في تلك الأجزاء، كان من قبيل «تسكين العلاقات مع الكويت والتعايش مع الأمر الواقع» (ص١٩٣، ١٩٤، ١٩٦). لايخفي ما في هذا المنطق من افتعال، فإن طلب الحصول على تسهيلات اقليمية، أو طلب استئجار جزء من إقليم دولة معينة يكون بمقتضى معاهدات دولية، ومن المعلوم أن إبرام معاهدات بين دولتين، لاسيما تلك التي تتناول إقرار أوضاع إقليمية خاصة، يفيد الإعتراف القانوني المتبادل بين الدولتين، فضلاً عن ذلك، فإن سلوك العراق اللاحق على استقلال الكويت في ١٩٦١ يفيد، دون أدنى شك، اعترافه القانوني الصريح بدولة الكويت كدولة مستقلة كاملة السيادة.

ومن أمثلة السلوك اللاحق: تبادل التمثيل الدبلوماسي بين العراق والكويت، وتبادل الزيارات الرسمية بينهما، وإقرار العراق بعضوية الكويت في المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، وإبرام مختلف المعاهدات الدولية معها، ومنها معاهدة الدفاع العربي المشترك والتي طالب العراق بضرورة التزام الكويت بها. . الخ . .

وكما هو معلوم، فإن الإعتراف القانوني بالدول لارجعة فيه بإجماع الفقه الدولي. وإذا كان الأمر كذلك، فإن غزو الكويت يمثل انتهاكاً سافراً لجميع المواثيق الدولية، ومنها ميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية اللذان يمنعنان صراحة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول الأخرى كما ذكرنا.

وفي حقيقة الأمر، فإن المشكلة بالنسبة للعراق لم تكن مرتبطة برفض الاعتراف بالشخصية الدولية للكويت، أو برفض الصفة القانونية للمواثيق الدولية التي عينت الحدود بين الدولتين، بقدر ما كانت ترتبط برغبة الحكومة العراقية في تغيير مسار خط الحدود بما يسمح للعراق بالتوسع في أراضي الكويت تحقيقاً لأهداف استراتيجية واقتصادية كما سبق أن ذكرنا، ومن هنا جاء اتهام العراق للكويت بالتعنت في تسوية قضية الحدود بالوسائل السلمية.

لقد أراد سعد البزاز أن يقنع القارىء العربي برغبة العراق الصادقة في تسوية قضية الحدود، ولكن الكويت لم تتجاوب مع هذه الرغبة (ص٣٧). وللتدليل على ذلك يسوق المؤلف روايات مشكوك في صحتها لأنها لاتستند إلى برهان. فهو يذكر أنه خلال انعقاد مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في مدينة الجزائر في يونيو ١٩٨٨ (أي قبل وقف إطلاق النار في الحرب العراقية الإيرانية بشهرين)، انفرد وزير الخارجية العراقي (طارق عزيز) بوزير الخارجية الكويتي (الشيخ صباح الأحمد) وقال له: «إننا مقبلون على مرحلة ما بعد الحرب، وقد كلفتني القيادة أن أبلغكم رغبة العراق بحل موضوع الحدود المعلق بيننا» (ص٣٧). فأجابه الوزير الكويتي: «لسنا في عجالة من الأمر» (ص٣٧). وبعد ذلك تم ابلاغ العراق رسميا بأن أمير الكويت يفضل عدم البحث في هذا الموضوع في الوقت

الحاضر»(ص٣٧). وخلال زيارة أمير الكويت لبغداد في ١٩٨٩/٩/٢٣، عرض عليه الرئيس العراقي حل المشاكل المعلقة بين الطرفين «بما في موضوع الحدود». وكان رد الأمير «لنترك هذه الأمور للوزراء» (ص٣٨).

إن الحقيقة التاريخية تؤكد عكس ما ذهب إليه سعد البزاز، فتاريخ الجهود الكويتية في سبيل دفع العراق إلى ترسيم الحدود يعود إلى عهد بعيد يبدأ بمحاولات الشيخ مبارك مع بريطانيا والعراق لاصدار اعتراف رسمي من الدولة العثمانية المهيمنة على العراق يعقبه ترسيم للحدود بين البلدين، وقد اعترفت العراق رسمياً في معاهدة ١٩٣٢م بهذه الحدود، ولكنها ظلت تماطل وتسوف وتضع العراقيل في سبيل ترسيم الحدود بين البلدين.

وقد جددت الحكومة الكويتية محاولاتها لدفع العراق إلى القيام بترسيم الحدود بين البلدين، وذلك على إثر انتهاء الأزمة الكويتية العراقية بانهيار حكم عبد الكريم قاسم وتوقيع اتفاقية أكتوبر ١٩٦٣م بين الحكومتين الكويتية والعراقية التي سلم بموجبها النظام العراقي باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها واعترف بالحدود القائمة بينه وبينها، وأصبح لابد من ترسيم الحدود بين البلدين.

وحسماً لتلك المشكلة قام أمير الكويت المرحوم الشيخ صباح السالم بزيارة بغداد عام ١٩٦٦م وتم الاتفاق خلال تلك الزيارة على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتعليم الحدود بين البلدين.

وتقدم الوثائق المتمثلة في محاضر تلك اللجنة أمثلة صارخة على عمليات «المماطلة والتسويف» التي كان يتبعها دائماً الجانب العراقي في مباحثاته التي كانت تجري مع الجانب الكويتي في اطار اجتماعات لجنة الحدود الكويتية العراقية المشتركة، وكان هدف هذه المماطلة تمييع الموقف والحيلولة دون الوصول إلى تسوية دائمة لمشكلة الحدود بين البلدين.

وبعد عدة اجتماعات تبين أن هدف العراق كان السير في إنشاء اتفاق على حدود جديدة تخالف ما ورد في اتفاقية ١٩٣٢م، وقد رفض الوفد الكويتي هذا الاتجاه مما دفع العراقيين إلى طلب تأجيل البحث في موضوع الحدود إلى وقت آخر.

ولحاجة العراق إلى قروض إضافية[1]، فقد تم استئناف مباحثات الحدود بالكويت في أكتوبر ١٩٦٧م، وصدر بيان مشترك ينص على المباشرة في عملية مسح شامل لمنطقة الحدود على أن يكون الاجتماع القادم في بغداد (مارس ١٩٦٨م) وقد حفلت محاضر اجتماعات تلك الحلقة من المباحثات بصور شتى من صور المماطلة ومحاولات التسويف العراقية.

ولم يكتف العراق بعرقلة عملية ترسيم الحدود التي اتفق عليها بل تجاوز ذلك إلى القيام بمجموعة من الانتهاكات لتلك الحدود، ولعل أهمها حادث الصامتة الذي تكشف الوثائق أن صدام حسين، وقد كان نائباً لرئيس الوزراء في ذلك الوقت هو المسبب الرئيسي لذلك الحادث.

ففي أواخر عام ١٩٧١م صرح صدام حسين بأن الكويت إذا كانت تريد إنهاء موضوع الحدود فيجب عليها اتخاذ (مبادرات وطنية قومية). وقد شرح وزير الخارجية العراقي السيد مرتضى سعيد عبد الباقي في زيارته للكويت في أوائل شهر مايو ١٩٧٢م تلك المبادرات فيما يلي:

(١) التنسيق السياسي فيما بين الكويت والعراق.
(٢) استخدام رأس المال الكويتي في العراق.
(٣) السماح بنقل الأيدي العاملة العراقية في الكويت.
(٤) تعاون دفاعي مشترك.
(٥) ايجاد مناطق استراتيجية للعراق في الكويت.

---

(١) يربط المراقبون المحايدون بين إثارة العراق لمشكلات الحدود بين الكويت والعراق وبين ابتزازه ومطالبه المستمرة بقروض إضافية.

ورفضت الكويت ذلك فبدأ مخطط الزحف على «الصامتة».

وفي ٢٦/٢/١٩٧٣م زار وفد كويتي برئاسة معالي الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية آنذاك وبقي إلى يوم١/٣/١٩٧٣م، وقد عقد الوفد عدة اجتماعات كان أولها مع السيد طه الجزراوي عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة آنذاك، الذي زعم أن جزيرتي وربة وبوبيان هما جزء من العراق، وأن لها أهمية خاصة بالنسبة له باعتباره بلداً خليجياً، فرد عليه الشيخ صباح الأحمد:

«الكويت لن تتنازل عن شبر واحد من أراضيها وأنه ليس في طوق أحد أن يوافق أو يقرر ذلك. وأن الكويت تدرك الأهمية الجغرافية للممرات المائية شمال الخليج بالنسبة للعراق، وأنها لذلك على استعداد للدخول في مفاوضات مع العراق لكي تسهل استخدام هذه الممرات.. ولكن ذلك يجب أن يتم بعد الانتهاء من ترسيم الحدود».

وفي يوم الأربعاء ٢٨ فبراير ١٩٧٣م التقى الوفد مع صدام حسين نائب رئيس الجمهورية آنذاك الذي كرر ما قاله الجزراوي، فرد عليه وزير الخارجية الكويتي:

«بأن التنازل عن أرض كويتية غير وارد اطلاقاً، وأن هذا غير مقدور عليه من أي إنسان في الكويت».

وكان الرد على هذا الموقف المشهود للشيخ صباح الأحمد الذي رفض باسم الشعب الكويتي الابتزاز العراقي، أن قامت القوات العراقية فجر يوم ٢٠/٤/١٩٧٣م بهجوم مسلح على الأراضي الكويتية حيث اجتاحت مركزين من مراكز الحدود في الركن الشمالي الشرقي من الكويت، أحدهما مركز «الصامتة» وتوغلت القوات العراقية لمسافة ثلاثة أميال في الأراضي الكويتية، وزعمت العراق أنها قامت بذلك رداً على اعتداء وقع عليها من القوات الكويتية!!

وقد فندت وزارة الداخلية الكويتية في ردها على البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية العراقية تلك المزاعم العراقية، فأكدت على أن ما تعرض له مركز «الصامتة» هو عدوان على مركز كويتي مقام على هذا الموقع منذ أكثر من عشر سنوات، وأن الاعتداء الذي وقع في الساعة الثالثة صباحاً وبصورة مفاجئة بقوات متفوقة من الجيش العراقي تم بتصميم وبتخطيط مسبقين لأن المركز لا يعدو كونه مخفراً للشرطة، ورجاله مسلحون بأسلحة خفيفة، كما أن الاعتداء وقع في وقت كانت الكويت تنتظر فيه من العراق ارسال وفد عراقي للبحث في ترسيم الحدود بين البلدين، وهي الحدود التي سبق للعراق أن وقع اتفاقية رسمية بشأنها عام ١٩٦٣م.

وقد أكدت وزارة الداخلية الكويتية في بيانها أن الكويت طلبت مراراً من السُلطات العراقية أن يتم ترسيم الحدود منعاً لحدوث المشاكل بين البلدين، كما طلبت منها منع التحركات والاجراءات المثيرة على الحدود، وكان آخر ذلك مذكرة قدمتها الكويت في ١١/٣/١٩٧٣م، وقد لوحظ تسويف العراق في البت في الموضوع، وكان آخر تسويف عدم تحديد موعد لقدوم الوفد العراقي رداً على زيارة الوفد الكويتي للعراق.

وقد أفصحت الحكومة العراقية عن حقيقة نواياها عام ١٩٧٣م عندما أبدت استعدادها لتعليم الحدود مع الكويت مقابل التنازل لها عن جزيرتي وربة وبوبيان وهو ما رفضته الحكومة الكويتية.

وجددت العراق مطالبها في نفس الاتجاه بعد توقيعها على اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م مع إيران وما تضمنته من تنازلات للأخيرة عن المناطق المتنازع عليها في شط العرب، وكانت المطالب هذه المرة تقضي بأن تدفع الكويت فاتورة اتفاق الجزائر بأن تؤجر للعراق نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاماً وأن تتنازل لها عن جزيرة وربة، ولكن الكويت رفضت المطلب العراقي متمسكة بسيادتها على الجزيرتين.

وبهذا تتضح الصورة لكل من ألقى السمع وهو شهيد، أن ما قاله المؤلف

في هذا الموضوع هو من تخرصات القيادة العراقية ألقتها على لسانه فصار يرددها دون أن يقدم للقارىء من الوثائق ما يدعم تلك الافتراءات.

وهكذا فإن جميع محاولات الكويت لترسيم الحدود بينها وبين العراق قد باءت بالفشل بسبب مماطلات النظام العراقي، وبسبب اعتداء العراق المتكرر على منطقة الحدود لكي يفرض أمراً واقعاً مغايراً لما نصت عليه المواثيق الدولية ذات الصلة. وقد اعترف المؤلف بذلك، دون أن يدري أنه يناقض نفسه، فقد جاء في صفحة (١٩٣) ما يلي: «وتكررت المحاولات الكويتية للضغط على حكومات العراق اللاحقة لانتزاع قرار بترسيم الحدود، وحين استقبل رئيس الوزراء السيد ناجي طالب الوفد الكويتي برئاسة الشيخ عبدالله الجابر سنة ١٩٦٦ طلب منه الكويتيون ترسيم الحدود أجابهم «تقطع يد من يوقع لكم على الحدود» وفي موضع آخر، يقول المؤلف: أن العراق تحاشى الخوض في التفاصيل لأن المسألة بالنسبة له لاترتبط بصفقة على بضعة أميال، فقد فضل أن يحصل على «امتياز الأخ الأكبر ومايترتب له من حقوق مقابل استمرار التعايش مع وضع الكويت»(ص١٩٦).

موقف العراق من لجنة الأمم المتحدة لتخطيط الحدود:

وفي الوقت الذي اتسم فيه الموقف الكويتي الرسمي بالتعاون مع الأمم المتحدة وأجهزتها، والالتزام بصدق بكل قراراتها نجد أن الموقف العراقي دأب منذ عدوانه الغادر على الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ على رفض كل قرارات الهيئة الدولية الى أن قبلها ليلة انسحاب قواته المعتدية من الكويت في ٢٦ فبراير ١٩٩١. ثم بدأ بعد ذلك في سلوك منهج يعتمد على المراوغة والمماطلة والتضليل في تعامله مجلس الأمن، ويتجلى ذلك في تعامل النظام العراقي مع لجنة تخطيط الحدود ورسائله الموجهة لكل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن التي يحتج فيها على تخطيط الحدود البحرية محاولا التنصل من قرارات الشرعية الدولية، كما يتجلى ذلك في اعتداءاته المتكررة على الكويت واستمرار ادعاءاته وأباطيله بشأن الكويت.

ففي ١١ يونيو ١٩٩١ أرسل وزير خارجية العراق رسالة إلى الأمين العام

للامم المتحدة ولرئيس مجلس الأمن أكد فيها «أن الحكومة العراقية التي قبلت بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ تؤكد مرة أخرى التزامها بالقرار المذكور وأنها تتعامل معه بشكل ايجابي منذ صدوره.

وبالنسبة إلى القسم (أ) من القرار المتعلق بتخطيط الحدود بين الكويت والعراق، قامت الحكومة العراقية بتسمية ممثلها في لجنة تخطيط الحدود التي عقدت الدورة الأولى من اجتماعاتها في نيويورك بتاريخ ٢٣، ٢٤ مايو ١٩٩١. وقد أسهم ممثل العراق بصورة فاعلة وبروح بناءة ومتعاونة في أعمال تلك الدورة».

هذا ما ذكره وزير الخارجية العراقية في خطابه المذكور وقد ثبت أن الغرض من ادعاء التعامل بالروح «البناءة والتعاون» هو محاولة تحسين صورته أمام المجتمع الدولي تمهيدا للاجتماع الدوري لمجلس الأمن الذي يعقد مرة كل شهرين لتجديد الحظر الاقتصادي على العراق.

ويؤكد ذلك أن تعامله مع لجنة تخطيط الحدود اتخذ سلسلة من حلقات المماطلة والتسويف، وقد بدأ ذلك حينما أبلغ ممثل النظام العراقي رئيس لجنة تخطيط الحدود اعتراضه على موعد ومكان عقد اجتماع اللجنة في ويلنغتون (نيوزيلندا) في الفترة ما بين ١١ إلى ٢٠ مارس ١٩٩٢م وعلل رفضه بعدة أسباب واهية تتفق مع منهج المماطلة الذي ما زالت تسير عليه حكومة بغداد.

ورغم هذا فقد تم الاجتماع وحضر مندوب العراق اجتماعات اللجنة ووافق على كل اللوائح المتعلقة بنظامها الداخلي ـ كما سبق أن أشرنا ـ ويدل حضوره على قبول بما ستسفر عنه اجتماعات اللجنة من لقرارات. ومع ذلك فلم يلبث مندوب النظام العراقي أن بدأ بمهاجمة اللجنة وقراراتها، مما أثار استياء المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من موافقة العراق على تشكيل اللجنة وقبول قراراتها، واشتراكه في معظم اجتماعاتها، إلا أنه استمراراً لنهجه في المراوغة لتعطيل كل ما من شأنه أن يضع حداً للأطماع العراقية في الكويت، فإنه قد بعث من خلال وزير خارجيته بمذكرة مؤرخة في ٢١ مايو ١٩٩٢ ضمنها اعتراضات ملفقة تعود في أصولها إلى تلك الحجج الضعيفة غير الموضوعية التي سبق أن أوضحناها وأبطلنا

بالأدلة التاريخية والقـانونيـة كل أثـر لها. ولأن العـراق ليس له بعـد ذلك الاجماع الـدولي على إنهاء قضيـة الحدود بينـه وبين الكـويت إلا أن يعود سـيرته الأولى من تأليف الأقضية، واختراع الأدلة الباطلة، . . . فإن هـذه المذكـرة تعكس بوضـوح ذلك المنهج الفاسد الذي اتخذه العراق أساساً لتوجيه كل مواقفه من قضيـة الحدود بينه وبين الكويت، وهو المنهج الذي يقوم على ركيزتين رئيسيتين.

أولهما: المماطلة والتسويف وافتراء الأدلة الباطلة كـما تبين من العـرض الذي مر بنا عن الاجتـماعات بـين الكويت والعـراق التي سبقت أحداث الصـامتة والتي حرص العراق فيها على تمييع المواقف وتأجيل بعض الاجتماعات، ثم طـرح بعض المطالبات الخارجة عن الاتفاق النهائي بين البلدين، وعبر العـراق أيضاً عن نهجـه هذا عندما واصل دعـايته وإعـلامه في الهجـوم على اللجنـة وأعمالهـا رغم موافقتـه عليها ومشاركته في معظم أعمالها.

والركيزة الثانية: هي محاولة اغتصاب مواقع داخل حـدود الأراضي الكويتيـة ما أوتي إلى ذلك سبيلا، وحوادث الحدود واختراقها وإقامة منشآت عـراقية داخـل الأراضي الكويتية كثـيرة أوضحها حـادثة الصـامتة التي سبق الحـديث عنها، وقـد كانت من نتائج استمرار هذه السياسة العراقية أن اغتصب العراق بعض الأراضي الكويتية لمدة تزيد على عشر سنوات، وهي تلك التي برأتها وطهرتهـا قرارات لجنـة تخطيط الحدود الأخيرة من العدوان العراقي، وهذا النزوع إلى التوسع والعدوان، وصل إلى قمة مظهره الآثم في العدوان العراقي على الكويت واحتـلال أراضيها في ٢/٨/١٩٩٠م.

أما عن رسالـة العراق إلى الأمـين العام لـلأمم المتحدة حـول قرارات لجنـة تخطيط الحدود بين الكويت والعـراق والتي أمر مجلس الأمن بتشكيلهـا فإنها رسـالة تـولي ظهـرهـا وتصم آذانها عن الحقـائق الثـابتـة التي تجمعت حـولهـا دول العـالم ومؤسساته.

تلك الحقائق التي تنطلق من أن الكـويت دولة مستقلة ذات سيـادة عضو في هيئة الامم المتحدة. وفي الجـامعة العـربية وفي سـائر المنظمات الدوليـة والإقليمية

والعربية، ولها وجودها التاريخي والقانوني المتميز، فهي ليست تابعة لأي دولة ولا هي جزء منها، تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم ومن بينها العراق.

وإن للكويت حدوداً موصوفة في اتفاقات وقعتها العراق واعترفت بها وأودعتها عصبة الأمم المتحدة لتثبت أن حدودها مع جيرانها مستقرة وأنها محل اتفاق لتحظى بعضوية هذه المنظمة التي ترفض انضمام دولة تنازع جيرانها على حدودها، وأكدت ذلك مرة ثانية في محضر تم الاتفاق عليه وتوقيعه من الجانبين الكويتي والعراقي عام ١٩٦٣ وأكد فيه العراق احترام استقلال الكويت وحدودها. وقد أودع هذا المحضر كوثيقة في الأمم المتحدة وجدد العراق موافقته عليها من خلال موافقة المجلس الوطني العراقي على القرار ٦٨٧، الذي نشر كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت رقم (٢٢٤٨٠) بتاريخ ١١ ابريل ١٩٩١.

فحدود الكويت مع العراق موصوفة محددة. وقد كانت المشكلة هي مماطلة العراق في ترسيمها ووضع علاماتها، وهي مماطلات صاحبها الابتزاز والتعدي والتملص من الوعود.

مما تقدم يتضح أن مايعنيه سعد البزاز بتعنت الكويت في تسوية قضية الحدود هو تمسك تلك الدولة بالنطاق الجغرافي لسيادتها الاقليمية دون انتقاص كما حددته المواثيق الدولية ذات الشأن، وعدم التنازل عن أي جزء من إقليمها انصياعاً لمطلب العراق بالتمتع «بامتياز الأخ الأكبر»، أي تحقيق طموحاته الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة متجاهلاً تماماً خط الحدود الذي تم تعيينه بين البلدين بمقتضى مواثيق دولية معترف بها من العالم أجمع بدءاً باتفاقية الحماية مع بريطانيا في ١٨٩٩، ومروراً باتفاقية القسطنطينية في سنة ١٩١٣، واتفاقية سنة ١٩٣٢، واتفاق سنة ١٩٦٣، وأخيراً قرارات لجنة الأمم المتحدة في أبريل ١٩٩٢ بشأن ترسيم الحدود البرية بين البلدين.

ولعل المؤلف قد شعر بضعف المبررات السابقة التي استندت إليها حكومة العراق لغزو الكويت، فأضاف عناصر أخرى على قائمة الاتهامات الموجهة إلى

الكـويـت، ووصف سلوكها بأنه كان عدوانياً يستوجب الرد عليـه بالقـوة. وجاء سرد هذه الاتهامات على النحو التالي (ص ٤٩ ـ ٥٠):

ـ إن الاعلام الكويتي بدأ يتحول من مساندة العراق إلى مغازلة إيران، والـترويج للموقف السوري في لبنان. وفي الوقت نفسه رصد العراق الاتصالات السريـة بين الكويت ومنافسي العراق التقليديين سـوريا وايـران. وقد أراد المؤلف بهـذه الاتهامات أن يعـطي انطبـاعاً بـأن الكويت تتبنى سيـاسية عـدائية إزاء العـراق بالتواطؤ مع كل من ايران وسوريا (فكرة المؤامرة مرة أخرى).

هذا الاتهام يدعو إلى الدهشة لأنه يعني أن العراق يطالب الكويت بـالتخلي عن استقلال سياستها الخارجية، وأن تسير في ركاب مغامرات العراق في السيـاسة الخارجية. فهل يعيب الحكومة الكويتية أن تسعى إلى تحسين علاقاتهـا مع إيـران، بعد وقف إطلاق النار في الحرب العراقية ـ الإيرانية بعد فترة طـويلة من تأزم تلك العلاقات بسبب مؤازرة الكويت للعراق أثناء حرب الخليـج الأولى؟ وهل العمـل على تنمية العـلاقات الـودية بـين جميع دول الخليـج جريمـة يعاقب عليهـا بالغـزو والتدمير؟ وهل يعيب الحكومة الكويتية أن تعمل، مع أطراف عربية أخـرى، على التوسط لوضع حد للحرب الأهلية التي مزقت لبنان طوال سنوات عديدة؟

ـ اكتشفت المخابرات العراقية أن المسافرين الكويتيين الذين يترددون عـلى العراق يقـومون بجمـع المعلومات عن الـوضـع الأمني والسيـاسي والاقتصـادي، وإن السلطات الكويتية تقدم تسهيلات لعراقيين منشقين يقيمون فيها.

إن المصدر الوحيد لهذه الاتهامات هـو «المخابـرات العراقيـة»، الأمر الـذي يضفي قدراً كبيراً من الشك على مصداقية تلك الاتهامات. فكثيراً ما تلجأ أجهزة المخابرات الى نشر اشاعات كاذبة لتبرير تصرف حكوماتها على نحـو معين، ولعـل مـا هو أقـرب إلى الواقـع توجيـه هذه الاتهـامات إلى العـراق وليس إلى الكويت. وسندنا في ذلك ما ذكره المؤلف في وصف علاقة دولته بالمملكة العربية السعـودية، وهو وصف يمتد إلى الكويت وإلى دول الخليج الأخرى كما أكدته جميع الدراسـات التي تناولت العلاقات العراقية ـ الخليجية. فقـد جاء في صفحـة (٢٠٣) ما يـلي:

«واتخذ العراق من جانبه كل ما من شأنه امتصاص القلق من كل ما يثير الحفيظة عند السعوديين فتوقفت البرامج الاذاعية التي كانت مكرسة لاظهار عيوب سياسات حكام المنطقة، وتجمد النشاط السري لتنظيم حزب البعث في السعودية، وتوقفت مجلة سرية كانت معنية منذ مطلع السبعينات بانتقاد السياسة السعودية، ثم تقرر إيقاف أي نشاط سري لأجهزة الأمن العراقية في السعودية بعد التوصل إلى اتفاقيات أمنية هي الأولى من نوعها بين العراق وأية دولة اخرى». معنى ذلك أنه حتى أواخر ١٩٨٩ (وهو تاريخ ابرام الإتفاقية الأمنية مع السعودية)، قام حزب البعث العراقي وأجهزة الأمن العراقية بنشاط هدام ضد سياسات حكام المنطقة.

من ناحية أخرى، فإن القول بأن السلطات الكويتية تقدم تسهيلات العراقيين منشقين يقيمون فيها هو قول مردود لأن من سلطة كل دولة أن تمنح حق «اللجوء السياسي» لمن يتعرض لاضطهاد السلطة السياسية في بلده، ما لم تكن هناك اتفاقية خاصة بتسليم المجرمين السياسيين. والعراق نفسه لا يشذ عن هذا السلوك الذي تقره قواعد القانون الدولي العام.

ـ يتهم المؤلف الكويتيين «باستمرار تهريب كل ما هو ثمين من الموجودات العراقية إلى الكويت، بما في ذلك الذهب والسجاد والتحفيات والمخطوطات والمواد الكهربائية»!! كما يسرت السلطات الكويتية تهريب العملة العراقية بكميات كبيرة وهو الأمر الذي أدى، إلى جانب عوامل أخرى، إلى انهيار سعر الدينار العراقي أمام الدينار الكويتي فوصل إلى ١/٢٠، بعد أن كان الدينار العراقي يساوي ١,٢٥٠ ديناراً كويتياً قبل عشر سنوات»!!

هذا الاتهام المزدوج يدعو إلى السخرية لوضوح عدم جديته. فهو من قبيل اطلاق الشائعات بهدف تضليل الرأي العام العراقي وحمله على كراهية الشعب الكويتي. ويحق لنا أن نسأل المؤلف: ما هي حاجة الكويت ـ وهي السوق المفتوحة على العالم ـ إلى تهريب الذهب والمواد الكهربائية من العراق؟ فهذه السلع متوافرة بكثرة في السوق الكويتية وبأسعار تقل بكثير عن أسعارها في العراق.

ومن ناحية أخرى، ألا يعلم المؤلف أن من بديهيات علم الاقتصاد أن

انخفاض عملة بلد معين يرتبط ارتباطاً عضوياً بالوضع الاقتصادي العام في ذلك البلد؟ وقد أكد المؤلف مراراً على أن العراق كان على شفا انهيار اقتصادي بعد حربه المدمرة مع ايران. ولذلك فإن انخفاض الدينار العراقي أمام الدينار الكويتي لا يرجع إلى تهريب السلطات الكويتية العملة العراقية بكميات كبيرة كما يدعى المؤلف، ولكنه يرجع أساساً إلى إنهيار اقتصاد العراق بالمقارنة بقوة اقتصاد الكويت.

وهكذا تنهار واحدة تلو الأخرى جميع التهم التي وجهها النظام العراقي إلى الكويت لتبرير عملية غزوه لها، وقد أدرك هذا النظام بأن هذه التهم لا تنهض دليلاً كافياً لاضفاء صفة الشرعية الدولية على استخدام القوة في غير الحالات المنصوص عليها صراحة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي حالة الدفاع الشرعي عن النفس، وحالة تدخل المنظمات الدولية عملا بنظام «الأمن الجماعي»، أو في اطار «عمليات المحافظة على السلم والأمن الدوليين». ولذلك يتبنى المؤلف منطقاً إضافياً جاهرت به الحكومة العراقية في محاولة يائسة لاضفاء صفة الشرعية على تدخلها العسكري في الكويت. فقد ادعى رئيس النظام العراقي بأنه تدخل «لينقذ الكويت من آفة الضعف والفساد، وحالة العزلة التي بقيت بها الكويت بعيدة عن أهلها والأهل في العراق العزيز». (ص ١٢٤). ووصف صدام حسين قرارات مجلس الأمن بفرض مقاطعة اقتصادية للعراق بأنها «احتجاج على مساعدة **العراق لأهل الكويت الذين انقذوا أنفسهم من حكم آل الصباح**»(ص ١٢٧). ويضيف المؤلف «لم يتردد أحد القادة العراقيين في إظهار المؤازرة لحكومة كويتية تحل على انقاض حكومة كانت مدعومة من البريطانيين ولذلك **فإن التبعية للعربي هي أفضل بالعرف السائد بين العرب على التبعية للبريطانيين**» (ص ٩٤)!! ويذكر الجميع تلك البيانات المتلاحقة التي صدرت عن مجلس قيادة الثورة العراقي وأجهزة اعلامه والتي روجت لمقولة أن القوات العراقية أدت مهمتها في مساندة «ثورة شعبية ضد حكم قارون». وقد اذاعت بغداد، في صباح يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠، بياناً منسوباً إلى «**حكومة الكويت الحرة المؤقتة**» يعلن «وقوع انقلاب في الامارة، ويطلب مساندة عسكرية من العراق» (ص ٨٩).

إن التشـدق بهذه المقـولات في حاجـة إلى وقفة فقـد أراد النظام العـراقي، ويجاريه المؤلف في ذلك، أن يعطي انطباعاً بأن تدخله العسكري في الكـويت كان بناء على دعوة من «حكومـة الكويت الحـرة المؤقتة» التي قـادت «ثورة شعبيـة» ضد حكم آل الصباح، ويرى بعض فقهاء القانون الدولي أن التـدخل بنـاء على دعـوة من حكومة شرعية هو أمر جائز قانونا (intervention by invitation)(١).

وفي الحقيقة فإن منطق النظام العراقي هو منطق مغلوط لأنه، حتى لو سلمنا بمشروعية التدخل في مثل هذه الحالات، فإن المشروعية لا تقوم الاّ بتوفر شرطين: أن يكون طلب التدخل صادراً من حكومة شرعية، وأن يكون الـطلب سابقـاً على التدخل نفسه. ولا ينطبق هذا الوضع على حالة الكويت. حتى إذا سلمنا بصحـة القصة الهزلية التي رواها المؤلف تحت عنوان: ««عقيد حكـومة مؤقتـة» (ص ٨٧ - ٩٥).

فطبقا لرواية المؤلف، أذاعت بغداد (عند التاسعة والنصف من صباح الثاني من آب ١٩٩٠) بيـاناً منسـوباً إلى «حكـومة الكـويت الحـرة المؤقتـة» يعلن وقـوع انقلاب في الامارة «ويطلب مسانـدة عسكريـة من العراق» (ص ٨٩). وقـد أذيع نفس البيان بعد ذلك بخمس ساعات من محطة اذاعـة جديـدة بدأت بمعـونة فنيـة عـراقية بـاسم «اذاعة حكـومة الكـويت الحـرة المؤقتـة». ويضيف المؤلف أنـه من المفارقة أن إذاعة ذلك البيـان قد تمت في وقت لم تكن هنـاك حكومـة في الكويت، «فحكومة آل الصباح لم تعد موجودة بعد الساعة الخامسة فجراً، **والحكومة البديلة لم تتكون بعد» (ص ٨٧). فلم يتم تشكيـل هذه الحكـومة الاّ في يـوم الرابـع من أغسـطس ١٩٩٠ (ص ٩١)، أي بعد الغـزو بثلاثـة أيـام!! وهكـذا فـإن روايـة**

---

(١) STOWELL (E.): Intervention in International Law, 1921; THOMAS (A) & THOMAS (A.J. jr.): Non Intervention: the Law and its Import in the Americans, 1956; SCAACHTER (O.) : The Legality of Pro-Democratic Intervention, in American Journal of International Law, Vol. 78, (1984) DAMROSCH (L.F): "Politics Across Borders: Nonintervention and Nonforcible Influence over Domestic Affairs" in American Journal of International Law, Vol. 83 (1989).

المؤلف تفضح كذب إدعاء النظام العراقي: فغزو الكويت كان سابقاً على تشكيل «حكومة الكويت الحرة المؤقتة» المزعومة التي ادعى أنها هي التي طلبت من العراق التدخل عسكرياً لمساندتها.

من ناحية أخرى، فإن هذه الحكومة كانت غير مشروعة. ونستند في ذلك إلى شهادة المؤلف نفسه. فهو يقول إن ولادة حكومة كويتية بديلة كانت متعثرة بسبب «عدم استجابة الوجوه المدنية الكويتية ذات الصلات القوية بالعراق» لتشكيل الحكومة (ص ٩١)، وبالتالي وقع اختيار العراق في النهاية على ضابط شاب يدعى «علاء حسين» ليترأس حكومة كويتية مؤقتة تم تشكيلها يوم الرابع من أغسطس ١٩٩٠، فلم تكن هذه الحكومة انعكاساً لثورة شعبية ضد حكم آل الصباح كما ادعى النظام العراقي الذي درج على تزييف الحقائق بما يتفق وسياسته الخاصة. وتطبيقاً لأسلوب التزييف، يرجع المؤلف رفض الكويتيين المشاركة في الحكومة المؤقتة إلى أن العراق لم يفاتحهم بخطة الغزو، وعدم وجود بعضهم داخل الكويت إبان فترة الغزو (ص ٩١ ـ ٩٣)٨

هذا التفسير المفتعل يدل على عدم فهم لطبيعة النظام السياسي في الكويت أو بعبارة أدق، يتجاهل طبيعة ذلك النظام. فالكويتيون، بجميع فئاتهم وتوجهاتهم السياسية يتمسكون بحكم أسرة الصباح باعتبارها رمزًا للوجود الوطني الكويتي، فقد ارتبطت الكويت منذ نشأتها في مطلع القرن الثامن عشر بآل الصباح. ولذلك فإن رفض اقطاب المعارضة الكويتية الدخول في أية حكومة يشكلها النظام العراقي كان أمراً طبيعياً، وليس بسبب عدم مفاتحة رموزها بخطة الغزو العراقي أو عدم وجود بعضهم داخل الكويت وقت وقوع الغزو كما ادعى المؤلف. والشاهد على ما نقول أن المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد في جدة في الفترة من ١٣ الى ١٥ اكتوبر ١٩٩٠ قد أكد بكل قوة هذا الموقف الوطني للمعارضة الكويتية. فبالرغم من اختلافها حول أولويات العمل السياسي في الكويت، رفضت المعارضة بشدة مبدأ تغيير حكومة الكويت الشرعية، ووقف أحد رموزها البارزين، احمد الخطيب، يخاطب المؤتمر قائلا: لقد اعترفنا دوما

بشرعية حكم آل الصباح قبل الغزو وبعد الغزو، وإن دستور ١٩٦٢ الذي نتمسك به ينص صراحة على ان امارة البلاد معقودة لآل الصباح[(١)].

والحقيقة أنه ازاء التعنت المزعوم من جانب حكومة الكويت الشرعية في تسوية قضية الحدود ورفضها التنازل عن أي جزء من اقليمها للعراق، لجأ النظام العراقي إلى القضاء على نظام الحكم في ذلك البلد، واقامة حكومة جديدة تقبل تحقيق المطالب العراقية، وهذا ما جاء على لسان وزير خارجية العراق (طارق عزيز): «أن الوصف الاقرب لقرار الثاني من آب (أغسطس) هو انشاء وضع عسكري وامني في الكويت يترتب عليه احداث انقلاب في الامارة يجري خلاله التخلص من عائلة آل الصباح، لتظهر على انقاضها قوة سياسية محلية تنزع إلى التفاهم بدل الصدام، وإلى التكامل بدل الافتراق.. وتتيح للعراق أن يحل مشاكله الاقتصادية والجيوسياسية عبر رئة مفتوحة على البحر» (ص٣٣).

هذا المبرر الذي ساقه طارق عزيز يتضمن مخالفة صارخة لقواعد الشرعية الدولية. فالتدخل العسكري العراقي في الكويت لم يكن من قبيل التدخل المشروع لأنه لم يحدث بناء على دعوة من الحكومة الشرعية في البلاد، ولكنه حدث بهدف احداث انقلاب، وتنصيب حكومة جديدة تحل محل الحكومة الشرعية وتكون موالية تماما للعراق. هذا السلوك يحرمه بكل وضوح ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على ان «يمتنع اعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة»(المادة ٢ فقرة ٤).

من العرض السابق، يتضح ان المنطق العراقي، بكل ما تضمن من مغالطات وأكاذيب، كان في حقيقة الأمر من قبيل التبرير اللاحق المفتعل لاضفاء شرعية مزيفة على جريمة غزو الكويت والاستيلاء عليها.

---

(١) Le Monde (Paris), 17oct 1990. p.6.

فهل يخفى على المؤلف أن أسرة آل الصباح لم يأتوا للحكم على دبابة كما هو الحال في مجيء حاكم العراق، وإنما جاءوا عن اختيار ورضى من الكويتيين منذ أوائل القرن الثامن عشر للميلاد، وأن هذه الأسرة تكون الجانب الأكبر من تاريخ الكويت، بمعايير الزمان وبمعايير المكان فإن استمرار حكم أسرة بعينها لبلد ما لفترة من الزمان يقود إلى تدعيم الكيان السياسي المتمايز لهذا البلد، ولعل هذا ما أدركه المجتمعون، بمختلف فئاتهم وتوجهاتهم في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد في الطائف والذي تمسك بأسرة آل صُباح باعتبارها رمزاً للوجود الوطني الكويتي.

وتؤكد السوابق التاريخية أن نشأة عدد من الدول الحديثة قد ارتبط بدور الأسرة الحاكمة في هذه النشأة، التيودور في انجلترا والبوربون في فرنسا والهوهنزلرن في المانيا.. الخ.

تكرر الأمر في العالم الاسلامي، فكانت هناك الأسرة العثمانية في الدولة الاسلامية الكبرى لذلك العصر، وكانت هناك فيما بعد أسرة محمد علي في مصر والتي نجحت في الحصول لمصر من خلال تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١، وبعد حروب الشام الضارية، على وضعية خاصة كانت هي الأساس لوضع مصر المتمايز خلال القرن التاسع عشر، وهو الوضع الذي أرسى أساس الاستقلال المصري فيما بعد.

واستمرار الحكم في أسرة بعينها بالإضافة إلى ما يحمله من معنى الاستقرار السياسي الداخلي، فهو يوفر هيئة سياسية دائمة تتعامل مع القوى الخارجية، مما يزيد في تعميق «الوجود المتمايز» لهذه الدولة، وهو ذلك الوجود الذي اتخذ أشكالا عدة، وفي اتجاهات مختلفة ثم إن رأي المؤلف في التحريض على أسلوب الاغتيال يعني بأنه يسير في ركاب فكر سيده الديكتاتور الذي يؤمن بأن حكم الشعوب لا يكون عن رضى واختيار وإنما يأتي عن إجبار وقهر، كما هي الحالة في العراق منذ ١٩٥٨م حين ألغى العهد الملكي بقساوة تقشعر لهولها القلوب حيث قُتلت النساء وبأيديهن المصاحف، كما قُتل بعدهن الأطفال وسحبت أجسادهم في الشوارع فنشأ عن ذلك مناظر تجسد الوحشية والغلظة والفضاضة بعد أن داس الثوار على كافة القواعد والأعراف الإنسانية والإسلامية، وما حدث في الموصل من مجازر

رهيبة كل ذلك كان ارهاصا قويا بدخول العراق عصر المجازر الدموية على أيدي جلاديه من أمثال عبدالكريم قاسم وصدام حسين(١).

بالرغم من تعدد الاتهامات العشوائية والباطلة التي وجهها المؤلف الى الكويت والتي تبرر، من وجهة نظره ووجهة نظر النظام العراقي، غزوها والاستيلاء عليها، فقد أغفل سعد البزاز أحد الاعتبارات الهامة والحقيقية التي تفسر عملية الغزو لانها تتعلق بالطبيعة التسلطية لنظام الحكم في العراق. وفي تقديرنا، فإن غياب الديمقراطية في العراق، واهدار حق الشعب العراقي في المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية، يتصدر الاسباب التي تفسر الغزو العراقي للكويت، دون ان تسوغه.

إن كل نظام تسلطي يقوم على أيديولوجية تمجد القوة والبطش في تعامله على نحو شامل مع المجتمع لا بد وان يتعامل مع الدول الأخرى ـ كما يتعامل مع شعبه ـ من منطلق القوة والعنف متى سنحت له الفرصة لذلك في تقديره. ومن المعلوم ان العراق كان يعاني ـ ولا زال ـ من تناقض واضح بين ضخامة المؤسسة العسكرية وجهاز الأمن القمعي وتوسع الأجهزة البيروقراطية والحزبية من جانب، والتدهور الاقتصادي المتزايد من ناحية أخرى نتيجة للادارة التسلطية غير الرشيدة للاقتصاد الوطني. وقد أسفرت الحرب العراقية ـ الايرانية عن تزايد حدة هذا التناقض: بنية عسكرية وأمنية وبيروقراطية عملاقة من جانب، ودمار واسع النطاق للبنية الأساسية وقصور الجهاز الانتاجي من الجانب الآخر(٢).

وكان في وسع النظام العراقي، بعد وقف الحرب مع ايران، أن يتدارك خطورة هذا الوضع بأن يقدم على خطة إصلاح اقتصادي جذري، ليرفع عن الشعب قدراً من المعاناة التي قاسى منها طوال عشرين عاما في الحروب الداخلية

---

(١) انظر ثورة الموصل القومية، محمود الدرة ص: ٦٣ وما بعدها، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية ص: ٤٠٤ وما بعدها.

(٢) د/ سمعان بطرس فرج الله: «مناقشة لكتاب محمد حسنين هيكل عن حرب الخليج»، مجلة العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٠.

والخارجية. ولكن الاصلاح الاقتصادي الجاد كان يتطلب تحقق أمرين: تخفيض ملموس للانفاق العسكري من ناحية لصالح الاعمار والتنمية، والتخلي عن الإدارة التسلطية العقيمة للاقتصاد الوطني من ناحية أخرى. والأمران يتعارضان تماماً مع الطبيعة التسلطية لنظام الحكم في العراق. فلم يكن من المتصور ان يقدم النظام على تقليص مؤسسته العسكرية وجهاز أمنه الداخلي وهما يمثلان الركيزة الفعلية لاستمراره في الحكم. ولذلك فإن وقف الحرب مع ايران لم يسفر عن تخفيض للانفاق العسكري كما هو المفروض، ولكنه ادى الى توسع في برامج عسكرة المجتمع العراقي، وزيادة تكاليف الاحتفاظ ببنية عسكرية عملاقة. وهكذا وجدت القيادة العراقية، والتي تأصلت فيها عبادة القوة والعنف، أن العلاج السريع لمشاكل العراق المتفاقمة إنما يكمن في محاولة الاستيلاء على الثروة النفطية والمالية للكويت.

وحيث إن الإحتفاظ بقوات عسكرية متضخمة هو أمر أساسي لاستمرارية نظام الحكم التسلطي، فإن بقاء هذه القوات دون مهام قتالية، فضلا عن معاناتها معيشيا، يصبح خطراً على النظام يتعين تجنبه بأية وسيلة. إن لجوء كثير من الطغاة إلى المغامرات العسكرية الداخلية والخارجية لكي يسوغوا امام شعوبهم استمرار حكمهم الاستبدادي، هو أمر مألوف ومتواتر في التاريخ. وكل متتبع لتاريخ العراق الحديث، لاسيما منذ تولي صدام حسين السلطة الفعلية في البلاد، لابد أن يلاحظ أن النظام العراقي دأب على شغل قواته المسلحة المتضخمة إماً في عمليات قمع داخلية، أو في مغامرات عسكرية خارجية. وقد أشار سعد البزاز الى ذلك فقد جاء في صفحة (٥٢) ما يلي: «كان ثمة من يقول: **عندما يكون لديك جيش من مليون رجل لا تستطيع أن تؤكله فارسله إلى أرض أخرى يأكل من أنعامها**»

هذه العبارة تنطوي على دلالات هامة. الدلالة الأولى، أن جيشاً «جائعاً وعاطلاً» يمثل عبئاً على المجتمع المدني كله، ويصبح خطرا على بقاء النظام السياسي، ومن ثم ينبغي شغل هذا الجيش المتذمر بمغامرات خارجية لكي لا يهدد استقرار نظام الحكم.

والدلالة الثانية هي أن المؤلف يعترف ضمنا بأن الكويت ليست أرضا عراقية، فهي «أرض اخرى». والدلالة الثالثة، إن غزو الكويت كان يهدف إلى الاستيلاء عنوة على ثروة ذلك البلد كمخرج من المأزق الاقتصادي والاجتماعي الذي، وضع العراق نفسه فيه. وخير شاهد على ذلك سلوك قوات الاحتلال طوال فترة الغزو [1].

وهكذا جاء غزو الكويت وسيلة للخروج من وضع متأزم داخل العراق وخاصة نظامه السياسي، بالاضافة الى تحقيق اطماع وطموحات شخصية متأصلة في فكر ووجدان القيادة السياسية البعثية التي تتجسد بالكامل في شخص «صدام حسين».

(١) تحفل تقارير المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وكذلك التقارير الصحفية من شهود عيان بنماذج عديدة لسياسة السطو المنظم على ممتلكات الكويت العامة والخاصة، حتى المؤسسات الصحية والعلمية والثقافية لم تسلم من النهب أو التخريب.

الفصل الرابع
قرار الغزو والاعداد الدبلوماسي

توقيت قرار غزو الكويت :

يدعي المؤلف أن قرار دخول الكويت قد اتخذ على عجل، اذ لم تستغرق المدة بين تحريك أول فرق الحرس الجمهوري في اتجاه الجنوب يوم الثاني من آب (أغسطس) أكثر من أربعة عشر يوما (ص٢٣). ويضيف المؤلف «أن يوم ٢/٨/١٩٩٠ لم يكن اليوم المفضل للمعركة، ولم تكن القيادة العراقية قد درست الموضوع قبل سنة أو حتى قبل ستة أشهر استعداداً لها، ولكن إرادة الله هي التي قررت هذا التاريخ» !!، كما جاء على لسان أحد المشاركين في إجتماع محدود للقيادة العراقية عقد مساء ٢٤/١/١٩٩١ (ص ٢٩)، أي في غمرة حرب تحرير الكويت.

إن القول بأن يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ لم يكن مناسباً لبدء المعركة، ولكن ارادة الله هي التي قررت هذا التاريخ هو من قبيل التفسير القدري للأحداث الذي قد يتقبله القارىء البسيط والمغلوب على أمره، هذا النوع من التبرير الذي ينكر حق الشعوب في إدارة أمورها المصيرية، ينطوي على دلالة واضحة على الطبيعة التسلطية للنظام العراقي: فإن ارادة الحاكم تصبح مرادفة لإرادة الله عز وجل. ولكن من غير المعقول ان تركن قيادة سياسية مسئولة إلى هذا التبرير السطحي لأحداث على هذا القدر الكبير من الخطورة.

وفي هذا الصدد، ينبغي التفرقة بين فكرة الغزو، واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذها، فقد نسلم بأن الخطوات العسكرية التنفيذية قد اتخذت قبل أربعة عشر

يوما من تاريخ الغزو، ولكن القرار السياسي باعتماد هذا الخيار العسكري كان قد اتخذ قبل ذلك بوقت طويل، ويؤكد المؤلف أن قرار الغزو قد طرح للمناقشة «للمرة الأولى»، **وتم اعتماده** في إجتماع محدود لمجلس قيادة الثورة عقد في يوم ٢٧ يونيو ١٩٩٠ (ص ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٣٢ ـ ٣٤ ـ ٥٠). قد يكون صحيحاً أن قرار التدخل العسكري في الكويت قد اتخذ بصفة نهائية في اجتماع مجلس قيادة الثورة المذكور. ولكن ذلك لا يعني أن الخيار العسكري لم يكن مطروحا للمناقشة قبل ذلك التاريخ وسندنا في ذلك ما رواه المؤلف في مواضع متعددة في كتابه.

وقد نسلم بصحة رواية الملك حسين ـ كما نقلها المؤلف ـ بأن العمل العسكري لم يكن مخططا له، بعد انتهاء الحرب مع ايران في اغسطس ١٩٨٨ (ص ٢٤)، ولكن لا يمنع من أن الخيار العسكري كان من خيارات «الحل الشامل» للعلاقات العراقية الكويتية. ويؤكد وزير خارجية العراق (طارق عزيز) على أن «مقدمات قرار الثاني من آب استمرت على مدى عشر سنوات سبقته» (ص٣٢). معنى ذلك أن التفكير في غزو الكويت كان معاصراً لبدء الهجوم العراقي على إيران، وعلى الرغم من ادعاء السيد سعد البزاز أن العراق ظل متعايشا مع الكويت كدولة مستقلة، وذلك عندما قال في ص ٢٣ : (عندما تعامل العراقيون مع الكويت كدولة يمكن التعايش معها، واستقبلوا أميرها كرئيس دولة أخرى ومنعوا نشر الكتب التي تتحدث عن خلفية العلاقة التاريخية بين الكويت والعراق، كذلك كان من الصعب القيام بعملية تعبئة في ٢٥ يوما لمسح ما جرى التعايش معه ٢٥ سنة)[١].

فإن الذي كان يحدث طوال فترة حكم حزب البعث العراقي وبالتحديد منذ مجيء الطاغية إلى الحكم هو على العكس مما يدعيه الكاتب تماما، ويتفق مع حديث طارق عزيز السابق، فقد قام النظام العراقي على امتداد أكثر من عشرين سنة بعملية «غسل دماغ» وتوجيه تربوي آثم لجيل كامل من الشعب العراقي، بدءا بالمناهج الدراسية في المدارس الحكومية والجامعية، مع تشجيع نشر الأبحاث

(١) منح سمو الأمير وسام الرافدين، كما إن السفارة العراقية كانت تعد من أكبر السفارات في الكويت.

والدراسات التي تدعى أن الكويت كانت جزءا من العراق لتوليد أوهام في أذهان الناشئة والشباب بأن ذلك الادعاء هو حقيقة تاريخية لا سبيل إلى دحضها، وقد بدأ ذلك واضحا في المناهج الدراسية والأبحاث التي كان من أبرزها كتاب الدكتور مصطفى النجار (التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي)، الذي حشاه بضلالات وادعاءات لا أصل لها عن تبعية الكويت لمحافظة البصرة والذي نشر سنة ١٩٧٥م.

وهكذا فان نظام الطاغية لم يمنع نشر الكتب التي تزيف الحقائق في ذهن الناشئة، بل ساعد على تعبئة الشعب العراقي بمشاعر العداء ضد الكويت والكويتيين، والمتتبع لبرامج الإعلام (الإذاعة التليفزيون)، يلاحظ ذلك بصورة لا تخطئها العين، وكأن المؤلف في حديثه عن صعوبة القيام بعملية تعبئة شاملة في خمسة وعشرين يوما، يومىء من طرف خفي إلى تلك الخطة التي وضعت منذ أمد بعيد، أما فيما يتعلق بالتعبئة قبل الحرب مباشرة، فإن ما حدث يوم ٢/٨، لم يكن ليتم بهذه الصورة الغادرة وبمثل هذه الضخامة والقوة، لولا أن يكون قد سبقه تجهيز وتحضير وإعداد، ووضع لخطط محددة تمت مناقشتها قبل الغزو بمدة طويلة، على الأقل أطول كثيرا من تلك الأيام الخمسة والعشرين التي يذكرها المؤلف، وما يحاوله المؤلف هنا لإبعاد الصورة التآمرية عن الطغمة الحاكمة في بغداد يصطدم مباشرة مع الحد الأدنى للتفكير المنطقي، وللحسابات البسيطة التي يدركها عوام الناس، إذ لا يمكن أن تحتشد الجيوش العراقية بأسلحتها المختلفة وبأعدادها العظيمة، دون أن يسبق ذلك دراسة عميقة للوضع الاقليمي والدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، ومحاولة استشراف ردود الأفعال المختلفة التي قد تصدر من كل الدول ذات التأثير المباشر في القضية، ثم إعداد وتجهيز مسرح العمليات ودراسته بصورة تامة من الناحية العسكرية، ثم تحريك القطاعات العسكرية، وما يسبق هذا كله من أعمال استخبارية، كل ذلك لا يمكن عقلا أن يتحقق في خمسة وعشرين يوما، على أن أطماع العراق في الكويت وتاريخ هذه الأطماع تجعل من القول باضمار فكرة غزو الكويت واحتلالها أمرا مقبولا ومناسبا، وهذه الفكرة كانت تلقى على الدوام تشجيعا وحضا متتاليا من

الملك حسين ، فقد صرح لرؤساء تحرير الصحف الأردنية أثناء الاحتلال العراقي بأن ضم الكويت إلى العراق كان مشروعا يوشك على أن يوضع موضع التنفيذ لولا قيام الثورة العراقية سنة ١٩٥٨م، والتي أجلت خطط (البيت الهاشمي في العراق والاردن) للقيام به، وأن الخطأ الكبير الذي وقع فيه عبدالكريم قاسم عندما طالب بالكويت هو أنه لم يتجاوز الحدود، بل وقف عندها مكتفيا بالإعلان عن مطالبة، وأن صدام حسين لم يكرر ذلك الخطأ وحقق ما كنا نطمح إليه)(*).

ولقد كان في عبارات الطاغية التي هدد فيها الكويت في اجتماع القمة المنعقد في بغداد (٢٨ مايو ١٩٩٠) ما يؤكد تلك النوايا الآثمة التي حاكها في صدره منذ أمد بعيد.

ويروي المؤلف أنه اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئة في الدار البيضاء، في ١٩٨٩، لمناقشة القضية اللبنانية، طالب الرئيس العراقي بضرورة خروج جميع الغرباء من لبنان، وفي مقدمتهم السوريون، ونزع الغطاء العربي عن وجودهم فيه، ولكنه فوجىء أن السعوديين يطوقون المشروع العراقي (ص٢٠٧). وكان تعليق العراقيين على الموقف السعودي: «ان توفير الغطاء العربي للوجود السوري في لبنان، وابقاء أجزاء من الاراضي اللبنانية تحت الحماية السورية يمثل سابقة، إما أن نرفضها حتى لا تفتح الطريق لسواها، وامّا أن نقبل بها جميعا وتكون **فاتحة لنمط جديد من العلاقات العربية، وبخاصة بين الدول الكبرى من جهة وبين الاجزاء المستقطعة منها التي قامت فيها كيانات سياسية صغيرة من جهة أخرى**» (ص٢٠٨ ـ ٢٠٩). وكانت الاشارة واضحة إلى الكويت. ويستطرد المؤلف قائلا أن ذلك الكلام كان يتردد حتى نهاية ١٩٨٩ ولكن يبدو أن السعوديين لم يفهموا المداخلة العراقية جيداً (ص٢٠٩). نذكر كذلك دعوة صدام حسين خلال قمة عمان لمجلس التعاون العربي في فبراير ١٩٩٠، الى سحب الاسطول الامريكي من الخليج بحجة انتفاء مبررات وجوده بعد انتهاء الحرب العراقية

(*) كانت دعوة نوري السعيد رئيس وزراء العراق خلال فترة الاتحاد الهاشمي هي أن تنظم الكويت كدولة مستقلة إلى الاتحاد.

الإيرانية (ص١٥٧). ان هـذه الدعـوة تنطوي عـلى دلالة واضحـة على أن الخيـار العسكري لم يكن غائبا في ذهن القيادة العراقية طـوال عام ١٩٨٩، وقـد تأكـدت هذه الدلالة في مؤتمر القمة العربية الاستثنائية الذي عقد في بغداد في مـايو ١٩٩٠ (ص٤٠ - ٤٤).

وقد اكد المؤلف نفسه ان خطوات العراقيين جاءت «كتومة سرية، تجرى في دائـرة صغيرة مغلقـة من دون أية اثـارة مسبقة **للحفيـظة بمايـوفـر عنصر المبـاغتـة والمفاجأة**» (ص٢٦، ١٠٢).

وكـما سبق أن قلنا فـإن أية عمليـة عسكريـة كبرى تتـطلب اعدادا سيـاسيا ودبلوماسيا مكثفا لمحاولة امتصاص دور الافعال المضادة المحتملة. وهكـذا نلاحظ تلازم التحركات العراقيـة منذ مـطلع عام ١٩٩٠ وكلهـا تصب في اتجاه واحـد هو تـوفير الغـطاء الـدبلومـاسي لعمليـة غـزو وضم الكـويت الى العـراق: التحـرش بـالكويت بـاثارة قضيـة أسعار النفط وقضيـة الديـون، وقضيـة الجـزر والحـدود، واتهامها بسرقة بترول العراق والمضاربة على الدينار العراقي، واتهامها بالتـآمر مـع الامبرياليـة الإمريكيـة، والحملة الإعلانيـة ضد الصهيـونية التي تسعى إلى تـدمير القـوة العسكريـة العراقيـة، والتحركـات السياسيـة تجـاه بعض الـدول العـربيـة (الاردن، اليمن، السـودان، مـوريتـانيـا، منـظمـة التحـريـر الفلسـطينيـة)، والاتصـالات الـدبلومـاسيـة الشكليـة مثـل قبـول الـوسـاطـة المصريـة والسعودية.... الخ.

وحتى لو سلمنا جدلا برواية المؤلف أن قرار غزو الكويت لم يناقش، ولم يتم إقراراه إلا في أواخر يونيو ١٩٩٠، فإن هذا القول يطرح سؤالا هاما يتعلق بحقيقة هدف العراق من عقد «مؤتمر جدة» في ٣١ يوليو ١٩٩٠ كما سنرى.

وأيا كانت الأسباب أو على الأصح الذرائع التي استند إليها النظام العـراقي لتسويغ غزوه للكويت، فإنها لا تكفي بمفردها لتفسير إتباع العراق اسلوب العنف العسكري، لتسوية خلافاته مع دولة الكويت فإن استخدام القوة على هذا النحـو السافر، وبصرف النظر عن مشروعيته أو عدم مشروعيته، لابد أن يؤدي إلى ردود

أفعال مضادة من جانب الدول المعنية مباشرة بشؤون الخليج الذي يتمتع بوضع استراتيجي واقتصادي متميز على مسرح السياسة العالمية. وهنا تبرز أهمية «إدارة الازمة» التي خلقها العراق على ضوء دراسته ومدى استيعابه للوضع الإقليمي والدولي، واستشراف ردود أفعال الدول الأخرى، وذلك قبيل الهجوم على الكويت مباشرة، وبعد الاستيلاء عليها.

الاعداد الدبلوماسي لغزو الكويت:

كيف أدار العراق الازمة الدبلوماسية التي فجرها عندما وجه مذكرة الى جامعة الدول العربية، في منتصف يوليو ١٩٩٠، يطرح فيها مآخذه على حكومة الكويت، ويهدد باستخدام القوة ضد تلك الدولة في حالة عدم انصياعها للمطالب العراقية؟

ان قراءة متأنية لكتاب سعد البزاز تكشف عن سوء تقدير لأسس النظام العالمي في مطلع التسعينيات.

أولا ـ الوضع الإقليمي: العالم العربي، إيران، تركيا:

سبق أن ذكرنا أن قرار غزو الكويت قد اتخذ بشكل نهائي منذ أواخر يونيو ١٩٩٠ على الأقل. ويحق للقارىء أن يتساءل: لماذا تقدم العراق بشكواه ضد الكويت إلى مجلس جامعة الدول العربية، في منتصف يوليو ١٩٩٠؟ هل كان الهدف أن تقوم هذه المنظمة الإقليمية بالدور المنوط بها، وهو العمل على تسوية المنازعات بين أعضائها في إطار تفاوض جماعي بحيث يتم التوصل إلى تسوية مقبولة من أطراف النزاع؟ نحن نشك في ذلك. فقد سبق أن قدمنا أنه عندما طلبت حكومة الكويت من مجلس الجامعة تشكيل لجنة تابعة له تتولى «تسوية نزاع الحدود مع العراق»، رفضت الحكومة العراقية هذا العرض بحجة أن منازعات الدول العربية حول الحدود يجب تسويتها بين الدول المعنية مباشرة، وليس بواسطة لجان تشكلها دول عربية أخرى، ولم يشر سعد البزاز، من قريب أو من

بعيد، إلى هذه الواقعة لأنها تفيد أن العراق يرفض أصلاً مبدأ الوساطة لكي ينفرد بالكويت، ويملي عليها شروطه كاملة، أي الاستسلام. فتقديم شكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية كان جزءاً من حملة التشهير التي شنها العراق ضد الكويت منذ ١٩٨٩، وتوفير غطاء دبلوماسي جماعي للعمل العسكري الذي استقر عليه النظام العراقي من قبل. وهذا ماتفصح عنه بوضوح أكبر أعمال «مؤتمر جدة» الذي عقد بناء على وساطة سعودية ومصرية لافساح المجال أمام الطرفين العراقي والكويتي لتسوية النزاع عن طريق التفاوض المباشر بينهما.

يخصص المؤلف فصلاً كاملاً «لمؤتمر جدة» ص(٧٧ ـ ٨٥)، ويتضح من سياق حديثه أن الكويت هي المسؤولة عن فشل ذلك المؤتمر، وبالتالي دفعت العراق دفعاً إلى استخدام القوة العسكرية ضدها، فيذكر المؤلف أن الكويتيين لم يظهروا «أية مرونة» في موقفهم، ولا استجابوا لما طرحناه ولا اعترفوا بما قاموا به، «وبدا موقفهم متعنتاً، رافضاً بالكامل، **ولم يسعوا إلى حل وسط**»!! فما هو ذلك الحل الوسط الذي يقبله العراق؟ يجيب العراقيون عن هذا السؤال بعبارة «شديدة الحزم» وردت على لسان ناطق حكومي عراقي قبيل «مؤتمر جدة» في ٢٧ يونيو ١٩٩٠، «ليعلم رئيس وزراء الكويت أن الذي يأتي إلى اللقاء معنا ينبغي أن يكون مهيئاً لإزالة الأذى والعدوان الذي لحق بالعراق، والاستجابة لحقوق العراق المشروعة»(ص٨٠). وقد لفت رئيس وفد العراق انتباه الشيخ سعد العبدالله إلى أن اللقاء ينبغي أن «يعتمد فحوى المذكرة العراقية الموجهة إلى جامعة الدول العربية حول التجاوزات الكويتية» (ص١٨).

وقد تحدثت صحف بغداد «عن رفض العراق أن يكون لقاء جدة حفلة لجبر الخواطر وتبويس اللحى، **فاما أن يلبي اللقاء ما يطلبه العراق أو يتولى اختيار طريق آخر لانتزاع حقوقه» (ص٨١)، ولاشك أن الوفد العراقي إلى لقاء جدّة كان على علم بقرار الغزو، وهذا مايفسر لهجة التهديد الواضحة والحاسمة التي استخدمها.**

مما تقدم يتضح أن «المرونة» التي كانت مطلوبة من جانب الكويت هي عبارة عن الانصياع الكلي لمطالب العراق، وليس التوصل إلى حل وسط كما ادعى

المؤلف. فإن تعليق تسوية النزاع العراقي ـ الكويتي على شروط يستحيل قبولها من جانب الطرف الكويتي انما يعني أن العراق لم يكن يهدف، في حقيقة الأمر، من وراء مؤتمر جدة إلى التوصل لتسوية توفيقية مقبولة للطرفين، ولكنه أراد توفير غطاء دبلوماسي لعملية الغزو بحجة استحالة التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع بسبب تصلب موقف الكويت، واتخاذ ذلك ذريعة لتبرير استخدام القوة ضد دولة الكويت، فاجتماع جدّة لم يكن إذن سوى مناورة دبلوماسية تقليدية تتبعها الدول ذات النوايا العدوانية لكي توهم العالم بأن الطرف الآخر في النزاع هو الذي دفعها إلى استخدام القوة ضده. وقد استخدمت المانيا النازية وايطاليا الفاشية واليابان هذا الأسلوب بكثرة في الثلاثينيات.

وقد أكدت الوثائق العراقية السرية التي خلفتها القوات العراقية وراءها بعد اندحارها من الكويت، أن أوامر الهجوم على الكويت قد سلمت إلى قيادة القوات العراقية يوم ٣١/٧/ ١٩٩٠م.

وبالرجوع إلى الوثيقة (رقم ٢) العراقية (سري للغاية) الصادرة عن الأركان العامة العراقية بشأن تحليل المعركة نجد في (ص٥٧):

أولا: بالساعة ١١,٣٠ صباحاً يوم ٣١ تموز تم استدعاء آمر اللواء الآلي الرابع عشر لاستلام الأوامر بالتمرين على الكويت». (١)

أي أنه في الوقت الذي كان يجري فيه اللقاء بين وفد الكويت والوفد العراقي في جدة لدراسة المشكلة وحلها كان قرار الهجوم قد سُلم إلى القيادات العسكرية التي كانت قواتها جاهزة ومستعدة ومحشودة على حدود الكويت. وهكذا تبين أن الهدف من مشاركة العراق في اللقاء كان تخدير الوضع، والخداع بطرح توجه سلمي عراقي بينما أهل السلاح في طريقهم للعدوان، فالوثيقة رقم (٢) «تحليل عمليات لواء ١٤ حرس جمهوري» تشير إلى أنه كان هناك علم بأوامر العدوان «قبل المعركة بيومين». «انظر وثيقة رقم ١».

---

(١) المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية إعداد عقيد ركن متقاعد علي عبدالله خليفوه، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩٣.

ومن المفارقات التي يذخر بها كتاب سعد البزاز، وكما جاء على لسان صدام حسين نفسه في وصف التفاهم الذي توصل إليه مع الرئيس المصري حسني مبارك، انه كان من المقرر أن يكون مؤتمر جدّة اجتماعاً بروتوكولياً، ثم ينتقل الاجتماع إلى بغداد ليبحث الكويتيون والعراقيون أمورهم مباشرة بجدية. وقد أعرب الرئيس العراقي عن أمله أن يتوصل الطرفان إلى نتيجة في هذه الاجتماعات اللاحقة، وأردف قائلاً للرئيس المصري «طمئن الكويتيين» ونحن من جانبنا لن يحصل أي شيء إلى أن نلتقي معهم.. وعندما نلتقي ونرى أن هناك املاً، لن يحصل شيء.. وعندما نعجز عن ايجاد مخرج، فأمر طبيعي أن لايقبل العراق أن يموت.. ومع ذلك الحكمة هي فوق كل شيء آخر(ص١٧٦). هذه العبارات الأخيرة تكشف عن أسلوب المراوغة والتغرير الذي تتميز به الدبلوماسية العراقية. فقد بادر العراق بغزو الكويت غداة مؤتمر جدة الذي كان من المقرر أن يكون اجتماعا «بروتوكولياً» تعقبه اجتماعات أخرى لبحث النزاع العراقي ـ الكويتي بجدية. ومن ناحية أخرى، فإن عبارات الرئيس العراقي كما وردت في محضر مقابلته مع سفيرة الولايات المتحدة في ٢٥ يوليو ١٩٩٠(ص١٧٦) تتعارض مع عباراته عن نفس الموضوع كما أوردها المؤلف في موضع آخر من كتابه، فيقول المؤلف أن الرئيس العراقي أبلغ نظيره المصري «ان العراق لن يلجأ إلى استخدام القوة في انتظار ماسيسفر عنه لقاء جدة، وأوصى الرئيس العراقي، مستمعه المصري، **بعدم طمأنة** الكويتيين حتى لايكون ذلك سبباً في اتخاذهم موقفا متشدداً خلال لقاء جدة» (ص٥٨). هذا التعارض يلقي ظلالاً كثيفة من الشك حول مصداقية الرئيس العراقي، ويسقط الادعاء بأن **الكويتيين قد التقطوا الاشارة الخاطئة** (ص٥٩) لأن الرئيس حسني مبارك حوّر في مضمون حديث الرئيس العراقي من حيث حقيقة ومدى الوعد العراقي بعدم استخدام القوة ضد الكويت.

وينقل لنا الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية ما حدث بالضبط في لقاء مبارك وصدام في ٢٤ يوليو ١٩٩٠م وكان ضمن أعضاء الوفد المصري، فيقول:

إن ماحدث بالضبط في لقاء مبارك مع صدام حسين في ٢٤ يوليو هو أن الرئيس العراقي قال للرئيس مبارك: (ياأبا علاء إن حكام الكويت مذعورون رغم إنني لا أنوي القيام بأي عمل عسكري، وأعتقد إنك تستطيع أن تنتهز الفرصة وتطلب منهم ما تشاء وأن تطرق الحديد وهو ساخن، لأنهم سوف يبادرون بالاستجابة لمطالبكم، وسوف يتعاملون معها على نحو يختلف عن الأسلوب الذي اتبعوه معكم في الماضي، إنني سوف أعمل ـ والحديث لصدام ـ على بحث كافة المسائل المختلف عليها في المحادثات التي اتفقنا على إجرائها في جدة ثم في عاصمة البلدين، وآمل في التوصل إلى تسوية مُرضية خلال هذه المباحثات.

ويضيف الأستاذ إبراهيم نافع قائلا:

ولقد سألت بنفسي الرئيس صدام حسين ونحن في طريقنا إلى الطائرة، وكان يقف إلى جانبه الرئيس حسني مبارك، عن سر الحشود العراقية، فقال لي بالحرف الواحد وكأنه يتهكم: ياأخ إبراهيم إن الكويت لا تحتاج إلى حشود عسكرية كبيرة[1].

ولي الحقائق الواضحة ومحاولة تزييفها ينتشر في كتاب سعد البزاز بصورة تدعو إلى الدهشة، فاتصالات عرفات قبل العدوان العراقي على الكويت كانت تدور كلها حول بث الطمأنينة في نفوس القيادات الكويتية، والتأكيد على أنه لا توجد أية نوايا عدوانية عراقية ضد الكويت، وفي الوقت نفسه نقل رغبة القيادة العراقية، بأن تدفع الكويت عشرة مليارات دولار للعراق.

يقول علي منير في كتابه (المؤامرة):

بعد ان غادر مبارك بغداد، وبالتحديد في ٢٨ يوليو التقى ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالرئيس العراقي، في هذا اللقاء طلب صدام حسين من أبو عمار أن يذهب إلى الكويت ويُقنع الكويتيين بأن يدفعوا عشرة

---

(١) انظر الفتنة الكبرى ـ عاصفة الصحراء ـ إبراهيم نافع ص: ٩٥. وانظر كذلك: المؤامرة ـ علي منير ص: ٨٣ وما بعدها.

مليارات من الدولارات، ووصل عرفات إلى الكويت يوم ٢٩ يوليو وكانت الإجابة الكويتية (كل الأمور يمكن أن نناقشها في اجتماع جدة) [١]

وفي حديث سمو الشيخ سعد للمؤلف (علي منير) نقله في كتابه المشار إليه قال: وزارنا أيضا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وقال أيضا: ياأخ سعد أتيت الآن من بغداد، وبعد أن اجتمع بي رئيس النظام العراقي ومجموعته وأنهم طمنوه، فقلت خيراً، وجاء بعده الأمين العام للجامعة العربية وقال نفس الكلام [٢].

إلى جانب هذه التغطية الدبلوماسية الهشة لعملية غزو الكويت، اتخذ العراق عدة خطوات لكسب تأييد بعض الدول العربية لعملية الغزو من جانب، وتحييد الدول العربية الأخرى التي كان من المحتمل أن تعارض غزو الكويت من جانب آخر. من هذه الخطوات نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

١ ــ التدخل إلى جانب العماد ميشيل عون في لبنان بغية الضغط على سوريا واستمرار تورطها في مستنقع الحرب الأهلية اللبنانية، ومن ثم ثنيها عن التدخل في أزمة الخليج التي كان يزمع تفجيرها.

٢ ــ تقديم المساعدة إلى نظام الحكم العسكري في السودان الذي لم يخف عداءه لنظام الحكم في مصر لكي يضغط على مصر عند حدودها الجنوبية فتنصرف عن الاهتمام بما يجري في منطقة الخليج. كذلك فإن حماس صدام حسين لانضمام مصر إلى «مجلس التعاون العربي» كان من منطلق تحييدها في أية مواجهة يثيرها في الخليج. ولنا عودة إلى العلاقات العراقية ـ المصرية.

٣ ــ الاصرار على انضمام اليمن إلى «مجلس التعاون العربي»، واستخدام نفوذه في تسريع إعلان وحدة اليمن في مايو ١٩٩٠(ص٢٨) بهدف الضغط على المملكة العربية السعودية عند حدودها الجنوبية. كذلك فإن تمسك العراق

---

(١) المؤامرة ـ علي منير ص: ٨٥.

(٢) المرجع السابق ص: ٨٩.

بابرام معاهدة عدم اعتداء مع المملكة العربية السعودية كان بهدف طمأنة تلك الدولة وتحييدها عن أي مواجهة عسكرية قد تنشب بينه وبين الدول الغربية بسبب غزوه واستيلائه على الكويت. ولنا عودة إلى العلاقات العراقية ـ السعودية.

٤ ـ التدخل لحسم الصراع بين موريتانيا وبين السنغال لصالح الموريتانيين (ص ٢٧ ـ ٢٨) بهدف كسب تأييد موريتانيا للسياسة العراقية من جانب، والضغط على المملكة المغربية بشأن تسوية قضية الصحراء الغربية من جانب آخر.

يتضح من كل ماتقدم إن إدارة العراق لنزاعه مع الكويت ارتكزت على نية استخدام القوة، وليس على أسلوب التسوية السلمية، فقد كانت جميع الفرص متاحة أمامه لتسوية خلافاته مع الكويت في إطار من التعاون العربي البناء الذي بدأ يترسخ بعد وقف إطلاق النار في الحرب العراقية الايرانية، ولكن النظام العراقي أهدر جميع هذه الفرص، وعقد العزم سلفاً على استخدام القوة العسكرية لأن الأمر بالنسبة له لم يكن مجرد تسوية قضايا خلافية مع الكويت بقدر ما كان فرض هيمنة العراق على تلك الدولة، ومن بعدها دول الخليج الأخرى، واستخدام هذه الهيمنة لتحقيق زعامة عراقية زائفة للعالم العربي كله، ومجداً شخصياً لصدام حسين بوصفه موحد الامة وقائدها!! (١)

وإذا كان صدام حسين قد نجح في استمالة بعض الحكومات العربية إلى موقفه من الكويت، فقد فشل تماماً في تقديره لمواقف أهم الدول العربية التي لها علاقات وثيقة ومباشرة مع دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا. فان أهداف صدام حسين الحقيقية في منطقة الخليج لم

---

(١) ترك الجيش العراقي بعد اندحاره من الكويت مجموعة كبيرة من الخرائط التي أصدرتها القوات المسلحة العراقية، وتغطي تلك الخرائط التفصيلية جميع دول مجلس التعاون لاقطار الخليج العربية. كما كان ضمن لوحات أرقام السيارات التي جلبت إلى الكويت خلال الاحتلال العراقي لوحات كتب عليها (العراق/ الدمام) و(العراق / الدوحة). وهذا يدل على أن الهدف لم يكن الكويت فقط.

تكن غـائبة عن فكـر واهتمامـات حكومـات تلك الدول، ولـذلك أصيب النـظام العراقي بصدمة حقيقية عندما وقفت هذه الحكومات وقفة حـازمة وحـاسمة ضـد غزو العراق للكويت كما سنرى.

أمّا بالنسبة لتركيا، فقد توقع الساسة العـراقيون أن تـظل ساكنـة إزاء غزو العراق الكويت، ففي عهد حكومة توركت أوزال تمت تسوية القضايا المعلقـة بين البلدين بشأن تشغيل أنبوب النفط العراقي عبر تركيا، وبشأن قضايا الأمن المشترك على الحدود، وتسوية جميع الأمور المتعلقـة بالعقـود التجاريـة(ص٢٧٥). وجديـر بالذكر أن تركيا كانت تحصل على ٧٠٠ مليـون دولار مقابـل تدفق النفط العـراقي عـبر انبوب النفط الـذي يمر في أراضيهـا. وفي محاولـة واضحة لـرشـوة الحكـومـة الـتركية، عـرض النائب الأول لـرئيس الوزراء العـراقي في اليوم الثـالث في غـزو الكويت (٥/٨/١٩٩٠) تسهيلات كبيرة يحصل عليها الأتراك من النفط العـراقي مقابل عدم اتخاذ قرار بإغلاق خط الأنابيب المار عبر أراضيهم، وعدم الانضمام إلى تحالف غربي كـان يتم تشكيله ضد العـراق. وجديـر بالـذكر أيضـاً أن العلاقـات التجارية العراقية ـ التركية، بما فيها تجارة الترانزيت، كانت في تزايد مـطرد بحيث أصبـح العراق ثـالث شريك تجـاري لتركيـا، وان الصادرات الـتركية إلى العـراق كانت تزيـد عن ٨٠٠ مليون دولار سنـوياً. كـذلك تمكنت الـدولتان من محاصرة المشكلة الكردية التي تؤرق أمنهـما الداخـلي. وبالـرغم من أن اعلان العـراق، في ١٩٨٩، عن تجربة إطلاق صاروخ العابد الحامل للأقمار الصناعية قد أثار شكـوك الحكومة التركية حول أهداف ونـوايا العـراق(ص٢٧٨)، وبالـرغم من أن مشكلة الميـاه بين البلدين، التي انفجـرت في منتصف ينـايـر ١٩٩٠، قـد عكـرت صفـو العلاقات بين تركيا من جانب، والعراق وسوريـا من الجانب الآخـر (ص٢٧٧)، فقـد اعتقدت الحكـومة العـراقية بـأنه «لم تكن هنـاك مشكـلات سيـاسيـة وأمنية وعسكرية حادة بين البلدين» (ص٢٧٨) تدعو تركيا إلى اتخاذ موقف معـاد للعراق إذا أقدم على غزو الكويت. ولذلك فوجئت القيادة العراقية بحدة الموقف الـتركي المعارض لعملية الغزو. وكما جاء على لسان طه ياسين رمضـان: «اذا كانت هنـاك مفـاجأة فـانها تتمثل في مـوقفي الرئيسـين الـتركي تـوركت أوزال والمصري حسني

مبارك، فقد كنا نعرف أنهما مرتبطان بالسياسة الأمريكية، ولكننا لم نتوقع، برغم ذلك، أن يتخذا موقفا مبالغاً فيه ضد العراق» (ص٢٨١).

لايتسع المقام لتحليل طبيعة العلاقات العراقية ـ التركية قبيل غزو العراق للكويت(١)، ولكن المقتطفات السابقة من كتاب سعد البزاز تفيد بأن ترجيح العراقيين أن تتخذ تركيا موقفاً محايداً ازاء غزو الكويت كان مبنياً على اعتبارات مصلحية ضيقة كان في الإمكان تعويضها بسهولة(٢)، وليس على اعتبارات استراتيجية عامة ودائمة، فإن الحكام في تركيا ـ وكذلك في ايران ـ يقدرون تماماً أهمية القواعد الجيوسياسية الموضوعية ويلتزمون بها مهما تباينت مواقفهم الايديولوجية، إذ أن استيلاء العراق على الكويت كان من شأنه أن يقلب التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بأكملها رأساً على عقب لصالح العراق، وسيترتب على ذلك تقليص دور تركيا الإقليمي التي تسعى منذ انتهاء «الحرب

---

(١) أنظر د/ نازلي معوض: «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية (مقارنة تحليلية)»، **مجلة العلوم الاجتماعية**(جامعة الكويت)، المجلد ١٩، العدد الأول / الثاني، ربيع/صيف ١٩٩١، ص ٩ـ ٤٣؛ ـ «التقارب التركي الغربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة»، **في العلاقات العربية التركية من منظور عربي**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٩١، ص ٣٠٩ ـ ٣٥٨.

«هاني رسلان»: «تركيا وأمن الخليج»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص ١٠٤ـ ١١١.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام: **التقرير الاستراتيجي العربي** لعام ١٩٩٠، ص ١٤٩ ـ ١٥٦، ولعام١٩٩١، ص ١٣٧ ـ ١٤٦، القاهرة ١٩٩١ و١٩٩٢ على التوالي.

نبيل عبدالفتاح: «العرب في النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٤٦ ـ٦٩.

(٢) حصلت الحكومة التركية على تعهدات بتعويضها في الخسائر الناجمة عن الأزمة التي فجرها العراق بمساعدات مالية واقتصادية من الولايات المتحدة وأوروبا العربية واليابان، إضافة إلى السعودية والكويت، وأصبحت السعودية تحتل المرتبة الأولى بدلاً من العراق في قائمة الدول المصدرة للنفط الى تركيا. كما رفعت الولايات المتحدة القيود العسكرية المفروضة على تسليح تركيا منذ قيامها بغزو قبرص في ١٩٧٤، ومنحت أنقرة مساعدات عسكرية اضافية، الأمر الذي مكنها من أن تصبح أكبر قوة عسكرية فعالة في منطقة الشرق الأوسط إلى جانب اسرائيل.

الباردة» إلى تدعيم ذلك الدور بانفتاحها على جميع دول الشرق (إيران، والدول الخليجية الأخرى والجمهوريات الاسلامية في وسط آسيا التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق)، وليس فقط إلى انفراج علاقاتها مع العراق. هذه الاعتبارات الجيوسياسية هي التي أدت في نهاية الأمر إلى اتخاذ موقف متشدد وحاسم ضد العراق في احراز نصر سريع في حرب تحرير الكويت[1].

والغريب في الأمر أن سعد البزاز قد أشار إلى هذه الاعتبارات الجيوسياسية العامة والتي أكدتها مراكز بحوث ودراسات في العراق. فكان معلوماً في بغداد أن تركيا لن تقبل استيلاء العراق على الكويت، ومايترتب على ذلك من توسيع للدور الاقليمي للعراق على حساب دور تركيا في المنطقة (ص ٢٧٩). ومع ذلك فإن النظام العراقي، جرياً وراء الأوهام، لم يأخذ هذه الاعتبارات مأخذ الجد اعتقاداً منه أن مصالح تركيا الحالية والمباشرة مع العراق سوف تحول دون انضمامها إلى الجبهة المضادة له، ولذلك أصيبت القيادة العراقية بمفاجأة عندما سارعت تركيا بالانضمام إلى التحالف ضد العراق. ولتفسير هذا السلوك التركي «المفاجىء»، لجأت القيادة العراقية كعادتها إلى مسوغات مفتعلة تستند في جوهرها إلى فكرة «التآمر» بين تركيا والولايات المتحدة وحلفائها في الخليج (السعودية والكويت). فادعت أن الولايات المتحدة هي التي أوعزت إلى حلفائها الأغنياء في السعودية والكويت لتعويض تركيا على الفور عن خسائرها في حالة إغلاق أنبوب النفط العراقي (ص٢٧٩)، «ودفعت الكويت على الفور مليارى دولار»!! (ص٢٨٢) (في الحقيقة تعهدت الكويت بدفع حوالي ٩٠٠ مليون دولار)، ووعدت السعودية

---

(١) صحيح أن تركيا قد حرصت على عدم الاشتراك مباشرة في حرب برية ضد العراق، ولم ترسل قوات عسكرية للانضمام الى قوات الحلفاء في الخليج ولكنها أصبحت طرفا أصيلاً في الجبهة الدولية المضادة للعراق، وقامت بدور حاسم في احراز نصر سريع في حرب تحرير الكويت. ففي استجابة سريعة قامت تركيا باغلاق خط أنابيب النفط العراقي، وساهمت بدور كبير في فرض حصار اقتصادي صارم على العراق، وسمحت باستخدام قواعدها لمهاجمة أهداف عراقية، وقامت بحشد قوات كبيرة على الحدود لتشتيت جهد العراق العسكري واشغاله بامكانية فتح جبهة برية أخرى في الشمال. . الخ.

«بتمويل برنامج تصنيع طائرة (اف١٦)، وتقديم عون مالي سريع لمنع انهيار الاقتصاد التركي (ص٢٨٢).. الخ». من ناحية أخرى، وإمعاناً في تجريح الموقف التركي، بدأت وسائل الاعلام العراقية تتحدث عن أطماع تركيا الامبريالية واحياء دعوات قيام تركيا «عظمى» تبسط نفوذها على بقايا الاتحاد السوفيتي من دول وسط آسيا، وتصطدم بأية قوة اقليمية منافسة (ص٢٨٩). فكأن موقف تركيا المتشدد ضد العراق «قام على المغامرة (بالمضمون القليل) لكسب (كثير من مستقبل غامض)» (ص٢٨٢)، ولذلك يتوقع سعد البزاز (ص٢٨٩) أن تركيا «ستكون ساحة واردة في أي انفجار مقبل تشهده آسيا من وسطها حتى حافاتها الغربية (اشارة إلى الصراع الايراني ـ التركي على آسيا الوسطى)، ومن حافات تركيا الغربية حتى أعماق بلاد البلقان» (إشارة الى اليونان وتفكك جمهورية يوغوسلافيا).

إن منطق النظام العراقي الفاسد في توقعاته الخاطئة لسلوك تركيا ينطبق أيضاً ـ وربما بشكل أوضح ـ على تقييمه لموقف إيران [(١)] من العراق في حالة إقدامه على احتلال الكويت. فبالرغم من توقف الصراع العسكري بين البلدين، في أغسطس ١٩٨٨، ظلت العلاقات بينهما متوترة وعدائية، على عكس العلاقات العراقية ـ التركية التي تميزت، قبيل غزو الكويت، بوضع التعاون أكثر منها بوضع الصراع. كان طبيعياً إذن أن يتوقع العراق معارضة إيرانية قوية لعدوانه ضد الكويت لما يترتب على ذلك من احداث اختلال في التوازن الاستراتيجي والأمني في الخليج لصالح العراق وضد المصالح الإيرانية في المنطقة. وفعلاً أعلن الرئيس

---

(١) نفس المراجع الواردة في الهامش السابق بالاضافة إلى: أحمد مهابة: «إيران وأمن الخليج»، مجلة السياسة الدولية (القاهرة، العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص ٩٦ ـ ١٠٣؛ د/ نيفين عبدالمنعم مسعد: «التوجه الجديد للجمهورية الايرانية الثانية: الأولويات ـ الأدوات ـ الكوابح»، بحث غير منشور قدم إلى الندوة الفرنسية المصرية الرابعة التي عقدت في Aixen Provence في صيف ١٩٩٢، ٢٣ صفحة؛ التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٠، ص ١٤٠ ـ ١٤٨، ولعام ١٩٩١، ص ١٣٣ ـ ١٣٧ (مرجع سابق)؛ ابراهيم نوار: «إيران تبحث لنفسها عن دور اقليمي جديد»، جريدة الأهرام (القاهرة) ١٩٩٢/٢/٧.

الايـراني (علي أكـبر هاشمي رافسجـاني) أن حكومتـه لن تقبـل الاحتـلال والضم العـراقي للكويت بـأي شكل من الأشكـال، وإن إيران لاتـزال تعترف بـالكويت المستقلة [1] وصرح وزير الخارجية الايرانية من جانبه: «لانستطيع قبول أي تغيـير في حدود الكويت البرية والبحـرية» [2]. ومـع ذلك أقـدم العراق عـلى الاستيلاء على الكويت غـير مكترث بـالاعتراض المتـوقع من جـانب إيران. والسؤال الـذي يطرح نفسه هو: لماذا أقدم العراق على هذه الخطوة التي تبدو غير عقلانية؟

قد يتبادر إلى الـذهن أن النظام العـراقي اعتقد أن إيـران، بعد هـزيمتها في حرب الخليج الأولى عـلى يد العـراق، عاجـزة عن اتخاذ مـوقف حاسم من قضيـة الكويت، ولن تتجاوز معـارضتها مستـوى الاحتجاج الـدبلوماسي، هـذا التفسير لايـذكره سعـد البزاز بـالرغم من أنـه يتسق ونظرة الاستعلاء التي تميز بهـا موقف العراق من إيران من حيث المبدأ لوجود قوات عسكرية أجنبية في منطقة الخليج.

صحيـح إن ردود أفعال قـطاعات عـريضة من القـوى السياسيـة الايرانيـة اتسمت بـالرفض العقيـدي القاطـع للوجود العسكـري الأجنبي في منطقـة وميـاه الخليج. وافترضت القيادة العراقية إن الايرانيين قد يتخلون عن عدائهم التقليدي للعراق، والتعاون معـه «مادام العـدو المشترك، صـار أمام الأبصـار» (ص٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢). و«إذا استطاعت أميركا أن تكسر العراق فلن يبقى، عندئذ، نظام وطني أو تيـار وطني أو حزب وطني في المـنطقـة إلا وسيـطحن» (ص٤٥٣). وظن العراق في لحظة من الزمن أن بالامكـان اقامـة صفقة تفـاهـم مع إيـران لحثها عـلى التحـالف مـع العـراق في مـواجهـة «الشيـطان الأكـبر» الـذي جـاء إلى المنـطقـة (ص٤٥٣). وهكـذا فـاجـأ العـراق العـالم كله بمبـادرة صـدام حسين، يـوم ١٥/٨/١٩٩٠، تضمنت اذعـان العـراق الكـامـل لجميـع مـطالب الحكـومـة

---

(١) العرب في النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، نبيـل عبدالفتـاح، مرجـع سابق ص ٥١.

(٢) نفس المرجع

الايرانية، وإهدار جهود ودماء وأموال انفقت في حرب عبثية مع إيران دامت لثماني سنوات. فقد وافق الرئيس العراقي على اعتماد اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ كأساس لحل قضية الحدود بين البلدين في شط العرب، وأعلن عن بدء سحب القوات العراقية من الأراضي الايرانية التي كان يحتلها بالفعل، وأن يتم تبادل فوري وشامل لكل أسرى الحرب المحتجزين في كل من العراق وإيران، كما عرض العراق تسليم إيران ١٠٪ من عائدات النفط الكويتي لمدة ثلاثين عاماً [١] .

وأخيراً فاجأ العراق العالم كله بهبوط الطائرات الحربية والمدنية العراقية في المطارات الإيرانية ظناً منه أنه ينقذ سلاحه الجوي من التدمير، أو أنه أراد بذلك توريط إيران في الحرب إذا قامت القوات الحليفة بتدمير تلك الطائرات وهي قابعة في المطارات الإيرانية .

هذه التنازلات الاستسلامية بنيت على افتراضات وظنون لم يكن لها أي أساس على أرضية الواقع الجيوستراتيجي في منطقة الخليج. صحيح أن القوى السياسية الايرانية ترفض الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة، ومع ذلك فإن الموقف الرسمي للحكومة الايرانية هو أن إيران لاتمانع في وجود تلك القوات لاخراج العراق من الكويت مادام وجودها مؤقتاً بانهاء الأزمة[٢]. يضاف إلى ذلك، وفي عبارة المؤرخ يونان لبيب رزق، «قد يكون من البلاهة تصور حكومة في طهران لاتسعد بتحطيم الآلة العسكرية العراقية حتى لو تم ذلك على أيدي «الشيطان الأكبر». فإن بقاء القوة العسكرية العراقية سليمة، بل ومتجددة، كان يعني بالنسبة لأي نظام في إيران استمرار الوقوع تحت التهديد العراقي، ناهيك عن إعاقة تحقيق النفوذ الإيراني في المنطقة»[٣]. وقد اعترف سعد البزاز بأن توقعات العراق لم تكن دقيقة وأرجع ذلك إلى قيام إيران «بعملية تضليل منظمة» (ص٤٥٣)، وليس إلى انعدام بصيرة القيادة العراقية.

---

(١) د/ يونان لبيب رزق: «حرب الخليج الثالثة»، مجلة المصور(القاهرة). ١٩٩٣/٢/١٢، ص ٢٨.
(٢) د/ نازلي معوض: «تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية» مرجع سابق، ص ٢٧.
(٣) د/ يونان لبيب رزق: المرجع السابق.

وهكذا أخطأ النظام العراقي في توقعاته لردود أفعال معظم الدول العربية ودول الجوار الأخرى إزاء غزو الكويت وضمها قسراً إلى العراق.

ثانيا ـ البيئة الدولية:

لقد قام العراق بمغامرته في الكويت في فترة شهد فيها النظام الدولي عدداً من المتغيرات الجذرية، وهي المتغيرات التي بدأت في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية منذ ١٩٨٥، وخاصة منذ ١٩٨٩ (١).

ولايتسع المقام لتحليل متعمق للرؤية العراقية لتلك التغيرات يكفي فقط أن نبرز بعض التناقضات التي شابت هذه الرؤية بحيث أصبحت بعيدة كل البعد عن واقع الحياة الدولية الجديدة. وكان ينبغي أن يستوعب العراق هذه التغيرات ويتفاعل معها، ولكن ضيق الافق السياسي للقادة العراقيين أدى إلى الخطأ الفادح الذي وقع فيه النظام العراقي إذ ظلت الأمور تعالج من منطق استمرار هيكلية «الحرب الباردة» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ولذلك اتسم غزو

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي للأعوام من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١؛ معهد البحوث والدراسات العربية: **الوطن العربي والمتغيرات العالمية**، القاهرة ١٩٩١.

د/جمال زهران: «أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد» **مجلة السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد (١٠٣)، يناير ١٩٩١، ص ٨٠ ـ ٨٦.

د/ ودودة بدران: «أزمة الخليج والنظام الدولي»، **مجلة العلوم الاجتماعية** (جامعة الكويت)، المجلد ١٩، العدد الأول/ الثاني، ربيع / صيف ١٩٩١، ص٤٥ ـ ٧١،

د/ نادية محمود مصطفى: «أزمة الخليج والنظام الدولي»، د / أحمد الرشيدي، (محرر): **الانعكاسات الدولية والاقليمية لأزمة الخليج**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

د/ محمد السيد سعيد: **مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة، سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٥٨، ١٩٩٢.

د/ محمد السيد سليم: «العرب فيما بعد العصر السوفيتي»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٨)، ابريل ١٩٩٢، ص ١٤٦ ـ ١٦٥. احمد ابراهيم محمود: «ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة»، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (١٠٩)، يوليو ١٩٩٢، ص ١٤٩ـ ١٥٧.

الكويت برعونة بالغة قامر فيه صدام حسين بمستقبل العراق بل ومستقبل الأمة العربية كلها. وفي هذا الصدد نقتصر على تقييم النظام العراقي للموقف المتوقع من الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة العالمية الأكثر اهتماما بمنطقة الخليج، والمواقف المتوقعة في كل من الاتحاد السوفيتي وفرنسا على أساس ما كان لهما من علاقات متميزة مع العراق قبل غزو الكويت.

العراق والولايات المتحدة الأمريكية:

من المفارقات التي نجدها في كتاب سعد البزاز تلك الازدواجية بين التوجه الفعلي للسياسة العراقية والخطاب السياسي العلني، فمن جانب، يتكشف لنا خط ثابت في السياسة العراقية ـ وذلك قبل غزو الكويت، وخلال الاحتلال،، وبعد حرب تحرير الكويت ـ يتمثل في خطب ود الولايات المتحدة والسعي الحثيث الى التعاون معها ليس فقط في منطقة الخليج، ولكن أيضاً في الشرق الاوسط بأكمله، على أساس عقد صفقات سياسية تقوم على حسابات الربح والخسارة. ومن الجانب الآخر، يشن النظام العراقي حملات إعلامية عنيفة ضد ما يسميه «تحالف شيوخ الخليج مع الامبريالية الأمريكية المتحالفة مع الصهيونية ضد العرب». ومن الطبيعي أن نتوقع فشل إدارة أزمات دولية حادة مثل أزمة غزو الكويت بسبب هذه الازدواجية بين القول والفعل.

يقول المؤلف أنه «طوال المدة من سنة ١٩٨٤، عندما أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين واشنطن وبغداد، وحتى ١٩٨٨ عندما انتهت الحرب العراقية ـ الايرانية، نشط العراق ليحذف وصف التطرف عن سياسته الخارجية وصورة قياداته أمام الملتقى الأمريكي (ص١٣٢). كما أراد العراق أن يقدم سياسته في صورة «العقلانية القادرة على تمثيل الذات الوطنية والإرادة العربية، حتى يُعامل العراق بالثقل الذي يسعى ليكون عليه» (ص١٤٩). وأثناء زيارة لواشنطن، في مارس ١٩٨٩، أشار وكيل الخارجية العراقية إلى أن بغداد تحتل المرتبة الثانية في تعامل العرب التجاري مع الولايات المتحدة، كما أكد «التزام العراق بعدم

تشجيع الإرهاب وإبلاغ السلطات الأمريكية عن أية عملية تستهدف مصالحها»(ص١٤٤). وقد خرج المبعوث العراقي من لقاءه مع وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) باستنتاج مريح حول «اعتراف الولايات المتحدة بالدور الإقليمي للعراق واعتباره شريكاً أساسياً في قضايا المنطقة التي تتجاوز أوضاع الخليج والعلاقات العراقية ـ الإيرانية» (ص١٤٤). ويستطرد المؤلف في وصف قناة التفاهم بين بغداد وواشنطن قائلا: إن «الرئيس صدام حسين أبلغ سفيرة الولايات المتحدة «ابريل جلاسبي»، وبعدها القائم بالأعمال الأمريكي «جوزيف ويلسون» في أثناء لقائه بهما على التوالي قبل دخول الكويت وبعده: **إن العراق يتفهم حرص أمريكا على ضمان تدفق النفط إليها وبأسعار متوازنة وأنه يستطيع أن يضمن ذلك لأمريكا**» (ص١٤٩). وفي موضع آخر، يصف المؤلف مقابلة صدام حسين مع مساعد وزير الخارجية الأمريكي (جون كيلي)، في يناير ١٩٩٠، على النحو التالي: خرج (جون كيلي) بانطباع إيجابي عن إمكانية تطوير العلاقات الثنائية، بعد أن استمع إلى **كلمات إشادة بسياسة الرئيس الأمريكي ومواقف وزير خارجيته آنذاك**» (ص١٥٨). أما العراقيون فقد استنتجوا «ان المبعوث الأمريكي متفهم للدور الاقليمي الذي يتمتع به العراق، **وإن الادارة الحكومية في واشنطن ستظل ترفض العقوبات التي اقترحها أعضاء في الكونغرس ضد العراق**» (ص١٥٨).

وأخيراً، وقبل أسبوع واحد من غزو الكويت، يصف صدام حسين الرئيس الأمريكي (جورج بوش) بأنه «**لم يرتكب خطأ تجاه العرب**» (ص١٧١). وفيما يتعلق بموضوع الكويت، فإن العراق يفضل التعامل مع واشنطن التي كانت تملك أكثر الأوراق حسماً عشية الانفجار، فهي الطرف الذي يوفر الحماية والتشجيع للكويت، وتستطيع أن تحدد اتجاهات الموقف الكويتي في لقاء جدة.. ثم إن بغداد كانت ستفضل التعامل مع السيد لامع التابع!! (ص ٦٣، لاحظ نغمة التعالي ونظرة صدام حسين الدونية إلى الكويت). وكما جاء على لسان الرئيس العراقي: «**الذي يصادق العراق لا أظنه يخسر**» (ص١٧١).

لكن، ومن ناحية أخرى، نجد في الكتاب نفسه صورة للعلاقات العراقية الامريكية مناقضة تماماً لما سبق. فقد قابل وزير الخارجية العراقي نظيره الامريكي في واشنطن، في أكتوبر ١٩٨٩، ليبلغه **«انزعاج العراق من ضلوع الولايات المتحدة في مؤامرة لاغتيال القيادة العراقية وتغيير نظام الحكم»** (ص١٥٠ - ١٥٢). يضاف إلى ذلك أن تطلع العراق إلى القيام بدور **«الدولة الاقليمية القائد»**، أدى إلى «الاحتكاك بين دور الحماية العراقية، ودور الحماية الأمريكية للخليج» (ص١٣٥). ويذهب التحليل العراقي إلى أن «من وفر الحماية في السنوات الماضية (في مواجهة الخطر الايراني)، هو الأحق في مواصلة ممارسة هذا الدور» (ص١٣٦). أمّا الولايات المتحدة فقد حذرت دول الخليج العربي من خطورة القوة العسكرية العراقية عليها، وقد أشار إلى ذلك الجنرال (نورمان شوارزكوف) في محاضرة له سنة ١٩٨٩ عندما ذكر: «أن العراق صار قوة مهددة لأمن حلفاء أمريكا في الخليج»(ص١٣٧)، وإن أمريكا هي التي ستوفر «قوة الصد والغطاء السياسي» لمقاومة هذا التهديد. وقد فضل حكام المنطقة «الحامي الأمريكي على الحامي العربي» (ص١٣٦) وهكذا لم تعد الحماية الامريكية ضد الخطرين التقليديين - السوفييتي والايراني - ولكن «ضد الأخ الحامي الذي رفض دوره في الحماية»(ص١٣٦).

ويستطرد المؤلف إلى القول بأنه «لولا توفر غطاء الحماية الامريكية» لما تجرأت الكويت على الاحتكاك بالعراق (ص١٣٦). **وكان رد فعل العراق على هذا الموقف الأمريكي المعادي له هو المطالبة، في فبراير ١٩٩٠، برحيل الأسطول الأمريكي بعد أن انتفت مبررات وجوده هناك** (ص١٦٠).

وهكذا يصل سعد البزاز إلى فكرة «عقدة صناعة العدو»، وهي الفكرة التي استند إليها محمد حسنين هيكل من قبل في تفسير أزمة وحرب الخليج الثانية [1]. فقد وحدت الادارة الامريكية «أن لا أحد يشكل تحدياً جاهزاً مباشراً يمكن تصنيع صورته كعدو يستحق المواجهة غير العراق» (ص ١٥٣-١٥٤). أمّا العراق فقد

---

(١) محمد حسنين هيكل: المرجع السابق، ص ٢١٥ - ٢٢٨.

بدا هو الآخر و«كأنه به حاجة لتحديد عدوه الجديد» (ص١٥٥)، وبدت له أمريكا أنها ذلك العدو «الذي يتحسب له العراق ويخشى منه ويترتب عليه أن يقاومه» (ص١٥٦). وتفريعاً على هذه الفكرة يرى المؤلف أنه، منذ إعلان العراق شكواه من مواقف الكويت وسياساتها، تعمدت الإدارة الاميركية عدم الاتصال المباشر بالعراق لاجراء حوار شامل «يبدد الشكوك ويقدم الضمانات» (ص٦٣). وبدا أن واشنطن ـ التي أصدرت تحذيرين عبر وسائل الاعلام ـ وكأنها «ترغب من الناحية العملية في وقوع الانفجار لامنع وقوعه» (ص٦٤). وعندما صدر أول تصريح علني عن الناطق باسم الخارجية الأمريكية، يوم ١٩/٧/١٩٩٠ وأعلن فيه «ان الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الدفاع الفردي والجماعي لاصدقائنا في الخليج» (ص٥٤)، وصف صدام حسين هذا التصريح بأنه يعني «انحيازاً واضحاً ضد العراق» (ص١٧٠).

مما تقدم، يبدو أن العراق أدار أزمته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بسبب تهديداته للكويت وفقاً للأسلوب المعروف باسم «الجزرة والعصا». فعندما فشل في اقناع الحكومة الأمريكية باتخاذ العراق ركيزة للأمن الاقليمي، هدد بمقاومة التدخل الأمريكي في المنطقة. وفي هذا الصدد، تبدو أهمية طرح السؤال التالي: هل كانت قوة العراق كافية على التكافؤ مع القوة التي يمكن للولايات المتحدة وحلفائها حشدها، وهي القوة التي أعدت أصلاً لخوض حرب ظلت محتملة على مدى نصف قرن مع الاتحاد السوفيتي وحلفائه؟

يقول المؤلف: لقد أجاب العراقيون أنفسهم عن هذا السؤال وأجمعوا على أن «معرفة قدرات الطرف الآخر العسكرية، ولاسيما تفوقه في الطيران والحرب الالكترونية، لم يمنع من قبول العراق للتحدي والاستجابة له» ص(٢٨).

وكما قال الرئيس صدام حسين للسفيرة الأمريكية: «نحن نعرف أنكم قادرون على إلحاق أذى بنا، لكن نحن أيضاً قادرون على إلحاق أذى بكم» (ص١٧٠) ولم يوضح المؤلف كيف يمكن للعراق إلحاق الأذى بالولايات المتحدة وبحلفائها ولكن يبدو في سياق عرضه لإدارة حرب الخليج أن الاسلوب الذي

سوف يتبع هو القيام بأعمال تخريبية وإرهابية واسعة ضد المصالح الأمريكية ومصالح المتحالفين معها في الوطن العربي وفي العالم. من ناحية أخرى ـ وهذه نقطة أهم ـ فإن النظام العراقي سوف يعمل على **إثارة الوجدان العربي والإسلامي** معتمداً على المساندة الشعبية التي يفترض أنه سوف يتمتع بها في معظم البلدان العربية والإسلامية بحيث تتبلور تلك المساندة لتصبح قوة ضغط مؤثرة ضد الحكومات التي تتخذ مواقف متشددة ضد العراق (ص٤٧٣ و٤٨٣). وفعلاً استخدم صدام حسين هذا الأسلوب من أساليب الحرب النفسية في النداء الذي وجهه إلى العرب والمسلمين كافة، في يوم ١٠ /١٩٩٠/٨ الذي تضمن أيضاً التحريض على الثورة ضد حكام الخليج وضد حكم حسني مبارك في مصر (ص ١٢٣ ـ ١٢٦). أمّا من الناحية العسكرية الصرف، يقول المؤلف: «تتغلب على العقل العراقي عقيدة عسكرية تؤمن بإعطاء الاولوية لسلاح المشاة على صنوف الحرب الأخرى، لأن الجنود العابرين فوق الأرض، هم وحدهم الذي يمسكون بتلابيبها ويحسمون أي صراع عسكري مهما بلغ تفوق الخصم في أسلحة الحرب الحديثة الأخرى. وقد استعدت (القوات العراقية) لخوض قتال بالاسلحة الخفيفة والمتوسطة، على غرار حروب التحرير الشعبية» (ص٤٨٥). فكأن الخطة العراقية اعتمدت على بث الرعب في نفوس الاميركيين من خسارة بشرية كبيرة في صفوف القوات الأمريكية ومن ثم فإنها لاتجرؤ على المجازفة بجنودها في حرب برية طويلة الأمد على غرار الحرب الشعبية التي حررت فيتنام من الاستعمار الأمريكي. ويذكر الجميع خطب صدام حسين الملتهبة، طوال الازمة، والتي هدد فيها باعادة الجنود الأمريكيين وجنود حلفائها إلى بلادهم في نعوش الموتى!! أمّا إذا اقتصرت الحرب على عمليات جوية وبحرية، فإن العراق قادر على استيعاب الصدمات، ولن تنجح تلك العمليات في إجبار القوات العراقية على الخروج من الكويت.

يلاحظ أن المؤلف لجأ إلى التلميح وليس إلى التصريح الذي تميز به تحليل محمد حسنين هيكل لهذه النقطة بالذات. فقد جاء في كتابه عن «حرب الخليج: أوهام القوة والنصر»، إن العراق أقدم على غزو الكويت بناء على «افتراضات خاطئة»، كان من بينها «افتراض إن الولايات المتحدة الامريكية بعد تجربة فيتنام،

لن تغامر بحرب برية يمكن أن تطول في العالم الثالث، والذي غاب عن الحسابات العراقية أن . . فيتنام، . . لم يكن فيها بترول أو فوائض بترولية»[1]. وبصرف النظر عن مدى أهمية عامل النفط الذي يركز عليه محمد حسنين هيكل، فإنه ينبغي أن نلاحظ أن الجغرافيا الطبيعية والبشرية لفيتنام، والتي أتاحت فرصة نجاح مايسمى بالحرب الشعبية، مغايرة تماماً لجغرافية العراق حيث يسهل تدمير الأهداف الحيوية في العراق من عسكرية واقتصادية وبشرية باستخدام سلاح الجو.

وقد امتدت تناقضات المنطق العراقي إلى رؤيته الخاصة للمواقف المتوقعة من كل في الاتحاد السوفيتي وفرنسا.

العراق والاتحاد السوفييتي:

تظهر تناقضات المنطق العراقي في تقييمه لموقف الاتحاد السوفيتي المتوقع من غزو الكويت من المقتطفات التالية التي نقتبسها من كتاب سعد البزاز.

يقول سعد البزاز إنه في خريف ١٩٨٩ ـ أي قبل غزو الكويت بعدة شهور ـ دعا الرئيس صدام حسين إلى لقاء ضم سفراء العراق في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوبا بالإضافة إلى باحثين سياسيين وقياديين عراقيين. وقد توصل المجتمعون إلى استنتاجات عامة تتعلق بانعكاسات المتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وفي الدول الإشتراكية الأوروبية على العراق. وقد خرج المجتمعون ببعض الاستنتاجات العامة نذكر منها تلك التي تتعلق مباشرة بمستقبل العلاقات العراقية ـ السوفيتية في مواجهة سعي الولايات المتحدة إلى السيطرة على منطقة الخليج. فقد خلص المجتمعون إلى أن «الاتحاد السوفيتي الذي انسحب من منطقة أمنه الحيوي في أوروبا الشرقية لن يتردد في الانسحاب

---

(١) نفس المرجع ص ٤٨.

من منطقة الخليج كمجال لـلاهتمام وكنقـطة تصادم محتملة مـع الغرب وهـو الأمر الذي يرتب تضاؤل اهتمام موسكو بحلفائها وأصدقائهـا في هذه المنـطقة (المقصـود هو العراق) بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي لمواجهة مشكلاته القومية والاقتصـادية . . وأن الانكفاء السوفييتي يعني إخـلاء الطريق أمـام الولايـات المتحدة للهيمنـة على مجلس الأمن وتوجيهه بما يوفـر شرعية دوليـة لبرامجهـا وخططهـا (في الخليج) (ص ٣٩٠-٣٩٣).

ولكن في موضع آخر في الكتاب نجد رؤية مخـالفة للرؤيـة السابقـة. ففي ص (٤١٣) يقول المؤلف: «إن القيادة العراقية كـانت ما تـزال تنظر إلى غـورباتشـوف كرئيس دولة عظمى صديقة».

يستفـاد من العبارات السـابقة أن القيـادة العراقيـة، وإن اقتنعت بتضـاؤل اهتمام الاتحاد السوفييتي بمنطقة الخليج، فـإن تضاؤل اهتـمامها لن يصـل إلى درجة التخلي كلية عن مصادقة العراق، وترك المجال مفتوحاً أمام الهيمنة الأمريكيـة دون كوابح أو قيـود. وقد كـان محمد حسنـين هيكل أكـثر وضوحـاً من سعد البـزاز في التوصل إلى هذا الاستنتاج حين قال: إن من بين الافتراضات التي قام عليهـا غزو العـراق للكويت هـو أنه «بـالرغم من تـطور الأوضاع في الاتحـاد السـوفييتي فـإن القوات المسلحة السوفيتية لا تستطيع أن تقبـل عملاً عسكـرياً أمـريكياً يستـدعي وجـود قوات عسكـريـة كبـيرة في الشرق الأوسط عـلى مقـربـة من حـدود الاتحـاد السوفييتي، والجمهوريات الإسلامية في الجنوب، ولذلك فإن الاتحاد السوفييتي قد لا يكون عنصراً مساعداً للعـراق، ولكنه يمكن أن يكـون **عنصر تثبيت لرد الفعـل الأمريكي**»[1] . ولكن فوجىء العـالم العربي بـأكمله، «بتعاون الاتحـاد السوفييتي مع الولايات المتحدة منذ الساعات الأولى للأزمة»[2] .

ونحن نـرى أن سبب المفاجـأة يرجـع إلى عدم التقييم المـوضوعي والمتعمق لـطبيعة وأبعـاد التغيرات الجـذرية التي حـدثت في الاتحاد السـوفييتي ومن بعده في

(١) نفس المرجع، ص ٣٥٢.
(٢) نفس المرجع، ص ٥٢.

الدول الاشتراكية الأخرى. وقد أدى الجهل بحقيقة التغيرات في الكتلة الاشتراكية السابقة إلى وقوع العراق في أخطاء فادحة في إدارته لأزمة الاستيلاء على الكويت على الصعيد الدولي كما سنرى.

العراق وفرنسا:

ولقد وقع النظام العراقي، ومعه المؤلف، في دوامة التناقض نفسها فيما يتعلق بتقييمه لموقف فرنسا المحتمل من إقدام العراق على غزو الكويت.

يقول المؤلف «كان العراق قد أسس في السنوات العشرين التي سبقت دخوله الكويت منظومة صلات اقتصادية وسياسية وثقافية مع فرنسا ارتقت إلى مستوى التعاون الذي وازن في الثمانينات العلاقات العراقية السوفيتية العريقة» (ص ٣٢٩). وقد تعاونت فرنسا سياسياً وعسكرياً مع العراق طوال سنوات الحرب العراقية الإيرانية بدافع تقوية العراق «**كقوة وحيدة قادرة على صد الأصولية الإيرانية**» (ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠). وبحلول سنة ١٩٨٨، توقع العراق أن كسبه الحرب مع إيران يمكن أن يكون سبباً لتزيد فرنسا من مستوى علاقاتها السياسية والعسكرية معه. ولكن الذي حصل هو العكس. فقد أوقفت فرنسا شحناتها العسكرية إلى العراق، كما أنها تبنت التفسير الإيراني لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ حول وقف إطلاق النار وترتيب إجراءات السلام بين العراق وإيران. . . وأيدت ضرورة التزام العراق باتفاقية الجزائر لسنة ١٩٧٥ ما دام قد وقعها، ومضت سنة ١٩٨٩ دون أن يتمكن البلدان من تسوية مشاكلهما المالية والاتفاق على حل (ص ٣٢١ ـ ٣٢٣).

ولكن بالرغم من هذا التحول في موقف فرنسا فقد ساور العراق الأمل في إحياء علاقات الصداقة والتعاون بينه وبين فرنسا، فقد كان هناك تيار في الخارجية الفرنسية يؤيد التعامل مع العراق على اعتبار أنه «بوابة العودة الحقيقية لفرنسا إلى العالم العربي»(ص ٣٣١). ولكن يبدو أن العراقيين كانوا يجرون في علاقاتهم مع فرنسا، «**خلف الوهم الديغولي عندما افترضوا** أن مواقف الرئيس الأسبق الجنرال

ديغول من القضايا العربية، وتشدده إزاء إسرائيل ستظل قاعدة للسياسة الخارجية الفرنسية (ص ٤٨٦). ولـذلك فـوجىء العراق بـأن فرنسـا اختارت، إزاء أزمـة الخليج، طريقاً أقرب إلى الموقف الأمريكي سواء كانت مضطرة للإمساك بفرصتها في الحصـول على دور في النـظام العالمي الجـديـد، أو أنها أرادت أن تعيـد دورهـا القـديم في إخضاع العـرب بدلاً من التعـامل معهم عـلى أساس متكـافىء كما تمنى العرب أنفسهم (ص ٤٨٦). ثم يعود المؤلف إلى أسلوب التجـريح فيقـول: «قد يكـون عُرف مبكـراً أن بغداد سـاعـدت جـاك شـيراك رئيس الـوزراء الأسبق في معاركه الانتخابية .. **إلاّ أن الاشتراكيين الفرنسيين الذين يواصلون حكم فرنسا قد انقلبوا على أصدقائهم العراقيين، مع تلقيهم دفوعات أعلى من جهات أخرى غير بغداد، حتى بدت مواقفهم اللاحقة مدفوعة الأجر مسبقاً»** (ص ٤٨٧).

يتضح من المقتطفات السابقة أنه استنـاداً إلى سياسـة التعاون السـابقة بـين العراق وفرنسا لم يتوقع النظام العراقي معارضة فرنسا لغزو الكويت ولكنه فوجىء بموقفها المعادي للعراق. هذا الاعتقاد كان مبنياً على منطلقات افتراضية بعيدة كـل البعد عن التحليل الموضوعي. صحيح أن فرنسا كانت تسعى إلى تـدعيم نفوذهـا في العالم العربي بصفة عامة. ولكن قول سعد البزاز أن العـراق هو «بـوابة العـودة الحقيقية لفرنسا إلى العالم العربي» قول مبالغ فيه يضفي على العراق أهمية أكـبر من حجمه الحقيقي في مجمل العلاقات الفرنسية ـ العربية. فإن المجال الحقيقي لنفـوذ فـرنسا هـو في المغرب العـربي ومصر والمشرق العربي (مصـطلح يعني في الخـطاب السياسي الفرنسي لبنان وسوريا). أمّا علاقة فرنسا بـالعراق فقـد اقتصرت أساسـاً على الجانب الاقتصـادي لا سيما في مجـال الاستثمار وصفقـات السلاح. من نـاحية أخرى، لا شك أن منطقة الخليج تمثل مصلحة استراتيجيـة واقتصاديـة على أعـلى درجـة من الأهمية بـالنسبة لفـرنسا. في هـذا المنظور فـإنـه من المنـطقي أن يكـون التعاون الفرنسي ـ العراقي مدخلاً فرنسياً للخليج. ولكن استمرارية التعـاون بين البلدين كـان مرهـوناً بعـدم تعرض مصـالح فـرنسا في الـدول الخليجية الأخـرى للخطر. ولذلك فإن أزمة الخليج التي فجرها العـراق بإقـدامه عـلى غزو الكـويت وضعت فرنسا أمام مأزق الاختيار بين مواصلة التعاون مع العراق، أو الصدام مع

الولايات المتحدة ومع الـدول الخليجية الأخـرى. وإذ كانت سيـاسة الـدول تقوم على موازنة المصالح، فإنه يصبح من غـير المنطقي أن تضحي فـرنسا بمصـالحها في دول الخليج بما فيها إيران. هذه هي الاعتبارات الحقيقية التي تفسر معارضة فرنسا لاستيـلاء العراق عـلى الكويت، وذلـك حتى لـو صرفنـا النـظر عن عـامـل عـدم مشروعية السلوك العراقي. أمّا التسويفات التي ساقها سعد البـزاز لتفسير مـوقف فـرنسا (التـآمر مـع الولايـات المتحدة أو الـرضوخ لإرادتهـا، والرغبـة في إخضاع العرب بدلاً من التعاون على أساس متكافىء، والرشوة) فهي من قبيل الديماغوجية الرخيصة التي تقوم على تزييف الحقيقة.

من المناقشة السابقة يتضح أن قرار غـزو الكويت والتمهيـد الدبلومـاسي له كان مبنياً على افتراضات وتوقعات خاطئة ولذلك واجه العراق مأزقاً حقيقياً نتيجـة لإقـدامه عـلى غزو الكـويت والاستيلاء عليهـا. فكيف تعامـل العـراق مـع هـذا المأزق؟ هذا ينقلنا إلى موضوع إدارة العراق للأزمة التي تسبب في نشوبها.

الفصل الخامس

إدارة العراق لأزمة الخليج الثانية

إن إدارة الأزمة الحادة التي فجرها لعراق بسبب استيلائه على الكويت كانت تتطلب مهارة دبلوماسية خاصة. فهل نجح العراق في ممارسة فن إدارة الأزمات الدولية الحادة؟ من الواضح الآن أن النظام العراقي قد فشل فشلاً ذريعاً في إدارة أزمة الخليج بعد أن فجرها عن عمد وسبق إصرار، بدليل أنه دفع العالم إلى مواجهته عسكرياً، وما ترتب على ذلك من تدمير لأهم مقومات القدرة العراقية، والقضاء على وهم صدام حسين بالهيمنة على منطقة الخليج وتولي قيادة العالم العربي.

وقد رأينا أن النظام العراقي قد ارتكب أخطاء فادحة فيما يتعلق باستشراف مواقف الدول من غزو الكويت ولذلك تعرض لسلسلة من المفاجآت: فقد فوجىء بمواقف المعارضة من جانب كل من مصر والسعودية وتركيا والاتحاد السوفييتي وفرنسا. هذ السلسلة من المفاجآت هي خير دليل على سوء تقدير للأمور. وكان لابد أن ينعكس ذلك سلباً على مقدرة العراق في إدارة الأزمة. فمن المعلوم أنه ليس من فنون الدبلوماسية الناجحة التغرير بالآخرين أو توهم غير الواقع ولكن نجاح إدارة الأزمات الدولية إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقييم الموضوعي السليم لمعطيات الواقع الاقليمي والدولي، بعيداً عن منطلقات افتراضية لا تمت إلى واقع العلاقات الدولية في شيء.

ولا يتسع المقام لمناقشة جميع التفاصيل التي أوردها سعد البزاز في عرضه للطريقة التي أدار بها العراق الصراع من جانبه. ونكتفي بمناقشة الخطوط العريضة لإدارته للصراع على الصعيدين العربي والعالمي.

إدارة الصراع على الصعيد العربي :

في هذا المقام نكتفي فقط بمناقشة العلاقات العراقية ـ السعودية، والعلاقات العراقية ـ المصرية على اعتبار أن كلاً من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية تتمتعان بدور رئيسي داخل المنظومة العربية المتمثلة في جامعة الدول العربية، ناهيك عن دورهما في منظمة المؤتمر الإسلامي وتجمع الدول غير المنحازة، ودول العالم الثالث بصفة عامة.

العلاقات العراقية ـ السعودية :

لا شك أن المملكة العربية السعودية تتمتع بدور حاسم في إدارة صراع الخليج. فهي دولة مجاورة لكل من العراق والكويت، وهي من أهم الدول الخليجية إلى جانب العراق وإيران، ونفوذها راسخ في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، كما أن لها تأثيراً محسوساً في الأوساط المالية العالمية، بالإضافة إلى مكانتها الخاصة في العالم الإسلامي.

ولا يسع قارىء كتاب سعد البزاز سوى أن يعجب من ذلك الكم الكبير من التناقضات في وصف العلاقات العراقية ـ السعودية خلال أزمة احتلال الكويت، وهي تناقضات في السياسة العراقية التي يتبناها المؤلف بالكامل. فمن ناحية، لا يألو المؤلف جهداً في وصف علاقات الصداقة والتعاون بين العراق والسعودية. ولكن من ناحية أخرى، وفي الوقت نفسه وبالقدر نفسه من الجهد، يكيل الانتقادات والاتهامات لحكام السعودية حتى بلغ الخطاب السياسي العراقي أعلى مراتب الديماغوجية البغيضة. كذلك يحاول النظام العراقي طمأنة المملكة العربية السعودية على سلامتها الإقليمية واستقلالها لإقناعها بعدم مناوءة السياسة العراقية في الكويت، ولكن في الجانب الآخر، وبعد أن وقفت السعودية وقفة حاسمة إلى جانب الحق الكويتي، يهدد النظام العراقي المملكة بالزوال!! فالمديح والهجاء، والطمأنة والتهديد، كلها مفردات تتواكب في نسيج مهلهل من الأفكار المتناقضة. ونكتفي في هذا المقام بذكر بعض الأمثلة لهذه المتناقضات.

يستعرض المؤلف في بادىء الأمر العلاقات الوثيقة التي كانت تربط السعودية بالعراق قبل غزو العراق للكويت. فقد تعهد الملك خالد بالتبرع بتكاليف إعادة بناء المفاعل النووي العراقي الذي قصفته الطائرات الإسرائيلية في يونيو ١٩٨١ (ص ٢٠٢). وفي لقائه مع القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد يوم ٦ / ٨ / ١٩٩٠ (أي قبل أن تعلن الحكومة السعودية رسمياً قرارها بدعوة قوات أمريكية للدفاع عنها)، أكد الرئيس صدام حسين: «**أنتم تعرفون أننا بنينا علاقة جيدة جداً مع السعودية تدرجت من عام ١٩٧٥ وحتى الآن تطورت بشكل جيد حتى قبل ٢ آب. . . . والثقة بيننا والتنسيق حتى ٢ آب كان يجري على كل المستويات**. . . . إذن السعودية أخواننا وساعدونا في الحرب وبمبادرة منهم حصلنا على أنبوب النفط وساعدونا بمساعدات نقدية كمنح وليس كقروض بعضها لم نطلبها وإنما بمبادرة منهم» (ص ١٧٩).

هذه الصورة المشرقة للعلاقات العراقية ـ السعودية قبل غزو الكويت في ٢/٨/١٩٩٠ تغيرت تماماً بعد هذا التاريخ، وانقلب المدح إلى هجاء حتى بالنسبة للفترة السابقة على عملية غزو الكويت.

يقول سعد البزاز: «كان في تقدير العراق أن الحرب مع إيران ستتوقف بعد أسابيع قليلة من اندلاعها. . . **لكن الصدمة العراقية كانت كبيرة (ألا يلاحظ القارىء أنه ما من مرة يتوقع فيها العراق أمراً ما إلاّ ويفاجأ أو يصدم بعكس ما توقع؟) عندما باشرت السعودية ضخ ثلاثة ملايين برميل إضافي إلى الخمسة ملايين برميل التي كانت تضخها إلى العالم، فحالت دون حصول أزمة عالمية في الطاقة. . . «ولذلك وجد العراقيون أن تعويض السعودية عن نفط العراق وإيران كان سبباً في اللامبالاة التي تعامل بها الغرب والولايات المتحدة مع الحرب، فلم تسع القوى الدولية. . . إلى إيقاف القتال الذي استمر أطول فترة عرفتها حرب نظامية بين دولتين في التاريخ» (ص ٢٠٤). فكأن السعودية متهمة، بشكل غير مباشر على الأقل، بإطالة أمد الحرب المدمرة للعراق، وذلك بسبب زيادة إنتاجها في النفط (وهو نفس الاتهام الذي وجه فيما بعد إلى حكومة الكويت) وعدم التسبب في إحداث أزمة طاقة عالمية. وفي هذا القول تزييف**

للحقيقة: فإن إطالة أمد الحرب يرجع في الأساس إلى خطأ استراتيجي وقع فيه النظام العراقي الذي اعتقد أنه كان في إمكانه إحراز نصر حاسم في حرب خاطفة، دون تقدير لقوة إيران الحقيقية في الدفاع عن نفسها.

وثمة اتهام آخر موجه إلى السعودية ويتلخص في أنها أعاقت العراق عن زيادة موارده البترولية لتوفير مصادر تمويل للحرب. وفي ذلك يقول سعد البزاز: «وبرغم أن السعودية وافقت على مد أنبوب نفط عراقي عبر أراضيها ينتهي عند ميناء «ينبع» على البحر الأحمر، بعد أن استحال على العراق تصدير نفطه عبر الخليج العربي. . . إلّا أن الرياض، اتخذت سنة ١٩٨٦ (أي قبل عامين من وقف إطلاق النار في الحرب العراقية ـ الإيرانية!!) موقفاً ضاغطاً ضد العراق في منظمة الأوبك عندما وقفت حاجزاً أمام سعيه لمساواة حصته بحصة إيران في طاقة التصدير، عندما كان العراق في حاجة ماسة لتوفير مصادر تمويل للحرب» (ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥). هذا القول ينطوي على تناقض واضح في المنطق العراقي: فكيف يأخذ العراق على السعودية زيادة إنتاج نفطها وعدم التسبب في خلق أزمة طاقة عالمية تساعد في وضع حد للحرب العراقية ـ الإيرانية، وفي الوقت نفسه يطالب بزيادة إنتاج النفط العراقي؟

والاتهام الثالث الموجه إلى السعودية هو العمل مع إيران ضد العراق (وهو اتهام وجهه العراق إلى الكويت فيما بعد). وفي ذلك يقول المؤلف: «نقل سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأردن أواسط ١٩٨٨ المعلومات التي تلقاها من واشنطن عن اجتماع سعودي ـ إيراني انعقد في ألمانيا، للبحث في ترميم العلاقات الثنائية، **وتحديد نقاط الالتقاء ضد العراق**، وقد أبلغ الأردنيون تلك المعلومات إلى بغداد، في سنة الحرب الأخيرة، قبل أن تباشر القوات العراقية عملياتها الواسعة لاستعادة مدينة (الفاو) في الجنوب» (ص ٢٠٥).

واستمراراً للمنطق نفسه يتهم المؤلف السعودية بالوقوف ضد العراق في القضية اللبنانية في مؤتمر قمة الدار البيضاء وفي مؤتمر الطائف (ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨). أكثر من ذلك، يدعي المؤلف بأن المخابرات العراقية اكتشفت شبكة

تجسس سعودية تعمل في العراق لجمع معلومات عسكرية حساسة (ص ٢٠٧). وفي موضع آخر، يقول المؤلف: «فوجئت (!!) القيادة العراقية أيضاً أن حالة السلم التي أعقبت الحرب مع إيران شهدت محاولات عدة للعمل على تغيير نظام الحكم أو تدبير مشاريع انقلابات عسكرية، واكتشفت خلايا تعمل لصالح عدة أطراف منها إيران، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، أو قوى إقليمية متحالفة مع الولايات المتحدة مثل المملكة العربية السعودية»، وهو أمر اشتكى منه وزير الخارجية خلال اجتماعه في شهر تشرين الأول(اكتوبر) ١٩٨٩ مع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي عندما التقاه في واشنطن» (ص ١٥٥ - ١٥٦). وأخيراً بلغت الافتراءات العراقية الذروة بكشف النقاب عن مكالمة هاتفية «باللهجة الخليجية» سجلها جهاز الاستخبارات العراقية في يوم ١٩٩٠/٧/٩ واتضح فيما بعد أنها كانت بين الملك فهد والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على حد زعم المؤلف، وقد كشفت المكالمة عن «وجود خطة لتوجيه ضربة مركبة قد تتجاوز الضربة العسكرية الإسرائيلية المتوقعة وحدها إلى ما هو أكبر بإسقاط نظام الحكم، وخلق البلبلة داخل البلاد، ومواصلة سياسة زيادة الإنتاج النفطي، بهدف امتصاص أية نتائج سياسية أو معنوية أو اقتصادية ترتبت للعراق عن كسب الحرب مع إيران» (ص ٥٣). وقد سبق أن تطرقنا إلى التدليل على زيف هذه المكالمة وأنها من صنع المخابرات العراقية.

وبصرف النظر عن التشكك في مصداقية الروايات التي أوردها المؤلف، فإن مقولاته تتعارض مع ما قاله من قبل عن التعاون الوثيق بين السعودية والعراق طوال الحرب العراقية - الايرانية، بل وحتى الثاني من أغسطس ١٩٩٠. وقد بلغت حملة التنديد مداها في النداء الذي وجهه الرئيس صدام حسين إلى العرب والمسلمين كافة يوم ١٠/٨/١٩٩٠. فقد وصف جميع حكام الخليج «بالخيانة»، و«العمالة للامبريالية» و«الانحراف»، و«المجون»، و«الكفر». . الخ (ص١٢٤ - ١٢٥). وخص حكام السعودية (وكذلك الرئيس المصري حسني مبارك كما سنرى) بأبشع السباب لأنهم فتحوا أبواب السعودية للقوات الأمريكية، «ووضعوا مكة المكرمة التي يحج إليها المسلمون. . وقبر الرسول محمد (ص) تحت حراب

الاجنبي (ص١٢٥)، متحدين بذلك الأمة العربية والاسلامية وشعوبهم.. وراحوا يمعنون في الضلال ليتحدوا الله سبحانه وتعالى» (ص١٢٥).

وفيما يتعلق بجدلية «الطمأنة» و«التهديد»، فقد سبق أن ذكرنا أن العراق أبرم اتفاقية أمنية مع السعودية لتحييد موقفها من غزو الكويت الذي كان قد تقرر من قبل. وتصب في نفس الاتجاه برقية بثها الرئيس صدام حسين إلى الملك فهد، في يوم ١٩٩٠/٦/١٧ كانت «بمثابة طمأنه محسوبة في دلالات مفرداتها.. تومىء ضمناً إن العراق لايسعى إلى تطويق السعودية بما بني من علاقات مع اليمن في الجنوب، والأردن في الشمال» (ص٢١١ ـ ٢١٢). ولذلك استغرب(!!) العراقيون ما أصاب السعودية من هلع في لحظة عبورهم إلى الكويت.. (ص٢١٣). ويفسر المؤلف سبب هلع السعوديين بما هو أكبر من احتمال عبور القوات العراقية الحدود لتحتل الظهران والمنطقة الشرقية من المملكة. فالملك فهد كان يعرف أن القوات العراقية لن تعبر إلى السعودية بهدف الاحتلال أو التدمير، ولكن الزحف العراقي «ايقظ مارداً من قمقمه.. لتستيقظ معه **الحقوق المهضومة**، ولتولد معه **الحاجة إلى إعادة رسم الخريطة السياسية للجزيرة والخليج والمشرق**» (٢٠٩). فقد وجد السعوديون أن رفع العراق الغطاء عن قضية حقه في الأرض وحقه في الولاية السياسية على الكويت، قد وفّر سابقة في العلاقات بين دول المنطقة «قد تستثمرها اليمن لاثارة مطاليبها في أراض سبق ضمها إلى المملكة العربية السعودية، وقد ينتعش تيار في الأردن يذكر بأحقية ولاية بني هاشم على الحجاز» (ص٢١٤).

ازاء هذه الهواجس السعودية، رأى العراق، في الأيام الأولى للازمة، ضرورة طمأنة الحكام السعوديين على مستقبلهم ومستقبل مملكتهم. فقد جاء على لسان الرئيس صدام حسين في حديث مع القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد، في يوم ١٩٩٠/٨/٦: «نحن سنقول لاشقائنا السعوديين أننا مستعدون لأية ضمانات مطلوبة لإزالة قلقهم وجعلهم مطمئنين» (ص١٧٩. وراجع كذلك ص ١٠٦، ١٠٨، ١١٢). ويضيف المؤلف، سعد البزاز، عنصر الترغيب إلى جانب عنصر الاطمأنينة فيقول: لقد كان من مصلحة السعودية أن تلجأ إلى التفاهم مع العراق،

لا التصادم معه، بحيث يعيد البلدان رسم الخارطة السياسية لمنطقة الخليج. لكن ذلـك المستوى من التفـاهم لم يكن ممكنـاً أن يتحقق الاّ في حـالـة اسقـاط التـأثـير الأمـريكي على القـرار السعودي (ص٢١٢). فكـأن السماح للقـوات الامـريكيـة بالتمركز في اراضي السعودية كان ترجمة عمليـة لاختيار حكـامها الخضـوع للتأثـير الأمريكي ولم يكن، كما كـان في الحقيقة، انعكـاساً لعـدم مصداقيـة وعود النـظام العراقي الذي لم يتردد أبداً، طوال سنوات حكمه، في التنكر للعهد متى كانت لـه مصلحة في ذلك. أمّا وقد اختار حكام السعـودية، في المنـطق العراقي، الخضـوع للاجنبي فإن ذلك يبرر إنكار احقيتهم في الولاية السياسيـة على الجـزيرة العـربية، فان الاحق بالولاية هم الهاشميون لكـونهم «الامتداد التـاريخي لآل بيت الرسـول (ص)، لأنهم مؤسسو حركة النهضة المعاصرة فيها»!! (ص٢١٠ و٢١٧). كـذلك لايتـورع الرئيس صـدام حسين عن التحـريض المباشر عـلى الثـورة ضـد النـظام السعودي والاطاحة به، ضـارباً عـرض الحائط بمبـدأ عدم مشروعيـة التدخـل في الشؤون الـداخلية للدول الأخـرى. وفي ذلك خـطب يقول: «أيهـا العرب. أيهـا المسلمون.. أيها المؤمنون بالله حيثما كنتم.. هذا يـومكم لتهبوا. لتـدافعوا عن مكـة الأسيرة بحـراب الأمريكـان والصهاينـة.. لتدافعـوا عن الرسـول محمد بن عبدالله، الذي حمل الرسـالة الكـريمة في هـذه الأرض الكريمـة لتبقى مقدسـة.. ثوروا على الظلم والفساد والخيانة والغـدر.. وافضحوا الحكـام الذين لا يعـرفون النخوة.. وقولـوا للخونـة، ان لامكان لهم عـلى أرض العرب» ص١٢٥ـ ١٢٦، ٤٢٥).

وهكذا استخدم صدام حسين الخـطاب الديني في غـير موضعـه للتحريض على الثورة ضـد الحكومـات التي ادانت عملية غـزوه للكويت، وطـالبت بضرورة وضع حد للعدوان.

العلاقات العراقية ـ المصرية:

إن الحديث عن العلاقات العراقية ـ المصرية يتصل بالحديث عن العلاقـات العراقية ـ السعـودية، وربمـا كان أكـثر وضوحـاً. ففي المنطق العـراقي، إذا كانت

المملكة العربية السعودية معنية بقضية الكويت لاتصالها بشكل مباشر بهاجس الأمن السعودي، فان غزو الكويت لم يكن يهدد أمن مصر في شيء. وهكذا فإن الرئيس العراقي «لم يجد بأن مصر معنية بالمشكلة الكويتية بالمستوى الذي كانت تعنيه بالنسبة للسعودية» (ص٢١٥). معنى ذلك أن الرئيس العراقي تجاهل تماما ايدولوجية حزب البعث وايديولوجية القوميين العرب عموماً والتي تؤكد بإصرار على وحدة الأمن القومي العربي من الخليج إلى المحيط.

فقد أراد الرئيس العراقي أبعاد مصر عن منطقة الخليج لكي ينفرد هو بالسيطرة عليها. من هذا المنطلق، فإن بغداد «**لم تكن تتوقع (!!) أن تتخذ مصر الموقف الذي اختارته بعد الأزمة**» (ص١٠٥). ولا يوجد تفسير في منطق القيادة العراقية، أو في منطق المؤلف، لهذا الموقف المصري المعارض للعراق سوى أن «الرئيس الأمريكي جورج بوش تمكن في وقت مبكر من السيطرة على القرار المصري) (ص١٠٤)، هذا التأثير الأمريكي المباشر في رأي المؤلف يفسر تصميم الحكومية المصرية على الاعلان المبكر، في يوم ١٩٩٠/٨/٣، عن موقفها بالتنديد بغزو العراق للكويت، ودعوة العراق إلى سحب قواته فوراً من الاراضي الكويتية، وذلك دون انتظار لمعرفة نتائج الزيارة الحاسمة التي قام بها العاهل الأردني إلى بغداد والتي وعد فيها الرئيس العراقي بسحب قواته من الكويت (ص١٠٤).

كما أن التأثير الأمريكي المزعوم هو الذي دفع مصر إلى حث اجتماع وزراء الخارجية العرب على إصدار بيان مماثل للبيان المصري. كذلك فإن التأثير الأمريكي كان وراء دعوة مصر **المفاجئة**، يوم ١٩٩٠/٨/٩، إلى عقد قمة عربية طارئة في القاهرة خلال ٢٤ ساعة (ص١٠٧) لاستصدار قرار يدين العدوان العراقي ويؤيد طلب السعودية بدعوة قوات امريكية إلى أراضيها.

يلاحظ أن الرئيس العراقي وبطانته ومنهم المؤلف (سعد البزاز) قد تعمدوا الاساءة إلى الرئيس المصري حسني مبارك وإلى الشعب المصري بأكمله. فقد طعنوا في استقلالية القرار المصري، واعتبروا مصر دمية مسلوبة الارادة تحركها خيوط الساحر الأمريكي جورج بوش. ويلاحظ أيضاً أن النظام العراقي، ومعه

المؤلف، قد تجاهل تماماً أن الموقف المصري لم يكن فريداً في نوعه، فقد كان موقف العالم أجمع، كما عبر عنه مجلس الأمن في قراره رقم (٦٦٠) بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢. وفي الحقيقة، فإن العالم أخذ على الحكام العرب أنهم بدوا مترددين في إدانة العدوان العراقي، فقد سبقهم إلى ذلك مجلس الأمن ومعظم حكومات العالم.

وفي برقية بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٠ إلى الرئيس العراقي، وصف رئيس وفد العراق إلى مؤتمر القمة (طه ياسين رمضان) الموقف المصري والسعودي بأنه «خطة مدبرة لإصدار قرار يوفر غطاء عربياً لضرب العراق، ويقود العملية كل من مبارك وفهد» (ص١١٦). وبناء على هذه البرقية، وجه الرئيس صدام حسين نداءه الشهير إلى العرب والمسلمين السابق الاشارة إليه، وانتقد فيه الملك فهد والرئيس المصري باعتبارهما المسؤولين عن استقدام القوات الأمريكية إلى أرض العرب(ص١١٧). وقد ذكرنا بعض عبارات التنديد في حق حكام الخليج عامة وحكام السعودية خاصة. ولم تكن عبارات التنديد بالرئيس المصري أقل منها قسوة ووقاحة وبذاءة. ففي إشارة واضحة إلى الرئيس حسني مبارك، قال صدام حسين: «قولوا للسماسرة من الحكام، وهم يمارسون دورهم في خدمة الأجنبي، أو يمارسون السمسرة في خدمة امراء البترول على نساء العرب.. وقولوا للخونة، أن لامكان لهم على أرض العرب» (ص١٢٥ ـ ١٢٦). ويوجه خطابه مباشرة إلى الشعب «في مصر الكنانة»، قائلا: «إنه يومكم ودوركم لتمنعوا الأجنبي وأساطيله، أن يمر من سماء مصر وقناة السويس» (ص١٢٦).

هذه المداخلات في العلاقات العراقية ـ السعودية من جانب، وفي العلاقات العراقية ـ المصرية من الجانب الآخر، أدت، كما زعم سعد البزاز، إلى فشل جميع المحاولات لاحتواء الأزمة في الإطار العربي والتي رحب بها العراق شريطة أن يكون الحل العربي وفقاً «لصيغة متوازنة» (ص١٠٨)، و«عدم صدور أي موقف سياسي أو أعلامي أودبلوماسي يسيء إلى العراق» (ص١٠٢). وألقى المؤلف مسؤولية هذا الفشل على كل من حسني مبارك والملك فهد.

إن ما قدمناه من نقاش فيما مضى من صفحات يبين عدم تجرد المؤلف للحقائق. ولم

نكن نـود أن نناقش المؤلف فيـما رواه عن مؤتمر القمـة المنعقد في القـاهرة بتـاريـخ ١٠/٨/١٩٩٠م إذ يكفي أن نجد في ثنايا هذا الحديث تكذيب العراقيين للرئيس المصري بعد أن أكدوا لـه أن العراق لن يستخـدم القوة لحـل الأزمة المفتعلة، وأن الرئيس حسني مبارك غضب أشد الغضب لهذا التكذيب، لولا تجـاهل اقـتراحات وحـوادث جـرت في ذلـك المؤتمـر، فلقـد اقـترح البعض من المؤتمـرين أن يسحب العراق جيوشـه من الكويت، وعنـدها يمكن أن تكـون للحوار فـائدة تُـذكر، أمـا والجيوش العراقية تعبث في الكويت من سلب ونهب وقتـل، فإن الحـوار والنقاش يعتبران مضيعة للوقت.

ولا أدل على ذلك من ذلك النداء الذي وجهه حاكم بغداد الـذي يؤلب فيه المسلمين على المملكة العربية السعودية (ص: ١٢٣) وكان ذلك أثناء المؤتمـر. ومن يقف على ذلك النداء يتبين له بكل وضوح أن حاكم بغداد لا يهمه تفـريق الصف العربي لأنه يدرك بلا شك أن المملكة العربية السعودية حريصة على ألا يمس الحرم المكي والحرم المدني أي سوء، وأن المعركة بعيدة عن الحرمين مئـات الأميال، لكن حـاكم العراق يـريد أن يكسب أي شيء بكـل وسيلة ممكنة حتى لـو كان في ذلـك تمزيق الصف العربي.

ويقدم لنا كتـاب الفتنة الكـبرى رواية شـاهد عيـان صورة واضحـة للفرق الهائل بين ما رواه سعد بزاز وبين ما رواه الأستاذ إبراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام في كتابـه فقد روى أمـورا كثيرة منهـا أن المؤتمر عقـد بطلب من عـدة دول عربية وأن الرئيس حسني مبارك قدم محاور أربعة لو وافق عليهـا العراق ومن وقف إلى جانبه لما حدث تدخل من الـدول الكبرى في حـل هذه الأزمـة، هذه المحـاور هي:

١ ــ الإنسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت.
٢ ــ عودة الحكومة الشرعية للكويت.
٣ ــ تكوين قوة سلام عربية كحاجز أمن بين الطرفين.
٤ ــ الشروع فورا في مفاوضات عراقية كويتية لبحث أسباب النـزاع من جذورهـا وتتمثل في:

أ ــ تحديد نهائي وقاطع لمسألة الحدود بين البلدين.
ب ــ التعويضات المستحقة للعراق على الكويت بشأن البترول المسحوب من آبار عراقية إن وجدت.
ج ــ مسألة إلغاء أو تخفيف الديون الكويتية على العراق بسبب حرب الخليج.

وهنا يحق لنا أن نسأل المؤلف عن سبب تجاهله لهذه المقترحات العملية إذ أننا لم نجد في هذا الكتاب أي إشارة لها على الرغم من أهميتها.

والكاتب في سرده لروايات الجانب العراقي لما دار في المؤتمر ينقل عن أشخاص يمثلون بشكل قاطع ورسمي وجهة النظر العراقية، التي بطبيعة الحال لا بد أن تكون منحازة بالكامل لنفسها، ولهذا تجد في هذه الروايات التركيز على رغبة العراق الصادقة في الوصول إلى حل سلمي عربي دون إثارة للعراق(!!)، ويتبادل رواية الوقائع المزعومة الملك حسين، وطه ياسين رمضان، ونحن لا نقبل أن يكون خصمنا هو حكمنا بل نحيل الكاتب إلى شاهد عيان محايد هو الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية فيما رواه في كتابه القيم الذي سبقت الإشارة إليه، يقول (ص: ٤٦ ـ ٦٠) (ونستميح القارىء عذرا في الاقتباس المطول هنا بسبب أهمية الرواية في هذا الكتاب على الرغم من عمليات الاختصار والحذف). :

ماذا جرى داخل الجلسات المغلقة؟

ولعلي كشاهد عيان لكل ما جرى في قمة الانقاذ العربي، أستطيع أن ألقي الأضواء حول كل الاتجاهات والأفكار والتيارات التي دارت داخل الجلسة المغلقة التي تحدث فيها الملوك والأمراء والرؤساء.

الاتجاه الأول:

كان يقوده العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية واليمن، وينادي بتشكيل

وفد، يتولى رياسته مبارك، يذهب إلى بغداد قبل صدور قرارات القمة للتشاور مع الرئيس العراقي صدام حسين. ولا أدري لماذا كان إصرارهم لكي يكون الرئيس مبارك هو رئيس هذا الوفد العربي، وهم يعلمون تماما ما جرى بين الرئيسين من قبل عندما تعهد الرئيس صدام أمام مبارك بالتزامه ثم فعل غيره، فقد أكد له أنه لن يغزو الكويت ثم أرسل دباباته لتدوس كرامة شعبها وكرامة العرب.

ونعود سريعا إلى ما كان يجري داخل جلسات المؤتمر. . إن العراق ومنظمة التحرير واليمن أرادوا تكوين وفد، برئاسة مبارك، يذهب إلى بغداد لعرض مشروع القرارات العربية قبل التصويت عليها، وليس بعد التصويت وإصدارها وإعلانها للعالم كله.

وكانت حجتهم في ذلك أن الرئيس العراقي صدام حسين قد أبلغهم أنه على استعداد لمناقشة جميع القضايا، وعند سؤالهم: هل الرئيس صدام حسين على استعداد لمناقشة الانسحاب من الكويت وعودة الشرعية، وإلغاء جميع الآثار المترتبة على ذلك؟ قالوا: إن الرئيس صدام حسين قد أبلغنا أنه على استعداد لمناقشة الوضع في العالم العربي كله من نواحي الثروات، والسيادة، وشرعية الدول الأخرى.

وكان يقينا أن يفشل هذا الاتجاه، لأنه لا يمس أصل القضية: وهو احتلال أرض عربية بقوة السلاح وإسقاط النظام الشرعي، وهو مبدأ مرفوض من جميع الدول العربية والعالم أجمع. بجانب هذا كله فإن الوفد العراقي - داخل مؤتمر القمة - لم يشر لا من قريب أو من بعيد إلى أن هناك فرصة - مجرد فرصة - لتغيير موقف العراق أو ليتزحزح عنه قيد أُنملة. فالوفد العراقي قال بصراحة إنه لا يوجد أي احتمال للتغيير، وأن عملية الوحدة، قد تمت برضاء الشعبين العراقي والكويتي، متناسيا أن هذه الوحدة قد فُرِضت فرضا بقوة السلاح على الشعب الكويتي.

ونصل إلى الاتجاه الثاني:

وتقوده الجماهيرية الليبية والجزائر، ومن رأيهما، أنه بصرف النظر عن إدانتهما للغزو العراقي، فلا أحد يبرر أو يقبل غزو دولة عربية لدولة عربية أخرى، ولكنه لا يجب أن نعطي الشرعية للقوات الأجنبية بدخول الأراضي العربية لكي تشن حربا ضد العراق.

وكان خادم الحرمين الملك فهد قد أعلن في المؤتمر أن القوات السعودية لن تعتدي على أحد إلا إذا بدأ هو بالاعتداء. ويجب ألاَّ ننسى أن الجماهيرية الليبية نفسها كانت هدفا مباشرا لضربة أمريكية.

ونصل إلى الاتجاه الثالث داخل مؤتمر الإنقاذ العربي، والذي اتفقت فيه ١٢ دولة عربية على الآتي:

١ ــ أن الدول العربية لا تريد أي غطاء أو مظلة للتدخل الأجنبي في المنطقة.
٢ ــ أن إدانة الموقف ليس هي الأمر المهم، فقد أدانه الجميع، ولكن المهم هو تغيير الموقف الحالي.

ويستعرض الأستاذ إبراهيم نافع بعد ذلك قرارات القمة العربية، ويقدم لنا معها تحليلات رصينة بعيدة عن الانفعال أو الانحياز فيقول:

ونعود إلى قرارات القمة العربية بشكل محدد، فقد كانت تلك القرارات بالكادعلى مستوى المسؤولية، وكانت في ظل الملابسات والظروف السابقة التي أحاطت بالقمة وجرت داخلها هي أفضل ما يمكن الخروج به في ظل وجود خلية داخلية، كانت تهدف إلى إفشال القمة تماما، وهو ما أدركه الرئيس مبارك في الدقائق الأولى لبدء الجلسة المغلقة، وربما قبل أن تبدأ الجلسات. وتوضح القراءة التحليلية للقرارات الاتجاه العام السائد في المنطقة العربية في هذا الوقت قبل أن يزداد الأمر سوءا وتتسع الفجوة بين التيارات العربية:

١ ــ القرار الأول ويؤكد قرار مجلس الجامعة العربية، وبيان مؤتمر وزراء الخارجية

الإسلامية، وكليهما يرفضان العدوان العراقي ويدينانه، ويطالبان بالانسحاب الفوري، وعودة الشرعية إلى الكويت.

٢ ــ والقرار يؤكد الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، وهو القرار الذي رفض فيه المجتمع الدولي العدوان العراقي وأدانه وطالبه بالانسحاب وعودة الشرعية الكويتية. وأيضا قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ الخاص بالعقوبات والإجراءات القسرية ضد العراق. ومعنى قبول القمة العربية للقرار بمعاقبة العراق أن تلتزم به وتقوم بتنفيذ هذا القرار الدولي. وأتذكر هنا ما قاله الزعيم الليبي معمر القذافي لنا بصدد ما حدث داخل أروقة المؤتمر: «لكم كنت أتمنى أن تكون لدى الوفد العراقي في المؤتمر السلطات والإمكانات لتغيير الموقف العراقي بما يتلاءم مع الظروف الحالية وإعطاء فرصة للقمة، ولكنني على يقين من أن هذا الوفد ليس لديه أي فرصة أو أي إمكانية للتغيير أو للتعديل، وأنه قد أتى بتعليمات محددة لا يمكنه الخروج عنها. إن القرار كما نعلم في يد الرئيس صدام حسين».

٣ ــ وأكدت القمة أيضا التزامها بقرار مجلس الأمن الخاص برفض ضم العراق للكويت، وهو قرار إجماعي صدر عن مجلس الأمن، وصوتت فيه اليمن إلى جانب الحق في نيويورك بينما امتنعت عن التصويت عليه في قرار قمة القاهرة.

٤ ــ وهناك قرارات واضحة مثل القرار رقم (٣) من قرارات القمة العربية الذي أدان عدوان العراق على دولة الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف بضم الكويت إليه، أو بأي نتائج أخرى تترتب على غزو الأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ٢/٨/١٩٩٠م وهو يوم الغزو.

٥ ــ أما القرار الخامس فهو يتكلم عن نفسه بنفسه، وهو ينتقل من الانسحاب وتأكيد سيادة الكويت وضمان بقائها إلى التعامل مع التهديدات العراقية لدول الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية بعد أن حشد العراق قواته على الحدود، وتأكيد التضامن العربي الكامل مع السعودية ودول الخليج العربي.

وأيـدت القمة المملكـة السعوديـة ودول الخليج في الاجـراءات التي اتخـذتهـا إعمالا لحق الدفاع الشرعي، وفقا لأحكـام المادة الثـانية من معـاهدة الـدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجـامعة العـربية والتي تقضي بـالآتي: «تعتبر الدول المتعاقدة ان كل اعتداء مسلح يقع على أي دولـة أو أكثر منهـا أو على قواتها، إعتداء عليهـا جميعا، ولـذلك فـإنها عملا بحق الـدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميـع مـا لديهـا من وسائـل بما في ذلـك استخدام القـوات المسلحة لصـد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

٦ ــ كما أشارت قرارات القمة العـربية إلى المـادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحـدة، وهي خـاصة بـالحق الفردي والجـماعي في الـدفـاع عن النفس ضـد الأعـمال العـدوانية، وبـالذات المسلحـة، خاصـة وأن وضع الكـويت والسعوديـة هو وضـع الدفـاع الشرعي عن النفس. وقد أدمـج هـذا النص في ميثـاق الأمم المتحدة لمواجهة احتمالات عجـز الهيئة الـدولية ممثلة في مجلس الأمن عن دفـع العدوان عن الدول فرادى وجماعات.

٧ ــ وإذا نحن قرأنا بتأن وروية القرار رقم (٥) نجد فيه نصا يقول: «على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت، وعـودة السلطة الشرعيـة للكـويت». وهـذا يعني أن العقـوبـات التي وافقت عليهـا القمة العـربية، تنتهي بـانتهاء أسبـابهـا، ويعني لـو انسحب العـراق وعادت الشرعية الكويتية تسقط العقوبات.

٨ ــ ومن المؤكـد أن القـرار رقم (١) يُعَـد واحـدا من القـرارات النـادرة والفــذة والفريدة في النظام العالمي، فهو يطبق على الدول الخارجة على النظام الـدولي والقـانون الـدولي. وهذا القـرار خرج من صلب الفصـل السابـع من ميثاق الأمم المتحدة، وعن طريقه تدخلت أمريكا عسكريا في كـوريا، وتم تـطبيقه على نظام إيـان سميث في روديسيا، وتم عـلى أساسـه فرض العقـوبات عـلى حكومة بريتوريا العنصرية في جنوب افريقيا.

٩ ــ ونصل إلى القرار السادس، والذي أثار من حوله بعض الذين وصفهم الرئيس حسني مبارك بأنهم جاءوا إلى المؤتمر ليغيروا دفته إلى بحار مجهولة، أكثر من علامة استفهام رغم أنه كان أكثر وضوحا من شمس الظهيرة. وهو القرار الخاص بالاستجابة لمطلب المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة، دفاعا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية، ضد أي عدوان خارجي. وواضح أن هذا القرار يقوم على أساس التضامن والتكامل العربي، صحيح أنها ـ أي القمة ـ لم تشكل القوة العسكرية المطلوبة، ولكنها أعطت التصريح الواضح بتكوينها وقيامها، وفتحت الباب في إطار من الشرعية العربية لكي تساند الدول العربية، وتشارك في نظام الدفاع الشرعي الجماعي ضد تهديدات تتعرض لها دولة عربية، وأعمالا تمس سيادتها وسلامة أراضيها، خاصة أن هذا التهديد ليس تهديدا غيبيا ولا هو أمر مبالغ في تصوره، حيث أن هناك مثالا حيا أمام المجتمع الدولي وهو الغزو العراقي للكويت والحشود العراقية على حدود المملكة العربية السعودية.

١٠ ــ والقرار الأخير هو تكليف القمة العربية لأمين عام الجامعة العربية برفع تقرير خلال ١٥ يوما إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن، وأن تكون هناك متابعة جادة لتنفيذ قرارات القمة العربية، وانتهت القمة العربية.

هذه المداخلات في العلاقات العراقية ـ السعودية من جانب، وفي العلاقات العراقية ـ المصرية من الجانب الآخر، أدت كما زعم سعد البزاز، إلى فشل جميع المحاولات لاحتواء الأزمة في الإطار العربي والتي رحب بها العراق شريطة أن يكون الحل العربي وفقاً «لصيغة متوازية» (ص١٠٨)، و«عدم صدور أي موقف سياسي أو أعلامي أو دبلوماسي يسيء إلى العراق» (ص١٠٢). وألقى المؤلف مسؤولية هذا الفشل على كل من حسني مبارك والملك فهد.

وهم الحل العربي:

في حقيقة الأمر، فإن «الصيغة العملية المتوازية» التي قبلها العراق كانت صيغة هلامية تنطوي على تضليل واضح ومتعمد للرأي العام العربي. فإذا استعرضنا جميع محاولات الوساطة العربية المزعومة لتسوية أزمة الغزو العراقي للكويت، نلاحظ أنها كانت داعمة للموقف العراقي (راجع في ذلك الفصل الذي يحمل عنوان «الحل الممنوع»، ص ٩٧ ـ ١٢٢).

لقد اقترح الملك حسين «الذي اقترن اسمه بالحل العربي والمحاولات العسيرة التي بُذلت لبلوغه دون جدوى» (ص٩٩) قبول تنازلات إقليمية لصالح العراق، بالإضافة إلى إسقاط الديون الكويتية المستحقة لدى تلك الدولة (ص٦١ ـ ٦٢). إن الشروط التي اقترنت باقتراح الملك حسين هي في حقيقتها شروط عراقية وتعتبر من قبيل الشروط التعجيزية حيث أن العراق طالب الكويت بتقديم تنازلات إقليمية في البر وفي البحر بالإضافة إلى اسقاط ديونها المستحقة لها لدى العراق.

واذا اقترن عرض بشروط تعجيزية فإن ذلك يعني عدم جدية العارض في التوصل إلى «صيغة عملية متوازنة» وأن هدفه هو المناورة السياسية لكسب الوقت وبث الفرقة في صفوف العرب. ومن ناحية أخرى، فإن الوعد الذي ادعى الملك حسين أنه حصل عليه من الرئيس العراقي، يوم ١٩٩٠/٨/٣، بالبدء في انسحاب القوات العراقية من الكويت بشرط عدم ادانة الدول العربية للاحتلال العراقي فقد كان وعداً غامضاً يهدف إلى المماطلة ـ «قد يتطلب أسابيع عدة» (ص١٠٣) ـ إلى أن يتحول الاحتلال العراقي إلى واقع راسخ يستحيل الرجوع فيه دون تحقيق مطالب العراق بالكامل.

وكل ما حمله الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات من الرئيس صدام حسين هو استعداده لاظهار حسن النوايا وإنه «لايوجد شيء مبيت ضد السعودية» (ص١٠٦، ١٠٨). فلا ذكر لتسوية جوهر الأزمة وهو غزو الكويت، وإن كان

سعد البزاز يذكر في الصفحات الأخيرة من كتابه أن ياسر عرفات أكد له أن الرئيس صدام حسين أبلغه «**استعداد العراق للانسحاب مع ضمان حقوقه**»(ص٤٦٥).

أمّا الاقتراح الذي تقدم به السودان إلى القمة العربية الاستثنائية ـ وأيده الوفد الفلسطيني (ص١٢١)، والذي اعتبره بديلاً عن «مشروع القرار الذي وزعه المصريون» (وهو مشروع تبنته عشر دولة عربية)، فقد اقتصر على الجانب الإجرائي وكان يهدف، في حقيقة الأمر، إلى تمييع قضية الغزو والتسويف في إيجاد تسوية سلمية لها. فقد تحدث الفريق عمر البشير أمام المؤتمر قائلا: «لايجوز اللجوء إلى استعمال القوة لحل الخلافات (وماذا عن الغزو العراقي للكويت؟)، وينبغي إعطاء الاولوية لانسحاب القوات الاجنبية من المنطقة فوراً لتحل محلها قوات عربية وإن مشروع القرار المطروح علينا الآن يعالج الأزمة خارج الإطار العربي وهو ليس أساساً سلمياً للوفاق العربي، وإذا لجأنا إلى مجلس الأمن فإن ذلك يعني تدويل الأزمة، وبناء عليه فإن السودان تتحفظ على بعض فقرات مشروع القرار ونقترح إرسال لجنة إلى العراق لمقابلة الرئيس صدام حسين للبحث عن حل لهذه المشكلة» (١١٨ ـ ١١٩).

هذه «الصيغة العملية المتزنة» التي اقترحها الرئيس السوداني تدعو حقاً إلى العجب. فإن القول بأنه ينبغي اعطاء «**الأولوية**» لانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة ينطوي على دعم للسياسة العراقية التي رأت أن المشكلة الأخطر في الخليج ليس احتلال وضم الكويت إلى العراق، وإنما الوجود الاجنبي في المنطقة. امّا مشكلة الكويت ذاتها فلا بأس من طمرها في دهاليز اجراءات لجان الوساطة العربية. ثم ما الذي كان سيجبر صدام حسين على الانسحاب من الكويت؟ هل هي القوة العسكرية العربية التي ستتشكل في حال رفض الانسحاب؟ يعلم الجميع أنه لم يكن في مقدور الدول العربية التصدي عسكرياً للقوات العراقية على الأقل بسبب المعوقات اللوجستية. وأخيراً يدعى الرئيس السوداني أن تدويل القضية بطرحها على مجلس الأمن «ليس أساساً سليماً للوفاق العربي» وكأن غزو الكويت هو شأن عربي صرف وليست له أبعاد أو تأثيرات على الآخرين. فهل

غـاب عن الرئيس السـوداني أن أزمة غـزو الكويت كـانت بطبيعتهـا أزمة عـالمية ـ وليست مجـرد أزمـة عـربيـة ـ يختص مجلس الأمن بمعـالجتهـا وفقـاً لميثاق الأمم المتحدة؟.

ولم تخـرج وسـاطـة اليمن في مضمـونها عن وسـاطـة الأردن وفلسـطين والسودان. فقد عرض الرئيس اليمني ايجاد حل سياسي في إطار «الأسرة العربية»، ووجـد الرئيس صـدام حسين يـرحب بمسعاه «**شرط الاعـتراف بحقـوق العـراق المعلنة**» (ص٢٣٠). وبناء عليه، نقل الـرئيس اليمني، في يوم ١٩٩٠/٨/٤، إلى الملك فهد استعداد بغداد للانسحاب والاتفاق على صيغ للحل. على أن ينـظر في طلبات العراق، وتتم مساعدتـه في كل مشكـلاته الاقتصـادية. وقـد أجاب الملك فهـد أنه «**مستعـد للوصول إلى حـل تؤول بموجبـه جزيـرتـا وربـة وبـوبيـان إلى العراق، فضلاً عن حقل الرميلة النفـطي، والمساهمـة في منح العـراق سبعة عشر مليار دولار**»!!(ص٢٣١).

ويستـطرد سعد البـزاز في سرد قصته الخيـاليـة مضيفـاً إليهـا عنصر الاثـارة فيقول: «لم يكن (الملك فهد) قد انتهى من اعطاء هـذا الوعـد، حتى وجد نفسـه «يصـارح الرئيس اليمني بـأنه يتعـرض للضغوط لاستقـدام القـوات الامـيركيـة، ولذلك فهو متردد وحـائر ولم يحسم الأمـر بعد» (ص٢٣١). وعنـدما طـار الرئيس اليمني ونـائبه إلى الاسكنـدرية لابـلاغ الرئيس المصري حسني مبـارك بـاستعـداد العـراق لايجاد حـل سياسي في إطـار الاسرة العربيـة وجداه شـديد الانفعـال وهو يبلغهـما: «لا حـل وسط مـع العـراق، فـامـا أن ينسحب بـدون شروط وإلا فـإن الجنـرالات الغـربيـين سيتحـركـون.. وعـلى العـراق أن يتلقى ضربـة مـدمـرة» (ص٢٣٢).

إن وصف سعـد البزاز للمقـابلة بين الـرئيسين المصري واليمني عـلى النحو السـابق تتضمن اساءة بـالغة ومتعمـدة إلى الرئيس المصـري، فيصفـه المؤلف بأنـه شخص يتصرف بانفعال شـديد وليس بـرؤية رئيس الـدولة المسؤول، إضـافة إلى التلميح بأنه متواطىء مع الولايات المتحدة حيث أنـه على علم بخـطط الجنرالات

الأمريكيين وكأنه واحد منهم. ورغم تأكدنا من عدم مصداقية الرواية التي وضعها المؤلف على لسان الرئيس اليمني، فإن الوساطة اليمنية لم تكن وساطة بالمعنى الحقيقي تسعى إلى إيجاد تسوية مقبولة من جميع الأطراف المعنية بقضية الكويت وعلى رأسها حكومة الكويت نفسها، فقد كانت دعوة إلى استسلام الكويت للشروط العراقية شأنها في ذلك شأن الوساطات العربية الأخرى التي ذكرناها (راجع ص ٢٥٣).

مما تقدم يتضح أن فشل الدول العربية في التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الغزو العراقي للكويت لايرجع إلى تجاهل الرئيس حسني مبارك، الذي ترأس القمة العربية الاستثنائية، اقتراحات الوساطة العربية، كما أنه لايرجع إلى وأد أمريكا للحل العربي في مهده، ولكنه يرجع في الأساس الى تصلب موقف الرئيس العراقي ورغبته الاكيدة في الاحتفاظ بالكويت كما هو ثابت في خطابه السياسي العلني، وفي مداولات مجلس قيادة الثورة العراقية، وفي لقائه مع السفيرة الامريكية ومع القائم بالأعمال الأمريكي. وكانت ادارة النظام العراقي لأزمة الكويت على الصعيد العربي تصب في هذا الاتجاه بدليل أنه أعلن عشية انعقاد القمة العربية ضم الكويت إلى العراق وإعتبارها المحافظة العراقية التاسعة عشرة.

إدارة الصراع على الصعيد الدولي:

لن نتوقف كثيراً عند هذا الموضوع، فهو معروف للجميع. وقد سبق أن استعرضنا تحليل النظام العراقي، وتحليل المؤلف، للعلاقات بين العراق من جانب، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا من الجانب الآخر، في إطار إدارة صراعه مع الكويت قبل غزوه لتلك الدولة. ورأينا أن محور التحرك الدبلوماسي العراقي للتمهيد لغزو الكويت كان يهدف إلى إقناع تلك الدول بحق العراق التاريخي في الكويت، والترويج لمفهومه لسياسة الكويت العدوانية تجاه العراق، وأخيراً طمأنة هذه الدول بأن أي عمل قهري يقوم به العراق لتسوية الصراع لن يؤثر في تدفق نفط الخليج اليها بأسعار معتدلة، ولكن جميع الجهود

العـراقية عـلى هذا الـدرب باءت بـالفشل. فقـد نددت جميـع دول العالم بـالغـزو العراقي للكويت، وطالبت بانسحاب القوات العراقية فوراً، وبدون قيـد أو شرط من الأراضي الكويتية، وعودة السلطة الشرعية إلى البـلاد، وهددت بـاتخاذ تـدابير قسرية ـ قد تكون عسكرية ـ لإجبار العراق على الالتزام بقواعد الشرعية الدولية. وهكذا أصبح محـور إدارة الأزمة من الجـانب العراقي هـو الاحتفاظ بـالكويت من جـانب، وتفادي مـواجهة عسكـرية مـع الولايـات المتحدة وحلفـائها من الجـانب الآخر. بعبارة أخرى، دعا العـراق إلى تسويـة سلمية لـلازمة العـالمية التي أثـارها بغزوه للكويت، بشرط احتفاظه بتلك الدولة بالكامل كجزء لايتجـزأ من العراق، أو على الأقل الحصول على مكاسب إقليمية في البر وفي البحر، ومكاسب اقتصادية (الغـاء ديونـه المستحقة للكـويت، والحصول عـلى تعويضـات عن النفط العراقي الذي يدعي أن الكويت قد سحبته من حقل الرميلة الجنوبي)، ومكاسب سياسيـة (عدم عودة آل الصباح إلى الحكم). وقد تعذر التوصل إلى تسويـة سلمية لـلأزمة وفق الشروط العـراقية، ولـذلك أجـبر العراق بـالقوة عـلى الخروج مـدحـوراً من الكويت، فضلاً عن تدمير معظم ترسانته العسكرية ومعظم مرافقـه العامـة وجزء كبير من منشآته الاقتصادية بالإضافة إلى تكبيده خسائر بشرية فـادحة، وإخـراجه على الأقل إلى حين من معادلة توازنات القوى في منطقة الخليج وفي منطقـة الشرق الاوسط. والسؤال الـذي يطرح نفسـه أمام هـذا التردي الخـطير في وضع العـراق هو: **على من تقع مسؤولية فشل الحل السلمي؟**

يجيب المؤلف عن هـذا السؤال بأن مسؤوليـة الفشـل تقـع بـالكـامـل عـلى الـولايات المتحـدة الأمـريكيـة التي أصبحت تهيمن عـلى الشؤون الـدوليـة بحيث تحـولت جميع الـدول الأخرى ـ ومنهـا الاتحاد السـوفيتي وفرنسـا ـ كما تحـولت هيئة الأمم المتحدة الى دُمى تحركها الحكومة الأمريكية.

وفي الحقيقـة فإن مسؤوليـة فشل التسـوية السلميـة إنما تقـع بالكـامل عـلى الجانب العراقي. ويتضـح ذلك، ومنـذ الأيام الأولى لبـداية الأزمـة، من صياغـة مبادرة الرئيس صدام حسين، بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠ فقد جاء في هـذه المبادرة مـا يلي:

«مساهمة منا في خلق اجواء سلام حقيقي في المنطقة، وتسهيلاً لوضع المنطقة في حالة استقرار. فإني أطرح أن تحل كل قضايا الاحتلال أو القضايا التي صورت بأنها احتلال (ويعني غزو الكويت) في المنطقة كلها وفق أسس ومبادىء واحدة ومنطلقات يضعها مجلس الأمن وكما يلي:

١ ـ إعداد ترتيبات إنسحاب وفق مبادىء واحدة، **لانسحاب اسرائيل فوراً وبلا شروط** من الاراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان، **وانسحاب سوريا من لبنان**، والانسحاب بين العراق وايران، **ووضع ترتيبات لحالة الكويت** (ولم يقل الانسحاب)، وان تنسحب الترتيبات العسكرية في توقيتها وكل مايتصل بها من ترتيبات سياسية، على كل الحالات ووفق نفس الأسس والمبادىء والمنطلقات المعتمدة، **آخذين بنظر الاعتبار الحقوق التاريخية للعراق في أرضه، واختيار شعب الكويت (المقصود نظام الحكم)، وأن تكون البداية في تطبيق البرنامج بما هو اسبق للاحتلال أو ماسمي احتلالاً. . وهكذا وصولا إلى أقرب حالة فيها. .**

٢ ـ . . نرى أن تنسحب فوراً من السعودية القوات الأمريكية وقوات الدول الأخرى التي **استجابت لمؤامراتها** وان تحل محلها قوات عربية. . وان لايكون من بينها قوات من حكومة مصر التي اتخذت منها اميركا متكأ لها في مؤامراتها ضد الامة العربية (إن أبعاد مصر عن منطقة الخليج هو هدف ثابت للسياسة العراقية رغم التأكيد على «الأمن الجماعي العربي» كما سبق أن ذكرنا).

٣ ـ **أن تتجمد فوراً كل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق**. . وعندما لاتتجاوب أمريكا وحلفاؤها **والصغار من عملائها** مع مبادرتنا هذه، فاننا سنقاوم بقوة. . وسننتصر بعون الله، وسيندم الاشرار على فعلتهم بعد أن يخرجوا مدحورين ملعونين من المنطقة يجرون أذيال الخزي والعار. . »
(ص١٢٧ ـ ١٢٨).

لم يشهد التاريخ، على حد علمنا مبادرة سلمية تتسم بهذا القدر من الرعونة، وضيق الافق، والغطرسة، والوقاحة مثل مبادرة الرئيس العراقي هذه.

فإن التسوية السلمية المزعومة مبنية على تحقيق شروط مستحيلة التحقيق: الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاسرائيلي من الأراضي العربية، والقوات السورية من لبنان، والقوات الاميركية والحليفة من السعودية، والتجميد الفوري لكل قرارات المقاطعة والحصار ضد العراق. وعندئذ فقط يمكن البحث في «وضع ترتيبات لحالة الكويت»، أخذاً في الاعتبار «الحقوق التاريخية للعراق في أرضه»!! وإذا لم تستجب الدول لهذه الشروط، فإن العراق مستعد لمقاومة القوة بالقوة، وهو متأكد من النصر!!

وقد ذكرنا مراراً أن تعليق التسوية السلمية على شروط مستحيلة يفيد بالقطع أن العراق لم يكن يجنح حقيقة إلى السلم، وإن كل ما كان يهدف إليه هو الاحتفاظ بالكويت، ليتخذ من رفض العالم لشروطه ذريعة للاحتفاظ بالكويت.

ودليل آخر على مسؤولية العراق عن فشل التسوية السلمية للأزمة نستمده من موقفه من المبادرات الفرنسية والسوفيتية.

ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم ١٩٩٠/٩/٢٤، اقترح الرئيس الفرنسي (فرنسوا ميتران) الانسحاب من الكويت، وإطلاق سراح الرعايا الأجانب المحتجزين مقابل اعطاء ضمانات دولية بعدم الهجوم العسكري على العراق، وتسوية المنازعات الأخرى في الشرق الاوسط وخاصة القضية الفلسطينية، ومشكلة لبنان، وخفض ترسانة الاسلحة في الشرق الاوسط.

وبالرغم من أن المبادرة الفرنسية كانت تتسم بقدر كبير من الاستقلالية عن الموقف الأمريكي (فقد تمسكت الحكومة الامريكية بضرورة العودة فوراً إلى ما كان عليه الوضع في الكويت قبل الغزو)، فقد رفض الرئيس العراق المبادرة الفرنسية بقوله: لايجب توقع أي شيء (من العراق) قبل أن يعرف الشيء الذي سيحصل عليه» (ص٢٧٦).

وفي ٥ يناير ١٩٩١، أي قبل نهاية فترة الانذار باستخدام القوة ضد العراق بعشرة أيام، قال الرئيس صدام حسين لمندوب الرئيس الفرنسي «ليكن واضحاً بعد أن حدد الأمريكان موعداً نهائياً لاستخدام القوة.. إننا لن نقدم شيئا تحت

التهديد»، وحدد طريق السلام بأنه «يمر عبر الحوار المعمق الذي يتناول قضايا المنطقة بمقياس واحد وليس بمقاييس مزدوجة» (ص ٢٨٠).

وأخيراً عاد الرئيس ميتران يتحدث عشية الهجوم الجوي على العراق (١٩٩١/١/١٤) عن انسحاب القوات العراقية من الكويت، وإحلال قوات عربية محل القوات المنسحبة وذلك لتنظيم ممارسة السلطة في الكويت. وإذا خطا العراق هذه الخطوة الايجابية فانه يفتح مجالاً للحوار معه لحل مشكلة الخليج. ومرة أخرى رفض العراق هذا العرض الفرنسي (ص٢٩٠-٢٩٦)، ووصف الموقف الفرنسي بالتبعية للموقف الأمريكي (ص٢٩٧).

من ناحية أخرى، ماذا كان موقف العراق من محاولات الوساطة السوفيتية للتوصل إلى تسوية سلمية للأزمة؟ يحلل المؤلف هذا الموقف من منطق أن التطورات الداخلية في الاتحاد السوفيتي أدت إلى أن السياسة السوفيتية أصبحت متوافقة مع السياسة الأمريكية. والشاهد على ذلك موافقة الاتحاد السوفيتي على جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة الخليج، بما فيها القرار (٦٧٨) الذي أجاز استخدام القوة العسكرية ضد العراق (ص ٣٤٥، ٣٤٩). ومع ذلك يرى المؤلف أن القيادة العراقية كانت ماتزال تنظر إلى غورباتشوف كرئيس «دولة عظمى صديقة» (ص٤١٣)، ولذلك فان الرئيس العراقي لم يفقد الأمل كلية في التوصل إلى تفاهم مع الاتحاد السوفيتي حول تسوية سلمية للازمة «لكي يفوت الفرصة على أمريكا التي تريد أن تتحكم بالعالم» (ص ٣٤٣). ومع ذلك اقترح المبعوث السوفيتي (بريماكوف)، في يوم ١٢ فبراير ١٩٩١، أن يعلن العراق عن سحب قواته من الكويت حسب جدول معين لكي يتفادى نشوب معركة برية كانت تتأهل لها القوات الحليفة (ص٣٥٢، راجع تفاصيل المبادرة السوفيتية في ٤١٥ - ٤١٨)، أجابه الرئيس العراقي بأنه **لايمكن الانسحاب من الكويت «بدون وضوح كامل للحقوق العراقية والحقوق العربية»** (ص٣٥٨)، وانه مستعد للمنازلة العسكرية حتى في شكل «حرب تحرير شعبية» (ص٣٦٠). ومع ذلك فإنه «تقديراً لمبادرة الاتحاد السوفيتي» (ص٣٨٣)، رأت القيادة العراقية أن تعلن عن «مبادرة سياسية شاملة» من جانبها، والتشاور مع موسكو حول «القيام بعمل

سياسي مشترك في حدود هذه المبادرة» (ص٣٦١). فما مقومات هذه المبادرة الشاملة؟ لقد لخصها بيان القيادة العراقية الصادر في ١٥/٢/١٩٩١ فيما يلي (ص ٣٨٠- ٣٨٤).

أولاً: استعداد العراق للتعامل مع قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠/١٩٩٠ بهدف التوصل إلى حل سياسي مشرف ومقبول بما في ذلك الانسحاب، **على أن يكون تعهد العراق بالانسحاب مرتبطاً بتحقيق الشروط التالية:**

أ ـ وقف إطلاق النار وقفاً تاماً وشاملاً في البر والجو والبحر.

ب ـ الغاء جميع القرارات التي صدرت في مجلس الأمن ضد العراق والآثار التي تترتب عليها كافة. وكذلك الغاء كل قرارات واجراءات المقاطعة التي اتخذتها بعض الدول ضد العراق بصورة فردية أو جماعية قبل ٢ آب / ١٩٩٠.

جـ ـ سحب القوات الأمريكية والحليفة من المنطقة، وسحب ما جاءت به من أسلحة.. بما في ذلك الأسلحة والمعدات التي زودتها بعض الدول لاسرائيل بحجة الأزمة في الخليج.. على أن يجري سحب تلك القوات والاسلحة والمعدات خلال فترة لاتزيد على شهر من تاريخ وقف إطلاق النار.

د ـ إنسحاب اسرائيل من فلسطين والجولان ولبنان.. وفي حالة امتناعها عن ذلك يطبق مجلس الأمن ضدها نفس القرارات التي اتخذها ضد العراق.

هـ ـ **«ضمان حقوق العراق التاريخية في الأرض والبحر كاملة غير منقوصة»**.

ثانياً: تتعهد الدول التي شاركت في العدوان على العراق بتمويل إعادة بناء ما دمرته الحرب في العراق، دون أن يتحمل العراق أية تكاليف مالية.

ثالثاً: الغاء كل الديون المترتبة على العراق وعلى دول المنطقة التي تضررت من العدوان (من التي لم تشارك فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة).. وإقامة علاقات بين الدول الغنية والدول الفقيرة في المنطقة وفي العالم قائمة على العدل والانصاف على أساس قاعدة **«إن للفقراء حقاً في أموال الأغنياء»**.

رابعاً: يترك لدول الخليج بما فيها إيران حرية ومهمة إجراء ترتيبات الأمن في المنطقة وتنظيم العلاقات فيما بينها من دون أي تدخل خارجي.

خامساً: إعلان منطقة الخليج العربي منطقة خالية من القواعد العسكرية الأجنبية ومن أي شكل من أشكال التواجد العسكري الأجنبي.

هذه شروط يفرضها قائد يتوهم أنه قد انتصر على اعدائه انتصاراً حاسماً، وهي لاتخرج في جوهرها عن مضمون مبادرة الرئيس العراقي، في يوم ١٢/٨/١٩٩٠ التي سبق ذكرها. ولذلك عندما عرض المبعوثان العراقيان (طارق عزيز وسعدون حمادي) على غورباتشوف القيام بعمل سياسي مشترك في حدود المبادرة العراقية، أجابهما الرئيس السوفيتي بأنها مبادرة غير واقعية (ص٣٧١). عندئذ يعود المؤلف إلى تأكيد اضمحلال الاتحاد السوفيتي في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية، وانه قد فقد وضعه كقطب «ثان» في الحياة الدولية (ص٣٧٤).

وقبيل تنفيذ الهجوم البري، وتحت ضغط الواقع المرير الذي وصل إليه العراق، قبل الرئيس العراقي رسمياً وعلناً، في يوم ٢٣/٢/١٩٩١، سحب قواته من الكويت دون ربط الانسحاب بتسوية القضية الفلسطينية أو بغير ذلك من الشروط على أن يصدر مجلس الأمن قراراً بوقف إطلاق النار، وتوفير ضمانات أمنية للقوات العراقية عند الانسحاب (ص٣٨٩ ـ ٣٩٠). ولكن هذا القبول جاء بعد فوات الأوان، فإن الهجوم البري كان قد بدأ بالفعل لانعدام مصداقية وعود العراقيين الذين «يقولون في موسكو غير ما يقولونه في بغداد» (ص٣٩٢)، وأيضاً كرد فعل لارتكاب القوات العراقية لابشع عمل إرهابي حكومي في التاريخ عندما قامت، قبل بدء انسحابها، بتدمير معظم آبار النفط الكويتية وإحراقها.

وأخيراً ينبغي الاشارة إلى الحملة العنيفة التي شنها النظام العراقي ـ وتبناها المؤلف ـ ضد شخص الأمين العام للأمم المتحدة (دي كويار) الذي بذل جهوداً مضنية ومتواصلة لاقناع النظام العراقي بضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن لتفادي تصعيد الصراع إلى مجابهة عسكرية عاتية ومدبرة لأهم مقومات القوة

والحياة في العراق، وهو أيضاً الشخص الذي لم يدخر جهداً في مساعدة كل من العراق وإيران في التوصل إلى تسوية لمفردات النزاع بينهما بالطرق السلمية بعد وقف إطلاق النار بين قوات البلدين.

فقد وصفت القيادة العراقية الأمين العام للأمم المتحدة بأنه شخص متآمر(ص٣٤٩)، وإنه «أداة بيد الرئيس الأمريكي جورج بوش» يأتمر بأوامره (ص٣٠٩) فقد جاء إلى بغداد بطلب من الرئيس الأمريكي لكي «يرتب المشهد الأخير الذي يسبق الحرب واسقاط ذرائع الاتجاهات المعادية للحرب داخل الولايات المتحدة وخارجها» (ص٣١٠، ٣١٤) وبالتالي يكون قد فقد «أهليته في صنع السلام». ويذكرنا سعد البزاز بالبيان الذي أصدره مراسل وكالة الانباء العراقية في الكويت سنة ١٩٨٨، ووصف فيه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه «رجل عاجز عن ملء مكانه» وطالب المجتمع الدولي «بإعادة النظر في أهليته لتبوء منصب الأمين العام للأمم المتحدة» (ص٣١٧). وبطبيعة الحال، فإن هذا المراسل الصحفي، وهو يعمل في وكالة أنباء حكومية، ما كان ليجرؤ على استخدام هذا الأسلوب غير اللائق لولا اقتناعه بأن الحكومة العراقية لم تعد تثق بالأمين العام أو تحترمه.

ولكن الأمر الذي يثير الدهشة والأسف في نفس الوقت، هو أن حملة النظام العراقي ضد الأمين العام استندت إلى منطق عنصري يتناقض تماماً مع الأيديولوجية المعلنة لهذا النظام الذي دعا، ومازال يدعو إلى ضرورة أن يحتل مواطنو دول العالم الثالث مكانة بارزة في أجهزة المنظمات الدولية. فقد راعنا حقاً قول المؤلف بأن العراق كان «يفضل أن يحتل منصب الامين العام للأمم المتحدة سياسي أوروبي كبير لايخضع لضغوط واغراءات يمكن أن يتعرض لها المسؤول الدولي لوجاء من دولة صغيرة وبخاصة من دول العالم الثالث» (ص٣٠٩). ويضيف المؤلف على لسان «قيادي عراقي» في معرض تقديره لموقف الرئيس النمساوي كورت فالدهايم (وقد زار العراق في الشهر الأول من الأزمة) والذي كان من قبل أميناً عاماً للأمم المتحدة: «إن فالدهايم يذكرنا بالالماني (!!)

همرشولد أيام كان أميناً عاماً للأمم المتحدة، قوياً، لا يخضـع للضغوط ولا يـرى أن الدول العظمى أكبر من البلد الذي جـاء منه (يكشف المؤلف دون أن يـدري عن جهله وجهل القادة العراقيين، فإن همرشولد مواطن سويـدي وليس المانيـا). . **أما دي كويار (وهو مواطن من بيرو) فيذكرنا بوزراء دول افريقيا اعتادوا أن يلبسـوا بـدلات أكبر من قيـاسـاتهم**»(ص٣٠٩). هـذا كـلام غني عن التعليق ويكفي أن نسـأل المؤلف: هل ينـطبق هذا الـوصف على القـادة العـراقيـين وهم ينتمـون إلى شعوب العالم الثالث؟؟.

خاتمـة

أحقاد تتصدى لها الشرعية

تضمنت الفصـول السابقـة عرضـاً وتحليلاً نقـدياً لكتـاب سعد البـزاز الذي حاول فيه مؤلفه أن يكشف عن «التـاريخ السـري لحـرب الخليج»، ومتـابعة إدارة الحكومة العراقية لتلك الأزمـة. وقد لخص المؤلف الاستنتـاجات الشخصيـة التي خرج بها من دراسته، والحلول التي يراها مناسبـة لمواجهـة المشاكـل العديـدة التي ترتبت على تلك الأزمة الطاحنـة، وذلك في الفصـل الأخير من كتـابه والـذي يحمل عنواناً ذا مغزي: «حرب تلد أخرى» (ص ٤٦٣ ـ ٥٠٢).

إن جميـع الاستنتاجـات التي توصـل إليهـا المؤلف، والحلول التي يقـترحهـا باطلة لأن مابني عـلى الباطـل فهو بـاطل. ومـع ذلك فـان الاستنتاجـات والحلول تستحق التعليق والمناقشة لما لها من أهمية بالقيـاس إلى مستقبل العـلاقات العـراقية على كافة الأصعدة، تحت الاقليميـة (منطقـة الخليج)، والاقليميـة (العالم العـربي والشرق الاوسط)، والعالمية.

أولاً: يستنتـج المؤلف أنه من خـلال مراجعـة وثائق الصراع والالتقـاء مـع صانعي مواقفه «إن العراق كـان قد دخـل الكويت بهـدف انتزاع مـطالبه، وعـدم البقاء فيها، كلها، إلى الأبد، كما كان يعبر عن ذلك الخطاب الرسمي والإعـلامي العراقي اليومي» (ص٤٦٥).

هـذه عبارة غـامضة تحتمـل التـأويـل في معنيـين، فقـد تعني أن «الخـطاب الرسمي والإعلامي العراقي» يختلف عن هدف العراق الحقيقي. إذا أخذنـا بهذا التفسير، يكون المؤلف قد اتهم النظام العراقي، واتهم نفسه أيضاً، بتضليل الرأي العام. من الناحية المنهجية، حيث أن المؤلف استند أساساً في تحليله لحرب الخليج

إلى «الخطاب الرسمي والاعلامي العراقي»، بالإضافة إلى شهادة صانعي مواقف العراق، وحيث أن هذه المصادر لاتعبر عن الحقيقة، فإن الكتاب محل المناقشة يفقد كل قيمة تفسيرية علمية.

أمّا إذا فسرنا العبارة السابقة على محملها الظاهر وهو أن «الخطاب الرسمي والإعلامي العراقي» كان يؤكد على أن العراق يهدف إلى «انتزاع مطالبه» فقط، دون البقاء في الكويت كلها وإلى الأبد، فإن هذا التأكيد يتناقض كلية مع ما أكده المؤلف والنظام العراقي من قبل، مراراً وتكراراً، بأن الكويت بأكملها جزء لايتجزأ من العراق، وإن ضمها إليه كان تصحيحاً لوضع استعماري كانت بريطانيا قد فرضته على العراق. كذلك يتعارض هذا القول مع الاستنتاج الذي توصل إليه المؤلف بعد ذلك من أن النفط «يمكن أن يكون مدخلاً لصفقة دولية (مع الولايات المتحدة) تعود بموجبها الكويت الى الولاية العراقية، وهذا ماسيظل العراق يسعى إليه على الدوام» (ص٤٧٩). . «وإن الحرب لم تطفىء المطالبة العراقية بها، بل على العكس، ازدادت هذه المطالبة حدة وشمولاً (ص٤٩٦). . ولايمكن أن تبقى (مسألة الكويت) معلقة إلى القرن المقبل. . فعند عقد أول صفقة دولية خلال ماتبقى من القرن العشرين ستؤول الكويت إلى العراق، مرة أخرى (ص٥٠٠). . ويكون الشكل القانوني لعودة الكويت إلى العراق أشبه بالعودة السلمية التدريجية لمقاطعة هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية». (ص٥٠١)

ثانيا: يقول المؤلف ان القيادة العراقية اعتمدت استراتيجية الدفاع وانتظار الضربة. . . وحل رد الفعل بديلا عن الفعل. . . وأدت هذه الاستراتيجية، بالتراكم، إلى تسكين إرادة القتال، وانتزاع روح المبادأة (ص٤٦٨). وقد ترتب على ذلك أن أضاع العراق ثلاث فرص كانت متاحة له. فقد ضاعت فرصة تطوير الهجوم العسكري والتقدم براً لتجاوز الكويت. ثم ضاعت الفرصة الثانية بالامتناع عن التعرض ضد التحشيد العسكري، في حفر الباطن والظهران.

وأخيرا ضاعت الفرصة عندما أمتنع العراق عن أخذ المبادأة في الحرب البرية قبل أن يبدأها الأمريكان (ص٤٦٩).

هذا القول ينطوي على نقد للقيادة العراقية نترك تقييمه للمتخصصين في الشؤون العسكرية. وكل ما يعنينا في هذا المقام هو المغزى السياسي وبصرف النظر عن توفر هذه الفرصة من عدمه والامتناع عن اقتناصها. فإن هذا النقد يكشف عن أمل المؤلف في امتداد السيطرة العسكرية إلى الشاطىء العربي للخليج دون أن تقتصر على الكويت.

ثالثا: يلاحظ المؤلف أن الصراع في الخليج أدى إلى نمو الدعوة في العراق التي ترى «بأن استخدام القوة هو عمل لا يتقاطع مع الشرعية في العلاقات العربية... وظهر منه من يدافع (على رأسهم سعدون حمادي) عن أحقية اللجوء إلى القوة كأسلوب من بين أساليب أخرى لتحقيق مشروع الوحدة بين العرب» (ص٤٦٩). وقد امتنع المؤلف عن مناقشة هذا الرأي بالرغم من أنه يثير قضية محورية فيما يتعلق بأسلوب تحقيق الوحدة العربية المنشودة. وكان ينبغي مناقشة هذا الرأي على ضوء المبدأ الذي تقره جميع المواثيق الدولية والذي يؤكد على ضرورة الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لجميع الدول ولا يجوز إستثناء الكويت من التمسك بهذا المبدأ بحجة الادعاء أنها جزء لا يتجزأ من العراق، أو بحجة أن الكويت لا تقع ضمن منطق الوحدة العربية (٣٢، ٤٦٩). كذلك أغفل المؤلف مناقشة موضوع عدم مشروعية سلوك قوات الاحتلال العراقية في الكويت، وهو السلوك الذي كان يتعارض تماما مع جميع المواثيق الدولية في هذا الشأن (اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ومواثيق حقوق الإنسان). فهل يعني امتناع المؤلف عن مناقشة قضية المشروعية أنه يقر بمشروعية استخدام القوة بين الدول العربية، كما أنه يقر بمشروعية جميع أعمال السلب والنهب والتدمير المتعمد للمنشآت المدنية، والتنكيل الوحشي بشعب الكويت؟ إن الذي يسكت عن التنديد بالجريمة يعتبر مشاركا في ارتكابها.

رابعا: يقر المؤلف بأن الدبلوماسية العراقية، وادراتها الأعلامية، قد فشلت في مواجهة طوفان التحدي الذي إثاره الصراع في الخليج. فقد ظهرت الدبلوماسية دفاعية منطوية لا هجومية اقتحامية في أدائها العام. كما أن الجهاز الأعلامي أظهر عجزاً كبيراً في جمع وفرز وتحليل المعلومات ثم استدعائها ثانية حسب أولويات أهميتها والحاجة اليها ويضاف إلى ذلك أن الجهد الأكبر من هذا النشاط قد تم توجيهه إلى الاهتمام بالشؤون المحلية، والتعامل مع التيارات المخالفة للنموذج العراقي (ص٤٧١ ـ ٤٧٢). كذلك فإن ظاهرة ضعف الأداء الدبلوماسي والإعلامي يرجع إلى الاتكال على مبدأ «الولاء» على حساب «الاداء» (ص٤٧٢).

هذا الاستنتاج هو نقد ذاتي يسجل لصالح المؤلف، خصوصا وأنه كان من كبار مسؤولي جهاز الإعلام العراقي. ولكن هذا النقد الذاتي لا يمس جوهر الموضوع. فإن سبب فشل هذه الاجهزة التنفيذية يرجع في الأساس إلى عدم واقعية السياسة الخارجية العراقية في عالم اليوم. وبتأصيل أعمق، فإن عوامل الفشل ترجع إلى الطبيعة التسلطية للنظام العراقي الذي ينفرد فيه القائد بوضع السياسة وتوجيه أداوات تنفيذها، دون معقب أو رقيب يصحح المسار.

خامسا: يقول المؤلف أنه قد نتج عن أزمة الخليج عودة الشارع السياسي في الحياة العامة العربية للتعبير عن التضامن الشعبي مع العراق، ومقاومة الوجود العسكري الامريكي في السعودية والخليج. وقد عَوّل العراق على هذه المساندة الشعبية لتقييد اندفاع الحكومات العربية التي اتخذت مواقف متشددة ضد العراق. ولكن المؤلف يلاحظ أن تلك المساندة الوجدانية قد انحسرت تدريجيا لسببين: السبب الأول، هو عدم فاعلية مقاومة العراق للتواجد العسكري الغربي في المنطقة، وعدم فاعلية ضرباته الصاروخية لاسرائيل. أما السبب الثاني، وهو الأهم فيرجع إلى عدم مقدرة العراق على احتواء الظاهرة الشعبية العربية وتنظيمها بحيث تتحول «شحنتها العاطفية إلى فعاليات منظمة طويلة النفس» (ص٤٨٣ ـ ٤٧٤).

لقد زخرت بيانات القيادة العراقية بالصياغات الدينية أحيانا، والصياغات القومية أحيانا آخرى، وصياغات تدعو إلى إعادة توزيع ثروة العرب بين الأغنياء والفقراء أحيانا ثالثة هذه الصياغات تعتمد أساسا على مؤثرات لاعقلانية مثل الأهواء والقائد والايديولوجيات وإثارة حفيظة المحرومين ضد القادرين. ولذلك نجحت هذه الصياغات بالفعل في حشد تأييد جماهيري وقتي للعراق كان له تأثير على بعض الحكومات العربية، خصوصا من جانب المنتمين إلى اليسار العربي أو إلى التيارات الإسلامية السياسية الذين وجدوا في أزمة الخليج فرصة للتنديد بالغرب دون وعي كاف بحقيقية الاطماع العراقية البعيدة كل البعد عن القيم الدينية أو العقيدة القومية أو تطلعات البشر إلى العدالة الإجتماعية. وبذلك فإن المساندة الشعبية للعراق قد انحسرت ليس بسبب عدم مقدرة النظام العراقي على تنظيمها كما يعتقد المؤلف، ولكنها انحسرت عندما تبين للجماهير أنها انساقت وراء أوهام روجها ذلك النظام لاتمت بصلة إلى حقيقة السياسة العراقية كما أنها بعيدة كل البعد عن واقع الحياة الدولية.

سادسا: إن النفط هو العامل الأساسي في تحريك عناصر تفجر الصراع على الخليج، ويوجه مستقبل العلاقات في المنطقة نحو السلم أو الحرب. وهذه بديهية يجمع عليها كل المحللين. وحيث إن ضمان إستقرار تدفق النفط بأسعار معتدلة هو أحد ثوابت تعامل الولايات المتحدة مع دول المنطقة، فإن المؤلف يرى أن النفط قد يصبح أحد أهم عناصر إعادة إحياء العلاقات العراقية الأمريكية، و «يمكن أن يكون مدخلا لصفقة دولية كبرى، تعود بموجبها الكويت إلى الولاية العراقية... وهذا افتراض ليس مستحيلا.. أنه أكثر من ممكن في المدى المتوسط في الزمن» (ص٤٧٩). ويدعو المؤلف صراحة إلى ضرورة بناء تفاهم مع الولايات المتحدة على هذا الاساس (٤٨٣).

وقد لاحظنا من قبل أن التودد إلى الولايات المتحدة كان من ثوابت السياسة العراقية قبل نشوب الأزمة وخلال تطوراتها. ولكن فات على المؤلف أن النفط ليس هو المحرك الوحيد لسياسة أمريكا في المنطقة. فهناك اعتبارات أخرى، عديدة سياسية واستراتيجية على الصعيدين الأقليمي والعالمي تتفاعل مع عامل

النفط في صياغة السياسة الخارجية الامريكية. وقد أشار المؤلف نفسه إلى بعض هذه العوامل عندما ذكر أن وكيل الخارجية العراقية (نزار حمدون) عاد من زيارة للولايات المتحدة بعد ثلاثة أشهر من إنتهاء الحرب بإستنتاج عام مفاده استحالة بناء حوار مع أمريكا، «وأنه ليس ثمة بوادر في المستقبل المنظور لحصول تغير جوهري في السياسة الأمريكية نحو العراق، طبقا لثبات العوامل التي تتحكم بالمنظور الأمريكي تجاه البلدان العربية» القائمة على التمسك بمصالح الولايات المتحدة في الخليج حيث يوجد مستودع النفط العالمي، بالاضافة إلى مبدأ الدفاع عن اسرائيل، ومبدأ إيلاء مصر إهتماماً كمركز لتكتيل موقف عربي تصالحي مع اسرائيل وغير معاد للمصالح العراقي (ص١٦٤ ـ ١٦٥). ويستند المؤلف إلى استنتاجات وكيل الخارجية الأمريكية لكي يؤكد بأن «صورة العراق التي تكونت قبل ٢/٨/١٩٩٠ وبعده، ما تزال ماثلة في واشنطن بعد سنتين على بدء الأزمة... ولن يحصل تغيير في سياسة الولايات المتحدة نحو العراق الا بحصول متغيرات جيوسياسية جوهرية مثل: عودة الخطر الايراني ليهدد الأقطار العربية في الخليج.. حصول تغيير جذري في دولة رئيسية من دول المنطقة سواء كانت مصر أم سوريا أم السعودية بحيث تتغير التحالفات التي أنشأتها الحرب... وقوع حرب بين تركيا وايران بحيث يصبح العراق عاملا مرجحاً في صراع جديد... أو أن تعقد بغداد وواشنطن صفقة كبرى حول نفط العراق ونفوط المنطقة... وحتى تحصل متغيرات بهذا الحجم، وقد لا تحصل، فإن التفجرات ستستمر زمنا طويلا مليئاً بالمفاجآت الصاخبة» (ص١٦٥). الا يتعارض هذا الاستنتاج مع قول المؤلف في ختام كتابه بأن بناء تفاهم مع الولايات المتحدة هو أمر «أكثر من ممكن في المدى المتوسط من الزمن» (ص٤٧٩)؟

سابعاً: نتج عن أزمة الخليج عودة الصراع بين «وادي النيل» و«وادي الرافدين» إلى الظهور بأقوى صورة، بما يحمل بقاء الانشقاق العربي زمناً طويلاً (ص ٤٨٨). «فقد تحفظ العراق على دور مصر في الصراع على الخليج، ورأى أن القاهرة ليست طرفاً مباشراً في الأزمة، وإن دخولها على الخط كان للبحث عن دور إقليمي، ومنطقة نفوذ» (ص ٤٨٩). ويتهكم المؤلف على مصر بقوله إنها تقدم

حمايتها للخليج «مقابل الحصول على مقايضة اقتصادية واسعة من دول النفط الخليجية» (ص ٤٨٩). ويستطرد قائلاً **بأن مصر غير مؤهلة للقيام بأي دور في حماية الخليج** بسبب «عدم الالتصاق الجيو - سياسي بالمنطقة والاتصال المباشر للمصالح (ص ٤٨٩ - ٤٩٠). أكثر من ذلك، يدعي المؤلف بأن «**الخليجيين المترفين** (!!) أنفسهم لم يجدوا يوماً أن مصر هي مصدر حماية، بل وجدوا فيها مصدراً لتوريد العمالة التي تغطي الخدمات الثقيلة والصعبة، وجعلوها في لحظة تشوّه النمو النفسي، مصدراً لإنتاج الرفاهية والإمتاع»!! (ص ٤٨٩). أمّا العراق فهو يمثل «مصدر الخصب والقوة»، وهو «الحضن الحامي» للخليجيين ومن ثم فهناك مسوغ «للمساندة الاقتصادية للعراق من جانب الخليج مقابل المساندة الأمنية للخليج من جانب العراق. . . . لأن جيشاً من مليون رجل أسهم في حماية الآخرين لا بد أن يحصل على حقه مما ترتب عن تضحيات بلاده التي فرّطت بغناها من أجل ثبات غنى الآخرين» (ص ٤٩٠).

بصرف النظر عن الأسلوب الهابط والحقود الذي استخدمه المؤلف في وصف مصر والمصريين والتطاول على حكومتهم (وكذلك في وصف الخليجيين) من جانب، وتمجيد العراق من الجانب الآخر (فهو «مصدر الخصب والقوة»)، فإنه وقع في تناقض واضح: فهو يستنكر أن تقايض مصر «الأمن بالمال»، بينما يعود، في نفس الفقرة، إلى تأكيد حق العراق في قبض مال نفط الخليجيين مقابل حمايته لهم!! ثم أي حماية يدعيها العراق لنفسه لشعوب الخليج الذين يعتبرونه مصدر خطر داهم عليهم، وهو الدولة التي طالما أفزعتهم بتدخلها في شؤونهم الداخلية، ثم قامت باجتياح دولة خليجية في محاولة لابتلاعها، وتؤكد في العلن بأن لها ادعاءات في أراضي دول الخليج وفي أموالهم بحجة أن للعراق حقاً في «إقليمه الطبيعي»!! (ص ٤٩١). ولا يخفى على أحد أن حماية العراق المزعومة لدول الخليج هي مجرد ستار يخفي وراءه رغبة أكيدة في السيطرة على شبه الجزيرة العربية بأكملها.

من ناحية أخرى، يصل المؤلف إلى ذروة التناقض بتأكيده على أن «إعادة

التفاهم بين وادي النيل ووادي الرافدين ، هو حاجة ثابتة للأمن العربي. لأن الافتراق بينهما هو أحد أقسى نتائج الصراع والحرب . . . فلا أمن مستقر في وادي النيل دون استقرار أمن المشرق كله، الذي يضمنه أمن مستقر في وادي الرافدين» (ص ٤٩١).

وسوف يتساءل كثيرون: ما أسس التفاهم بين مصر والعراق؟ وقد استبعد النظام العراقي، ومعه المؤلف كل دور لمصر في منطقة الخليج باستثناء توفير «العمالة» وتوفير «المتعة» للخليجيين!! من ناحية أخرى، إذا كان «أمن وادي النيل» مرتبطاً، كما يؤكد المؤلف، باستقرار «أمن المشرق كله»، فما المنطق الذي استند إليه ادعاء المؤلف بأن مصر لا علاقة لها بالمنطقة؟ وكيف نتحدث عن «وحدة الأمن القومي العربي» في منطق حزب البعث الحاكم في العراق، والتأكيد في نفس الوقت على أنه ليس لمصر علاقة بأمن الخليج؟ فهل تستقيم مقولة «وحدة الأمن القومي العربي» مع محاولة إبعاد مصر ـ وهي من أهم الدول العربية، إن لم تكن أهمها (رغم حقد المؤلف عليها وكراهيته لها) ـ عن الاهتمام بأمن الخليج؟ أم أن المؤلف قد تخلى في الحقيقة عن أهم ركائز أيديولوجية الحزب الذي ينتمي إليه رغم أنه لا زال يدافع علناً عن نهجه السياسي بكل قوة؟

ثامناً: يختتم المؤلف كتابه بدعوة صريحة إلى الحرب مرة أخرى. فحيث أن حرب الخليج لم تطفىء المطالبة العراقية بالكويت، بل إن هذه المطالبة قد ازدادت حدة وشمولاً، وحيث إن «المعضلات الاقتصادية في العراق ازدادت (تعقيداً)، فإنه لا سبيل إلى حل دون اللجوء إلى عملية جراحية شاملة بما في ذلك استخدام القوة لإعادة توزيع مصادر الثروة في المنطقة. . . وإعادة رسم الخارطة الجيو ـ سياسية، . . . ومقاومة الخوف من زوال النظم السياسية والأوطان والشعوب»!! (ص ٤٩٦).

هذه هي البشرى التي يزفها المؤلف إلى الأجيال العربية القادمة: حروب عربية ـ عربية لتصفية الحسابات والمظالم التي وقعت على العراق وعلى بني هاشم

(٣٧) نفس المرجع، ص ٣٥ ـ ٣٦.

والفلسطينيين (ص ٤٩٩). هذا هو المفهوم الجديد الذي يروّجه سعد البزاز لبنيان النظام العربي في المستقبل. ومازال العراق يتبع سياسة الازدواجية المضللة التي اتبعها في السابق إزاء الكويت. فقد صرح طارق عزيز في شبكة التلفزيون الأمريكية «CNN»، في فبراير ١٩٩٣، بأن «ملف الكويت مع العراق قد أغلق»، دون إبداء أي تفاصيل توضح المقصود «بإغلاق» ملف الكويت. فلم يزل النظام العراقي يردد مزاعمه حول الحدود مع الكويت، ويحاول النكوص عن اعترافه الرسمي بوجود الكويت كدولة مستقلة ذات سيادة، فتصريحات طارق عزيز الأخيرة تنتمي إلى نفس ازدواجية حزب البعث التي تحدث عنها سعد البزاز حول خيارات الحزب تجاه الكويت (ص ١٩٤ ـ ١٩٥): ففي «خلال ثماني سنوات من الحرب بين العراق وإيران وضعت مسألة الكويت في خزانة مقفلة» (ص ١٩٥). فالعراق لأسباب تكتيكية يعمل على «تسكين» أو تجميد قضية الكويت حتى تأتي اللحظة الملائمة للانقضاض، ولم تَخْفَ ازدواجية طارق عزيز على المثقفين والمسؤولين الكويتيين، وفي ذلك يقول محمد أبو الحسن، مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة، إن تصريح طارق عزيز «من أخطر التصريحات الماكرة التي استخدمها العراق حيث يبدو للمستمع وللوهلة الأولى أن العراق قرر إنهاء موضوع الكويت والحديث عنه، في حين أنه يحمل في طياته تأجيلاً لبحث موضوع الكويت بل تجاهلاً لهذا الموضوع وإخفاء ما يتخذه العراق من مواقف عدوانية تجاه الكويت[1].

وعندما نأتي إلى نهاية حديثنا عن هذا الكتاب لا نستطيع أن نتغاضى عن مغزى العنوان الذي أراده المؤلف له وهو (حرب تلد أخرى)، إذ إن مثل هذا العنوان يحمل بين طياته تهديداً مبطناً بعدوان آخر عراقي على الكويت، وأن هذه النية والنظرة العدوانية ليست متعلقة بنظام صدام حسين ورموزه، وإنما هي فكرة متأصلة في عقول وقلوب العراقيين، مما يؤدي بالتالي إلى تكريس الشكوك الكويتية تجاه الموقف العراقي، ويؤكد أن الكويتيين لديهم الحق كله في أن يعملوا على إيجاد

---

(١) حديث لجريدة القبس، ١٩٩٣/٢/٢١، ص ٦.

وسيلة «ما» لعزل الكويت وحمايتها من نهشات أنيـاب أهل الشـمال المتعطشـة دائماً لقضم كل ما تصل إليه من الأراضي الكويتية.

والواقع أن هذا كان هـو سلوك كل السلطات العـراقية عـلى مر التـاريخ في علاقاتها مع الكويت لا إيماناً منها بقضية ما أو مبدأ معين، وإنمـا جريـاً وراء أطماع إقليمية أو إقتصادية في المنطقة.

ونحن نؤكد للمؤلف أن العدوان العـراقي على الكـويت في ١٩٩٠/٨/٢م لن يتكرر بإذن الله، فلا يُلدغ مؤمن من جحر مرتين، ولن يترك الكويتيون للعراق الفرصة لـلإقدام عـلى مثل هـذا العمل المشـين مرة أخـرى، فقد قـطعت الأيدي العراقية إلى الأبد.

ونتمنى أن تؤدي منـاقشة كتـاب سعد البـزاز إلى نشر الـوعي بـين النـاس، واستيعاب الدروس التي كشفت عنها أحداث العدوان العراقي على الكويت، وأن يربطوا أحكامهم ومواقفهم بالحقائق الموضوعية فقد ضـلّ الإنسان العـربي طريقـه السوي، وتوقف عن المسيرة على درب التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة والحضارية بسبب تسلط بعض حكامه وتضليل تجار الكلمة.

المراجع

العربية:

١ ــ ابراهيم نافع: الفتنة الكبرى ـ عاصفة الخليج، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢.

٢ ــ ابراهيم نوار: إيران تبحث لنفسها عن دور إقليمي جديد، ، الأهرام ١٩٩٢/٢/٧، القاهرة.

٣ ــ أحمد ابراهيم محمود: ظاهرة الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٩)، يوليو ١٩٩٢، القاهرة.

٤ ــ د. أحمد الرشيدي: الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩١.

٥ ــ أحمد مهابة: إيران وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية القاهرة العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١.

٦ ــ أحمد نور الأنصاري: النصرة في أخبار البصرة، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ١٩٦٩.

٧ ــ د. أمين محمود عبدالله: حقلا بترول الرتقة والرميلة الحقيقة والجدل بين التاريخ والعلم، القاهرة ١٩٩١.

٨ ــ بوب وودورد: القادة، ترجمة سيد زهران، مكتبة مدبولي القاهرة.

٩ ــ د. جمال زكريا قاسم: الخليج العربي من سنة ١٥٠٧ إلى سنة ١٩٧١، (أربع مجلدات)، القاهرة ١٩٦٦، ١٩٨٥.

١٠ ــ د. جمال زهران: أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١، القاهرة.

١١ ـ خالد السرجاني: ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية، السياسة الدولية العدد (١١١)، يناير ١٩٩٣، القاهرة.

١٢ ـ د. سمعان بطرس سمعان: مناقشة كتاب محمد حسنين هيكل عن حرب الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٩، العدد الأول/ الثاني، ربيع/ صيف ١٩٩١، جامعة الكويت.

١٣ ـ سندرسن باشا: مذكرات سندرسن باشا، طبيب العائلة الملكية في العراق، ترجمة سليم التكريتي، الطبعة الثالثة، بغداد سنة ١٩٨٥.

١٤ ـ علي عبد اللطيف خليفوه: المقاومة الكويتية من خلال الوثائق العراقية، دراسة وثائقية من إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت ١٩٩١.

١٥ ـ علي منير: المؤامرة الأسرار والوثائق من التخطيط إلى التنفيذ، القاهرة، ١٩٩١.

١٦ ـ غيورجي بوندرافيسكي: الكويت وعلاقاتها الدولية، ترجمة د. ماهر سلامة، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت (تحت الطبع).

١٧ ـ لجنة من الباحثين: الكويت وجوداً وحدوداً، الكويت ١٩٩١.

١٨ ـ محمد أزهر السماك وآخرون: العراق دراسة إقليمية، مطبوعات جامعة الموصل، وزارة التعليم العالي، ١٩٨٥.

١٩ ـ محمد حسنين هيكل: حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٢.

٢٠ ـ د. محمد السيد سعيد: مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٥٨، الكويت ١٩٩٢.

٢١ ــ د. محمد السيد سليم: العرب فيها بعد العصر السوفييتي، مجلة السياسة الدولية العدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢.

٢٢ ــ محمود الدرة: ثورة الموصل القومية ١٩٥٩، مكتبة اليقظة العربية بغداد ١٩٨٧.

٢٣ ــ مرتضى بن علوان: وصف رحلته إلى الحج ١٧٠٩، مخطوطة بمكتبة برلين رقم (٦١٣٧).

٢٤ ــ مركز البحوث والدراسات الكويتية: ترسيم الحدود الكويتية العراقية، الحق التاريخي والإرادة الدولية، الطبعة الثانية ١٩٩٣.

٢٥ ــ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي، لسنوات ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢.

٢٦ ــ مركز دراسات الوحدة العربية: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي (ندوة القاهرة ٢ ـ ٢٢ أبريل ١٩٩١).

٢٧ ــ مصطفى النجار: التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية ١٩٧٥.

٢٨ ــ معهد البحوث والدراسات العربية: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، ١٩٩١.

٢٩ ــ د. ميمونة الخليفة: ـ الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت ١٩٨٨. ـ مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت.

٣٠ ــ د. نادية محمود مصطفى: أزمة الخليج والنظام الدولي، مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة ١٩٩١.

٣١ ــ د. نازلي معوض: ـ تركيا وإيران وكارثة الخليج الثانية ـ مقارنة تحليلية ـ مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجد ١٩ سنة

١٩٩١.

- التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، دراسة العلاقات العربية التركية من منظور عربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٩١.

٣٢ ـ نبيل عبد الفتاح: العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الدولية، القاهرة العدد ١١١، يناير ١٩٩٣.

٣٣ ـ د. نيڤين عبد المنعم سعد: التوجه الجديد للجمهورية الايرانية الثانية: الأولويات ـ الأدوات ـ الكوابح، بحث غير منشور قدم إلى الندوة الفرنسية المصرية الرابعة التي عقدت في Aixen Provence في صيف ١٩٩٢.

٣٤ ـ هاني رسلان: تركيا وأمن الخليج، السياسات الدولية، العدد ١٠٥ يوليو ١٩٩١، القاهرة.

٣٥ ـ د. ودودة بدران: أزمة الخليج والنظام الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٩ سنة ١٩٩١.

٣٦ ـ وزارة الثقافة والاعلام العراقية: العراق ١٩٨٨ ـ الكتاب السنوي للجمهورية العراقية.

٣٧ ـ يونان لبيب رزق: حرب الخليج الثالثة، مجلة المصور، عدد ١٩٩٣/٢/١٢، القاهرة.

الأجنبية:

1 - AL-BAHARNA (Hussain):The Legal Status of the Arab Gulf States, Man chester, 1968.

2 - CLEMENTS (Frank A.): Kuwait, Oxford, Clio Press, 1985.

3 - CRYSTAL (Jill): Rulers and Merchants in the Gulf: Oil and Politics in Kuwait and Qatar, New York, Cambridge University Press, 1990.

4 - DAMROSCH (L.F.): "Politics Across Borders: Nonintervention and Non-forcible Influence over domestic Affairs" in American Journal of International Law, Vol. 83 (1989).

5 - KELLY (J.B.), Britain and the Persian Gulf, London, 1968.

6 - Le monde (Paris), 17 Oct 1990, p. 6.

7 - RUSH (Alan): Al-Sabah, History and Geneadlogy of Kuwait's Ruling Family, 1752-1987, Atlantic Highlands, Ithaca Press, 1987.

8 - SCAACHTER (O.): the legality of Pro-Democratic Intervention, in American Journal of International Law, Vol. 78, (1984).

9 - SLOT (H.d), The Origins of Kuwait, E.J. Brill, N.Y., 1991

10 - STOWELL (E.): Intervention in International Law, 1921.

11 - THOMAS (A) & THOMAS (A.J.jr) Non Intervention: The Law and its Import in the Americans, 1956.

12 - ZAHLAN (Resemaric Said): The Makinf of Modern gulf States, Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman, Boston, Unwin Hyman, 1968.

فهرس المحتويات